18- جريدة النضال، 26 أكتوبر 1956 العدد 03 35 ص 1.

19- نفس المصدر ص 1.

20- احمد توفيق المدني: حياة كفاح ج 2 ص300.

21- نفس المصدر، ص 300.

22- نفس المصدر، ص 354.

23- جريدة المنار، 18 جوان 1957، العدد 1607، السنة 8 ص1.

24- جريدة المنار، 21 مارس، العدد 1824، السنة 9 ص1.

25- أحمد توفيق المدني ص 384.

26- نفس المصدر، ص 477.

27- كلمة رئيس الجمهورية العربية السورية في أسبوع الجزائر بمناسبة العام الثالث للثورة الجزائرية، أنظر جريدة المنار الاثنين 27 أوت 1956 العدد 1363 السنة السابعة ص7-8.

28- نفس المصدر، ص8.

29- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 384.

30- كلمة رئيس الجمهورية السورية، المصدر السابق، ص8.

31- كلمة الرئيس شكرى القوتلي في أسبوع الجزائر بدمشق عام 1958، أنظر جريدة المجاهد الثلاثاء 15 افريل 1958 ص 6.

32- نفس المصدر ص6.

33- نفس المصدر ص 6.

34- نفس المصدر ص 6.

35- كلمة أكرم الحوارني نائب رئيس الجمهورية العربية السورية في أسبوع الجزائر عام 1958، انظر جريدة المنار الاثنين 21 ماي 1958 العدد 1824 السنة 9 ص2.

36- نفس المصدر ص 2.

37- جريدة المنار، الاثنين 2 ماي، العدد 1824، السنة 9، ص 2.

38- جريدة المجاهد، 14 نوفمبر 1966، العدد 82، ص 7.

39- يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية 195-8 1961 وثيقة رقم1 بيان اعلان الجمهورية العربية المتحدة.

40- دبش اسماعيل :المرجع السابق، ص 73.

41- جريدة المجاهد، السبت 15 فيفري 1958 العدد 18 ص3.

42- جريدة المجاهد 1مارس 1958 العدد 19 ص 2.

43- حضر هذه المؤتمر أعضاء مجلس الأمة وبعض وزراء حكومة الجمهورية العربية المتحدة وممثلوا الحكومة الجزائرية و ممثلوا آسيا وإفريقيا انظر: جريدة الأهرام 2 نوفمبر 1960 العدد 26988 السنة 86 ص 2.

44- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام الذي عقد بمناسبة العام السابع لثورة الجزائر، أنظر:- جريدة الاهرام 2 نوفمبر 1960، العدد 26988 السنة 86ص 2.

45- نفس المصدر، ص 2.

46- خطاب عبد الناصر في المؤتمر العام، المصدر السابق، ص2.

47- HARBI MOHAMED, LES ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE. P275.

48- يوميات ووثائق الوحدة السورية المصرية 195-8 1961 وثيقة رقم 1092.

49- جريدة المجاهد الاثنين 3أكتوبر 1960 العدد 78 ص3.

50- جريدة الأخبارالمصرية، 29 جويلية 1960، العدد 2515 السنة 9 ص 2.

51- نفس المصدر ص3.

52- جريدة الأخبار المصرية 21 جوان 1960 العدد 2482 السنة 9ص1.

53- جريدة الأخبار المصرية 29 جويلية 1960، العدد 2515 السنة 9ص4.

54- بيان حكومة الجمهورية العربية المتحدة بشأن المفاوضات الجزائرية الفرنسية أنظر جريدة الاهرام 19 ماي 1961، العدد 26187، السنة 87 ص 3.

55- نفس المصدر ص3.

56- جريدة المجاهد، الاثنين2 افريل 1962، ص11 العدد 118.

57- مصطفى طلاس، بسام العسلي، الثورة الجزائرية، ص.ص 139 - 140.

58- مقابلة شخصية مع محمود رياض، سفير القاهرة في دمشق انذاك في 11 جويلية 1987 بالإسكندرية.

59- مقابلة الباحث مع زكار نعسان، أحد رجال المخابرات السورية أثناء الثورة الجزائرية، تمت بتاريخ 14 ماي 1996 بدمشق.

60- نفس المصدر.

61- نفس المصدر.

62- GOUVERNEMNET PROVISOIR DE LA REPUBLIQUE ALGERINNE RAPPORTS D'ACTIVITE DU MINISTERES DES AFFAIRES EXTERIEURES LE 05 JANVIER 1960.

63- مقابلة الباحث مع زكار نعسان، المصدر السابق.

64- أنتوني ناتج، ناصر، ترجمة شاكر ابراهيم سعيد، ط1، مكتبة مدبولي القاهرة 1955 ص 258.

65- لاطلاع أكثر على حجم الدعم العسكري للجمهورية العربية المتحدة للثورة الجزائرية أنظر ملاحق البحث.

66- كان هناك برنامج اذاعي يسمى «بصوت الجزائريين بدمشق» يشرف عليه محمد مهري والهاشمي قدوري ومحمد بوعروج ولمنور الصم وعبود، وكان هذا البرنامج حر لا يخضع لأي رقابة، غير أن تغيير النظام في سوريا بعد انفصالها عن مصر 1961 غير الاحوال وفرضت على البرنامج رقابة مما رفضته البعثة الجزائرية في دمشق وتوقف البرنامج : أنظر الأمين بشيشي دور الاعلام في معركة التحرير، مجلة الثقافة، السنة 19 العدد 104، ص72.

67- جريدة المنار، الثلاثاء 4 اكتوبر 1955 العدد 105 السنة 6، ص 2.

68- جريدة المنار، الاثنين 4 جوان 1956 العدد 1298 السنة 6 ص 1.

69- جريدة المنار، الخميس 7 جوان 1956 العدد 130 السنة 7 ص 1.

70- جريدة النضال، 16 افريل 1956 العدد 2386 ص4.

71- أحمد طربين، أصداء التضامن في المجلس النيابي السوري مع الثورة الجزائرية 1954 – 1958، الملتقى الدولي حول «الثورة الجزائرية و صداها في العالم» 24 – 28 نوفمبر 1954، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص 33.

72- مذكرة مجلس النواب السوري، الجلسة السابعة 9 نوفمبر 1954.

73- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الاثنين 6 نوفمبر 1954.

74- مضابط مجلس النواب، الدورة العادية، الجلسة السابعة، 6 نوفمبر 1954.

75- نفس المصدر.

76- نفس المصدر.

77- مضابط مجلس النواب، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، الإثنين6 نوفمبر 1954.

78- نفس المصدر.

79- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الاثنين 6 نوفمبر 1954.

80- نفس المصدر.

81- نفس المصدر.

82- نفس المصدر.

83- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الاثنين 9 نوفمبر 1954.

84- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية، الجلسة السابعة، الخميس 9 نوفمبر 1954.

85- نفس المصدر.

86- نفس المصدر.

87- أحمد طربين، المصدر السابق ص 35.

88- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثانية، الخميس 6 جانفي 1955

89- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثانية، الخميس 6 جانفي 1955

90- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الخامسة، الثلاثاء 12 جانفي 1955.

91- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية، الجلسة العاشرة، السبت 4 جويلية 1955.

92- مضابط مجلس النواب، الدورة الاستثنائية، الجلسة العاشرة، السبت 4 جويلية 1955.

93- نفس المصدر.

94- نفس المصدر.

95- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الثانية، الجلسة الخامسة الاثنين 6 اكتوبر 1955.

96- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادة الثالثة الجلسة 15 الأربعاء 30 نوفمبر 1955.

97- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الثامنة، 26 مارس 1956.

98- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة الاستثنائية الرابعة الجلسة الثامنة 26 مارس 1956.

99- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة الخامسة عشرة

2 أفريل 1956.

100- نفس المصدر.

101- نفس المصدر.

102- نفس المصدر.

103- نفس المصدر.

104- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الخامسة، الجلسة السادسة، 27 أكتوبر 1956.

105- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 09 نوفمبر 1954.

106- مذكرة مجلس النواب السوري، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 09 نوفمبر 1954.

107- مذكرة مجلس النواب السوري، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 09 نوفمبر 1954.

108- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادة الرابعة، الجلسة الثامنة 26 مارس 1956.

109- نفس المصدر.

110- نفس المصدر.

111- نفس المصدر.

112- مضابط مجلس النواب السوري، الدورة العادية الرابعة، الجلسة التاسعة 07 أفريل 1956.

هوامش المبحث الثالث

1- جريدة النضال 6 أفريل 1956 العدد 2279.

2- جريدة البعث 11 ماي 1956 العدد 4 ص1.

3- جريدة كفاح المغرب العربي، 26 مارس 1956، العدد 1، السنة الأولى، ص4.

4- نفس المصدر، ص4.

5- نفس المصدر، ص4.

6- أحاديث و كلمات القائد المؤسس، القيادة القومية، مكتب الثقافة و الاعلام، ملف 06 / أ، 1940 - 1969، ص 11.

7- جريدة البعث، 28 مارس 1958، العدد 94، ص 1.

8- نفس المصدر، ص 1.

9- جريدة النضال، الاثنين 18جويلية 1955، العدد 1045، السنة 6، ص 2.

10- نفس المصدر، ص2.

11- جريدة المنار، الخميس 27 جوان 1957، العدد 1609، السنة 8، ص 1.

12- جريدة المنار، الثلاثاء 29 ماي 1956، السنة السابعة، العدد 1293، ص 3.

13- نفس المصدر، ص 3.

14- أحمد جرجيس سليمان خندى، الثورة الجزائرية في مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، 1954-1962، دراسة سياسية تاريخية، ط1، دار الأمة الجزائر 2001، ص 177.

15- جريدة البعث، 04 أفريل 1958، العدد 95، ص1.

16- جريدة المنار، الاثنين 9 فيفري 1956، العدد 1258، السنة 7، ص 2.

17- جريدة المنار، الثلاثاء 12 جوان 1956، العدد 1305، السنة 7، ص2.

18- جريدة البعث، 13 أفريل 1957، العدد 50، ص3.

19- نفس المصدر، ص 3.

20- نفس المصدر، ص 3.

21- جريدة البعث، 13 أفريل 1957، العدد 50، ص3.

22- نفس المصدر، ص.3.

23- نفس المصدر، ص 3.

24- جريدة المنار، السبت 20 جويلية 1957، العدد 1623، السنة 8، ص 2.

25- نفس المصدر، ص 2.

26- جريدة المنار، السبت 7 أفريل 1956، العدد 1257، السنة 6، ص 1.

27- جريدة المنار، المصدر السابق، ص 1.

28- جريدة الجندي، 27 جوان 1957، العدد 2.3، ص 5.

29- نفس المصدر، ص 5.

30- جريدة الجندي، المصدر السابق، ص 5.

31- جريدة المنار، الجمعة 1 فيفري 1957، العدد 1492، السنة 8، ص 2.

32- جريدة المنار، الثلاثاء 18 جوان 1957، العدد 1601، السنة 8، ص 1.

33- جريدة المنار، الاثنين 24 جوان 1957، العدد 1606، السنة 8، ص 1.

34- نفس المصدر، ص 1.

35- جريدة المنار، 18 أوت 1957، العدد 1631، ص 2.

36- جريدة المنار، الأربعاء 2 نوفمبر 1956، العدد 1675، السنة الثامنة، ص 3.

37- جريدة المنار، المصدرالسابق، ص 3.

38- نفس المصدر، ص 3.

39- جريدة البعث، 11ماي 1956، العدد 4، ص 1.

40- نفس المصدر، ص1.

41- نفس المصدر، ص1.

42- جريدة العلم، الأربعاء 29 جانفي 1958، السنة 13، العدد 3223، ص 1.

43- جريدة العلم، 28 أوت 1956، السنة 11، العدد 2799، ص 3.

44- جريدة كفاح المغرب العربي، الثلاثاء 24 أفريل 1956، العدد 5، صر 4.

45- جريدة المنار، الأربعاء 10 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 864، ص 2.

46- جريدة المنار، نفس المصدر، ص 2.

47- جريدة العلم، الخميس 11 نوفمبر 1954، السنة 9، العدد 2279، ص 1.

48- جريدة المنار، الاربعاء 10نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 864، ص 2.

49- جريدة النضال، الخميس11 نوفمبر 1954، السنة 15، العدد 3062، ص 1.

50- جريدة النضال، الخميس 23 مارس 1956، العدد 2270، ص 3.

51- نفس المصدر، ص 4.

52- جريدة المنار، السبت 19 ماي 1956، العدد 1285، السن 7، ص 2.

53- جريدة المنار، السبت 19 ماي 1956، العدد 1285، السن 7، ص 2.

54- وجه وزير الاقتصاد آانذاك، الدكتور رزق الله أنطاكي الاتهام الى حزب البعث على أساس هو الذي حرك الاضراب.

55- حوار الباحث مع السيد عبد الحميد مهري ممثل الثورة الجزائرية في دمشق، 2004/06/15.

56- جريدة كفاح المغرب العربي، الإثنين 9 أفريل 1956، العدد 3، س 1، ص 3.

57- جريدة البعث، 8 فيفري 1957، العدد 41، ص 1.

58- جريدة المنار، الجمعة 8 فيفري 1957، العدد 1498، السنة 8، ص 1.

59- نفس المصدر، ص 1.

60- جريدة المنار، الخميس 4 نوفمبر 1954، السنة 5، العدد 861، ص 2.

61- جريدة المنار، الخميس 4 نوفمبر 1954، السنة 6 العدد، 861، ص 2.

62- جريدة المنار، 10 نوفمبر 1954، العدد 864، السنة 864، ص2.

63- جريدة العلم، الاثنين 20 جوان 1955، السنة 9، العدد 2453، ص 1.

64- جريدة العلم، الاثنين 20جوان 1955، السنة 9، العدد 2453، ص 2.

65- جريدة المنار، الثلاثاء 23 أوت 1955، العدد 1070، السنة 6، ص 2.

66- جريدة المنار، الثلاثاء 23 أوت 1955، العدد 1070، السنة 6، ص 2.

67- نفس المصدر، ص 2.

68- جريدة المنار، الاثنين 30أفريل 1956، العدد 1274، السنة 7، ص 1.

69- جريدة المنار، نفس المصدر، ص 1.

70- جريدة المنار، الخميس 10 ماي 1956، العدد 1281، السنة 7، ص 2.

71- الأمين العام للجنة أسبوع الجزائر.

72- جريدة المنار، 27 أوت1956، العدد 1363، السنة7، ص 1.

73- نفس المصدر، ص 1.

74- جريدة النضال، الخميس 30أوت 1956، العدد 3467، ص 2.

75- جريدة الجندي، 24 جانفي 1957، العدد 291.

76- كنا قد أشرنا إلى أسماء بعض الأطباء الذين سافروا إلى الجزائر وعملوا في جيش التحرير في فصل سابق.

77- جريدة المجاهد، 29 جوان 1959، العدد 45، ص10.

78- جريدة المنار، الثلاثاء 25 جوان 1957، العدد 1607، ص 2.

79- جريدة المنار، السبت 30 جوان 1957، العدد 1663، السنة 8، ص 4.

80- جريدة المنار، 31 ماي 1956، العدد 1295، السنة السابعة، ص 2.

82- جريدة العلم، 27 جويلية 1957، السنة 13 العدد 322، ص 2.

83- جريدة المجاهد، 1 ديسمبر 1957، العدد 13، ص 8.

84- جريدة المنار، الجمعة 26 نوفمبر 1954، السنة 6، العدد 878، ص 1.

85- جريدة المنار، الأربعاء 6 جوان 1956، العدد 1300، السنة 7، ص 2.

الفصل السابع :

العراق والثورة الجزائرية

الفصل السابع
العراق والثورة الجزائرية

أولا: علاقة الجزائر بالعراق قبل اندلاع ثورة

تمثل إدراك الشعب الجزائري حقيقة انتسابه إلى الوطن العربي الإسلامي بحرصه على لغته العربية، ودينه الإسلامي، ولذا فقد حاولت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سنة 1980، أن تقيم سدا إعلاميا منيعا على الجزائر للحيلولة دون تسرب أخبار الظلم والتعسف من جانب الإستعمار، وأخبار النضال والجهاد من جانب الوطنيين بغية طمس الحقائق وإخماد أصوات الإستغاثة والمساعدة من دول المشرق العربي، وعلى الرغم من هذه الحواجز العديدة التي أقامتها فرنسا حول الجزائر إلا أن الروابط الروحية والقومية بين الجزائر والوطن العربي لن تنقطع. ومع أن فرنسا حاولت بسياستها الاستعمارية، أنم تجعل الجزائريين يشعرون بأن الأقطار العربية الإسلامية تعد أوطانا بقدر ما تعد أقاليم.

وقد كان الجزائريون يتتبعون باهتمام كبير التطورات التي كانت تحدث في المشرق العربي[1]، كما سهل وجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا لبعض الوطنيين والقوميين العرب الذين كانوا يدرسون في فرنسا، الاتصال بالجزائريين الموجودين فيها ومعرفة أخبارهم عن قرب[2]، ويذكر- محمد صديق شنشل- وهو أحد الطلاب العراقيين الذين كانوا يدرسون في فرنسا في تلك الفترة، بأنه كانت له ولبعض زملائه اتصالات بحزب نجم شمال إفريقيا بين 1935 و 1937 فقال «لقد كان لنا اتصال مع الجزائريين بشكل غير مباشر لأن، الجزائريين كانوا حريصين على ألا ينشطوا إلا في نطاق التنظيم المرتبط بمصالي الحاج، إذا كانت حلقة الوصل بيننا وبينهم عن طريق شخصية – الطيب السليم.»[3]، والظاهر أن بعض القوميين العرب، حاولوا تكوين نوع من التنظيم القومي ليشمل العرب في مختلف الأقطار العربية. وقد كان حزب نجم شمال إفريقيا يدعو بعض الشباب العرب من المشرق لإلقاء بعض المحاضرات في مقر الحزب. مما يبين الحس القومي للحزب وأنه لم يكن مقتصرا فقط على أقطار شمال إفريقيا.[4]

وعندما توفي غازي الأول ملك العراق «قرر العراقيون في فرنسا إقامة حفلة تأبينية تحمس الجزائريون لحضورها، ولما جاء دور ممثل الجزائر في الكلام أكد» أن فرنسا التي كانت تدعي تمدين الجزائريين، قد حرمتنا من تعلم لغتنا العربية، وتأسف كثيراً لكونه قد تحدث مع إخوانه العرب بلغة غير لغتهم[5] والظاهر أن اتصالات الجزائريين بالمشرق العربي قبل الحرب العالمية الثانية كانت محددة، لكنها أخذت شكلاً آخر بعد الحرب وخاصة بعد تأسيس مكتب المغرب العربي[6] سنة 1947 الذي عمل على:

1- إعادة تمتين الروابط بين أقطار المغرب العربي.

2- القضاء على الدعاية التي كان ينشرها المستعمرون عن المشرق العربي وفي المغرب العربي.

3- إخراج قضية المغرب العربي من الدائرة الفرنسية الاستعمارية وذلك تمهيداً للخروج بها إلى الدائرة الدولية.[7]

وكان من نشاط المكتب الصحفي، توحيد النشرات الإخبارية، واستقصاء الأنباء الصحفية عن أقطار المغرب العربي، وإمداد الصحافة العربية في المشرق بأهم الأنباء والحوادث السياسية والثقافية والاقتصادية في المغرب العربي، فعن طريق هذا المكتب أعلنت أسرار تزوير الانتخابات الجزائرية والاضطهادات التي أعقبت ذلك. كما أقام المكتب عدة احتفالات وندوات ومؤتمرات صحفية كانت ميدانا للتعارف بين رجالات الوطن العربي[8]، وقد زار المكتب كثير من زعماء الفكر والسياسة في العالم العربي[9]، كما أجرى أيضا عدة اتصالات مع مختلف الهيئات العربية في ميادين السياسة والثقافة والاجتماع.[10]

وكان مثقفوا وممثلوا الأحزاب السياسية العراقية ضمن مدعوي هذه اللقاءات، ففي الحفلة التي أقامها حزب الشعب الجزائري في القاهرة بمناسبة الذكرى الثالثة للعدوان الفرنسي على الجزائر اثر المجزرة الشهيرة يوم 08 ماي 1945.[11]

كان وفد العراق المتكون من (تحسين بك، وعبد القادر باش أعيان، وعبد الحق العزاوي العراقي)[12]، وقد ألقى -رفائيل بطي- نقيب الصحفيين العراقيين محاضرة من

عنوان «تمجيد الجزائر» مبتدئا حديثه مشيدا بالجزائر التي حافظت على شخصيتها الوطنية والقومية ضمن وحدة مغربية[13]، وفي جامعة عربية، فقال: إننا نجتمع اليوم لنمجد مظهرا وطنياً لأمة شقيقة هي امة الجزائر التي عجز الاحتلال الفرنسي ما يزيد على قرن كامل عن أن يوهن كيانها الراسخ، أو ينسيها أمجادها الخالدة أن يحولها عن أمانيها العظيمة، أو يمزق وحدتها في الدين واللغة والثقافة والسجايا القومية، بل على عكس ما أراد المستعمر خرجت الجزائر من كفاح مائة سنة وأكثر، وهي أمة حرة كريمة تطالب بالحياة والكرامة، وتروم أن تعيش مستقلة عزيزة في وحدة مغربية أبية، وفي جامعة عربية مرموقة المكانة موهوبة الجانب.[14]

وقد أشار المحاضر إلي أمر ذي مغزى عندما قال: فهل نحن موطدو العزم على سلوك هذه الطريقة الموصلة إلى المجد. فلربما قصد بذلك الثورة ضد نفوذ الاستعمار البريطاني في وطنه العراق، وهي في نفس الوقت إشارة إلى حركة 08 ماي 1945. «وعندئذ نفوز بأمانينا، فنتغلب على الاستعمار، ويتحرر المغرب العربي، كما يستقل المشرق العربي»[15] وأوضح رأيه بأن الاستكانة على المؤتمرات والمذكرات والخطب والمقالات لا يمكنها أن تحرر الوطن العربي وإنما هي أضغاث أحلام، وختم روفائيل بطي محاضرته قائلا «لقد دقت ساعة التحرر والخلاص، وعلا صوت الوحدة العربية، في كل مكان، فلنثبت للملأ أن العرب أمة، تمتعت بالخلود، وتعرف كيف تفرض إرادتها على من في الوجود.»[16]

وكان لزيارة الشيخ البشير الإبراهيمي (رئيس جمعية العلماء المسلمين) إلى العراق في 12 جوان 1952، فرصة جديدة لشرح مآسي الإستعمار في المغرب العربي. فكان الشيخ (البشير الإبراهيمي) يلقي في كل مدينة عراقية يزورها خطابا ومحاضرة[17]، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة كان يغلب عليها الطابع الثقافي[18]، إلا أنها بلا شك قد تركت صدى عميقا لدى الدوائر المنصبة على القضايا العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الرأي العام العراقي. وقد علق فاضل الجمالي على زيارة الشيخ البشير الإبراهيمي قائلا بأنها تركت انطباعا عميقا في نفوس الساسة العراقيين والشعب العراقي منوهاً في نفس الوقت بعقيدته وبلاغته في شرح القضايا العربية والإسلامية.[19]

يتضح لنا مما تقدم بأن القضية الجزائرية قبل 1954، لم تكن مجهولة لدى العراقيين، وعندما اندلعت الثورة في نوفمبر 1954، تنبأت جريدة اليقظة قائلة بأن «فرنسا ستطرد شر طردة من المغرب العربي كما طردت من الهند الصينية.»[20]

ثانيا : النظام الملكي و الثورة الجزائرية

قام النظام الملكي في العراق على دعائم ثلاث هي السيطرة البريطانية والبرجوازية الكبيرة، والإقطاع، وأصبح لهذه القوى الثلاث مصالح مشتركة تجمعها بالنظام القائم[1]، وبشكل عام اتسم هذا النظام داخليا بظاهرة عدم الاستقرار في الحياة السياسية، فمنذ أن تولى الملك «فيصل الثاني» السلطة الدستورية في الثاني من أيار 1953 إلى 14 تموز 1958، توالت في عهده تسع وزارات[2] كما تألفت وزارة الإتحاد الهاشمي.[3]

وبالرغم من سلبية هذا الخطاب وتحفظاته فإن بريطانيا والولايات المتحدة لم تستنتج حديث المندوب العراقي، إذ عارض(جون فوستر دلاس J.F.Dalles) وزير خارجية أمريكا الذي حضر المؤتمر بصفته عضوا ملاحظا رسميا في الحلف، هذه الأقوال كلها وأبى مس صميم المشاكل محاولا توجيه نظر العراق للدفاع ضد التسرب الشيوعي[4] وقد انتهى اجتماع حلف بغداد، دون أن يشير في ختام قراراته إلى القضية الجزائرية. وهكذا يتبين لنا أن حلف بغداد، لم يكن ليخدم القضايا العربية، وإنما كان متمما لحلف شمالي الأطلسي من جهة، وكنقطة ارتكاز للدفاع عن مصالح الاستعمار الغربي ونفوذه في المشرق العربي من جهة أخرى.

1- موقف الوزارات العراقية :

لم تتسم مواقف الوزارات العراقية بالجدية، في تعاملها مع القضية الجزائرية، فلو عدنا إلى مراجعة منهاج الوزارات العراقية التي تشكلت خلال السنوات 1958-1954 والتي عددها ست وزارات، لوجدنا قليلة الإشارة إلى القضية الجزائرية.

ترجع بداية اهتمام الوزارة العراقية بالثورة الجزائرية إلى حادث 20 أب 1955، الذي كان له صدى الرأي العام العراقي بشكل عام وإلى مجلس النواب العراقي بشكل

خاص، إذا لم تمر برهة من الزمن حتى قدم أربعة نواب[5] مذكرة إلى رئيس الوزراء (نوري السعيد) يطالبون فيها عدد من النواب اتخاذ الإجراءات السريعة والحازمة لوقف الإرهاب الاستعماري في مراكش والجزائر.

وعلى إثر ذلك اجتمع مجلس الوزراء ووافق على تخصيص مبلغ ربع مليون دينار[6] يصرف لإغاثة «منكوبي المغرب العربي»[7] لكن الحكومة الفرنسية قد رفضت إيصال هذا المبلغ إلى أقطار المغرب العربي[8]، كما عقد وزير الخارجية «برهان الدين باش أعيان» اجتماعين مع السفيرين البريطاني والأمريكي في بغداد، حول الحالة في المغرب العربي.[9]

وفي 20 آذار 1956 قام وفد جزائري بزيارة إلى العراق، وعلى أثر هذه الزيارة عقد «الأمين دباغين» مؤتمرا صحفيا تحدث فيه عن تطورات القضية الجزائرية، فقال «وإلى الآن لن نتلق أية معونة من الدول العربية» وحدد المساعدة التي تطلبها الجزائر من الدول العربية في ثلاث نقاط هي :

1- تدويل القضية الجزائرية.

2- قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا.

3- تقديم المساعدة المادية.

فقال إن «الإعانة التي نطلبها من إخواننا العرب تتلخص في تدويل قضية الجزائر، وينبغي الضغط على فرنسا بجميع الوسائل سواء بقطع العلاقات الدبلوماسية، والاقتصادية، وتقديم المساعدة المادية المباشرة»[10]، وقد أمضى الوفد الجزائري أكثر من أسبوع في بغداد أجرى خلاله عدة اتصالات بالمسؤولين والأوساط الشعبية لشرح قضية الجزائر وسياسة فرنسا التعسفية.[11]

والظاهر أن هذه الزيارة التي قام بها الوفد الجزائري، كان لها صدى كبير لدى القوى الوطنية، فقد رفع مجلس النواب العراقي مذكرة احتجاجية إلى منظمة الأمم المتحدة، وإلى الدول الكبرى على أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر كما طالب بعض نواب من الحكومة العراقية قطع علاقتها الاقتصادية والسياسية مع فرنسا.[12]

وفي 2 مارس 1956 رفع كل من (محمد مهدي كبة[13]، وكامل الجادرجي[14]، وفائق السامرائي، ومحمد صديق شنشل وحسين جميل) مذكرة إلى رئيس الوزراء نوري السعيد يطلبون فيه مقاطعة فرنسا مقاطعة شاملة.[15]

وعلى إثر هذه المذكرة صرح وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان بأنه سيحمل اقتراح مقاطعة فرنسا إلى الجامعة العربية الذي سيعقد في دمشق لبحث القضية الجزائرية.[16]

وقد عقد اجتماع للجامعة العربية في دمشق في شهر آيار 1956 وتألفت لجنة من مندوبي (العراق، سوريا، لبنان، ومصر) لدراسة موضوع مقاطعة فرنسا سياسيا، اقتصاديا وثقافيا. وعندما قدمت اللجنة تقريرها اتضح من الناحية الاقتصادية أن من المتعذر إتمام المقاطعة، «لأن العراق والسعودية لا تستطعان منع تصدير البترول إلى فرنسا»[17]، أما وزير الخارجية برهان الدين باش عيان فقد صرح بعد عودته إلى العراق «بأن الدول العربية عارضت الاقتراح بمقاطعة فرنسا.»[18]

وفي 31 آيار سنة 1956 قام الشيخ البشير الإبراهيمي، ضمن وفد جبهة التحرير الجزائري بزيارة إلى بغداد، وكانت هذه الزيارة تستهدف الاتصال بالمسؤولين العراقيين لعرض قضية الجزائر في الأمم المتحدة، وشرح حقوق الشعب الجزائري المجاهد في الحرية والاستقلال، وتوحيد الصف العربي والمطالبة بالمساعدة المالية والعسكرية.[19]

واجتمع الوفد الجزائري برئيس الوزراء كما اجتمع مع وزير الخارجية (برهان الدين باش عيان)، وقد أوضح نوري السعيد موقف العراق من قضية الجزائر، واستعداد العراق لتقديم المساعدة التي يتطلبها الموقف، وعقد في ديوان مجلس الوزراء اجتماعا حضره رئيس الوزراء وجميل المدفعي، وعلي جودت، وفاضل الجمالي، وبحث المجتمعون في خلال هذا الاجتماع تطورات الثورة الجزائرية، وسياسة فرنسا في الجزائر، وقد اكتفى المجتمعون بالوعد بتقديم مساعدة مالية إلى الجزائر، واستنكار أعمال فرنسا الإجرامية في الجزائر.[20]

وكجزء من حركة ضغط شعبي متواصل، تقدم في 17 حزيران 1956، 316 مواطنا بعريضة رفعوها إلى رئيس الوزراء نوري السعيد، يؤيدون فيها نضال الشعب الجزائري من أجل حريته واستقلاله مستنكرين أساليب الاستعمار الفرنسي الوحشية في قمع الحركة

الجزائرية، مطالبين بمقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً وثقافياً، والتدخل لوقف القتال وإجراء مفاوضات بين ممثلي الشعب الجزائري، والحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال للجزائر وطرح قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة.(21)

وعلى إثر هذا الاستنكار الشعبي أصدرت الحكومة العراقية بيانا حول موقف العراق من محنة الشعب الجزائري جاء فيه «توالي الحكومة العراقية اهتمامها الشديد للأحداث المؤلمة التي تنتاب الجزائر بسبب موقف فرنسا من كفاح الجزائريين لكسب حقوقهم الطبيعية ولنضالهم في سبيل تحقيق ما يصبوا إليه الجزائريون والعرب عامة وهو استقلال الجزائر التام، كما أن ما تقوم به فرنسا من أعمال إرهابية ضد الجزائريين وتحويل قواتها التابعة لحلف الأطلسي لمطاردة عرب الجزائر أحدث إستياءا عاما في العراق.»(22)

كما قام وزير الخارجية العراقي برهان الدين باستدعاء سفراء كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وأبدى لهم قلق العراق جراء السياسة التي تتبعها فرنسا في الجزائر وطلب إبلاغ حكوماتهم ما يلي :

1) قلق الحكومة العراقية للمذبحة المستمرة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر.

2) استغراب الحكومة العراقية من قيام فرنسا بتحويل قواتها العسكرية المرابطة لحلف الأطلسي إلى الجزائر لمطاردة الجزائريين.(23)

3) وجوب بذل المساعي لإيجاد الوساطات الفعالة لإيقاف المجزرة في الجزائر فورا لكي يتسنى القيام بمفاوضات سريعة على أساس الاعتراف بحقوق الجزائريين في تقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم.(24)

كما لفت وزير الخارجية أنظار السفراء الثلاثة بقوله إن وجود قوات عسكرية في الجزائر من شأنها أن تعرقل كل مسعى لإجراء تسوية عادلة تكفل حقوق الجزائريين.(25)

وعندما قامت فرنسا باختطاف الزعماء الخمسة الجزائريين دعا نوري السعيد مجلس الوزراء إلى اجتماع استثنائي، بحثت فيه الخطوات التي قامت بها الحكومة حتى الآن لإطلاق سراح المعتقلين، وطلب من السفير العراقي في القاهرة طلب الحكومة العراقية بحث هذه القضية في مجلس الجامعة العربية.(26)

واستدعـــى برهان الديـــن بـــاش أعيـــان مكتبـــه البـــارون دى سيـــكـــالاس (Baron Dy Saiglas) القائم بأعمال السفارة الفرنسية في بغداد وأبلغه استنكار الحكومة العراقية الشديد الذي قامت به الحكومة الفرنسية باعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة ومطالبتها بإطلاق سراحهم.[27]

ولم تأت وزارة (عبد الوهاب مرجان) التي تألفت في 16 كانون الأول سنة 1957 بشيء جديد، إذا تخلص منهاجها بأنها تستهدف إلى «إعادة حقوق العرب في فلسطين وتحقيق أماني أشقائنا الجزائريين في الحرية والاستقلال.»[28]

وفي 30 كانون الأول 1957 أقر مجلس الوزراء العراقي إدراج فصل جديد في الميزانية لأول مرة خاص بالجزائر حيث خصص ربع مليون دينار تحت عنوان «إغاثة منكوبي الجزائر»[29] وفي الحقيقة فإن سياسة هذه الوزارة هي استمرار لسياسة الوزارات التي سبقتها، فلم تظهر لها مواقف تتصف بالجدية فيما يخص الثورة الجزائرية. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء «عبد الوهاب مرجان» في شهر كانون الثاني 1958، وجه له سؤال عما إذا كانت الحكومة العراقية ستقوم بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية باستثناء الشركات الفرنسية المتعهدة بمشاريع «مجلس الإعمار»[30]، بعد أن أمعنت فرنسا في سياستها التعسفية ضد الجزائر تهرب رئيس الوزراء «مرجان» من الإجابة المباشرة على السؤال بقوله «من المؤلم حقا أن تستمر فرنسا بأعمال القتل والتشريد بالشعب الجزائري الشقيق، ولذلك لم تأل الحكومة العراقية جهدا في مساعدة إخواننا الجزائريين ونصرتهم سيما من الناحيتين المادية والمعنوية خاصة في المحافل الدولية»[31]، وعند إشارته إلى المساعدة المالية قال «بأن الحكومة قد رصدت 75 ألف دينار في إعتمادات السنة الحالية لنصرة الجزائر.»[32]

وأضاف «بأن الحكومة في الوقت نفسه مستعدة لزيادة هذا المبلغ فيما إذا ساعد الوضع المالي، بإضافة مبالغ للميزانية»[33] وفيما يخص تعاون العراق مع الدول العربية فقال بأن «الحكومة مستعدة لأن تساهم في الصندوق المشترك الذي ستؤسسه جامعة الدول العربية لمساعدة عرب الجزائر»[34]، أما عن المقاطعة الاقتصادية لفرنسا فقال «بأن الحكومة العرقية لا تتردد في مقاطعة فرنسا اقتصاديا فيما إذا أقرت الجامعة العربية ذلك.»[35]

ومنذ تلك الفترة لم يظهر أي تحرك بالنسبة للوزارة العراقية فيما يخص الثورة الجزائرية، فوزارة «احمد مختار بابان» لم تستمر فترة طويلة في الحكم إذ قامت ثورة 14 تموز 1958.

ويتضح من متابعة مواقف العهد الملكي في العراق من الثورة الجزائرية أمران هما:

1- لقد كان العهد الملكي، أكثر استعدادا للتجاوب مع الرأي العام العراقي، في قضايا شمال إفريقيا نظرا لدخول هذا الجزء من الوطن العربي ضمن نفوذ فرنسا. التي هي ليس من الضروري أن تكون مصالحها تنطبق تماما مع مصالح حليفتها بريطانيا، بخلاف قضايا الخليج العربي التي تنفرد بها بريطانيا وحدها، أضف إلى ذلك أن الحكومة العراقية لم تكن مرتبطة بمعاهدة مع فرنسا.[36]

ولذلك حاول العراق أن يتخذ موقفا إيجابيا من حركات التحرر في شمال إفريقيا.

2- لقد كان اهتمام الحكومة العراقية بقضية الجزائر فيه نوع من التنفيس لإرضاء الرأي العام العراقي، والقوى الوطنية (ذات الاتجاه القومي اللذان كانا متحمسان لمناصرة الثورة الجزائرية) وعلى هذا الأساس لم يكن النظام الملكي متحرجا من إبداء الدعم الدبلوماسي وتقديم بعض المساعدات المادية والعسكرية إلى الثورة الجزائرية.

2- المساعدات المادية والدبلوماسية :

1) المساعدات المادية:

لم تكتف الحكومة العراقية بالجهود الدبلوماسية، بل امتدت لتشمل الدعم المادي والعسكري للثورة الجزائرية. وقد بدأ العراق منذ العهد الملكي يقدم المساعدات المالية، التي تم جمعها عن طريق التبرعات الشعبية، فقد جاء في رسالة بعث[37] بها ممثل جبهة التحرير الجزائرية ببغداد «أحمد بودة»[38] يوم حزيران 1956، أن الحكومة العراقية أرسلت إعانة مالية قدرها ثمانون أو خمسة وسبعون ألف دينار، ويضيف ممثل

الجبهة قائلاً «وصرحنا كم بتقصير حكومة العراق من ناحية المساعدة، وقد اعترفوا بالتقصير ووعدونا بتخصيص كمية مالية أخرى لمساعدة الجزائر»[39] وحددت الجامعة العربية[40] نسبة المساعدات المقدمة من المملكة العراقية إلى الجزائر ب (319.600) جنيه إسترليني أي بمقدار 15.98% من مساعدة الدول العربية.

وتقدر المبالغ التي سلمت إلى الوفد الجزائري ببغداد بحوالي 175 ألف دينار[41] أما عن المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية فهي ضئيلة ومحدودة، وقد أشارت رسالة ممثل الجزائر في بغداد إلى الأسلحة[42] التي عزم العهد الملكي تقديمها إلى الثورة قائلا «خصصت لنا حكومة العراق ألفي بندقية فرنسية من نوع أوتشكيس وخمسين ألف طلقة تلك هي الكمية التي واعدتنا بها الحكومة العراقية أن تدفعها لنا في الحدود السورية.»[43]

وعلى الرغم من عدم العثور على الوثائق التي توضح بدقة المساعدات العسكرية التي قدمها العهد الملكي للثورة الجزائرية. إلا أن الشهود الذين استنطقوا في المحاكمات العسكرية، أشاروا إلى أن هذه الأسلحة، فالشاهد (صالح مهدي عماش)، ذكر بأن الزعيم الركن (أحمد مرعي) أمره سنة 1956 بأن يذهب إلى إيطاليا لشراء أسلحة لإرسالها إلى الجزائر. وقدر ثمن الأسلحة التي اشتريت بحوالي 7 آلاف دينار، وكانت هذه الأسلحة تضم (200 رشاشة من نوع بيرتا وكان مع كل رشاشة 300 رصاصة) ثم نقلت هذه الأسلحة من مطار روما إلى مطار طرابلس الغرب[44]، ولربما كانت هذه الأسلحة انتقلت من ليبيا إلى الجزائر عبر الصحراء الجزائرية. أما الشاهد (محمد حبيب) فيقول بأنه أرسل أسلحة إلى الجزائر، وقد سلمها بدوره إلى عبد الحميد مهري ممثل جبهة التحرير الجزائري في سوريا بحضور ضباط سوريين[45] ويبدو أن العهد الملكي[46] لم يكن متحرجا من إرسال بعض الأسلحة الخفيفة إلى الجزائر، وخصوصا إذا ما عرفنا بأن العهد الملكي[47] في العراق، قد ورث من حركة (رشيد الكيلاني) سنة 1941 شحنة من أسلحة فرنسية، كان حكم «فيشي» Vichy الفرنسي الموالي للمحور قد أرسلها من سوريا إلى الموصل لدعم حركة رشيد الكيلاني[48] لكن هذه الأسلحة لم يتم استخدامها لا من جانب حركة علي الكيلاني ولا من جانب الجيش العراقي[49]، إذ تم تخزينها فقط دون استعمالها.

وإذا ما أضفنا عامل الصراع الخفي بين بريطانيا وفرنسا، والذي تجلى بشكل واضح في عقد حلف بغداد[50]، وتجاهل كل من بريطانيا والولايات المتحدة دور فرنسا في الشرق الأوسط، وعدم الأخذ بمشورتها بعقد هذا الحلف.[51]

وكان من هذه العوامل مبرر للعهد الملكي بأن يرسل بعض الأسلحة الخفيفة إلى الجزائر إذ يذكر (فاضل الجمالي) بأنه تم إرسال قسم من الأسلحة إلى سوريا عن طريق البر، وقد استلمها (عبد الحميد مهري) ممثل الجزائر في دمشق، وأرسلها هو بدوره إلى الجزائر. أما القسم الثاني من هذه الأسلحة فقد أرسلت إلى ليبيا عن طريق الجو.[52]

ثالثا: موقف العراقي في العهد الجمهوري

كان لقيام ثورة 14 تموز 1958م في العراق تأثيرا في تغيير موقف العراق الرسمي تجاه الثورة الجزائرية من موقف ملكي، كان يتسم بالغموض والتردد والخجل السياسي والدعم المحتشم، إلى موقف يتميز بوضوح الرؤية والعقيدة، موقف ينسجم مع المبادئ والقيم التحررية والإيديولوجية العربية الوحدوية التي كان يؤمن بها الإنقلابيون الجمهوريون، الذين دشنوا عهدا وصفحة جديدتين في علاقات العراق العربية والدولية.

1- موقف النظام الجمهوري:

لقد انسحب العراق الجمهوري من حلف بغداد، متخليا بذلك عن التزامات العراق السياسية التي فرضتها عليه معاهدة الحلف ضد حركة التحرر العربية وإيديولوجيتها الوحدوية، وانتهج سياسة وطنية تقدمية بديلة تقوم على مبادئ التضامن العربي، وسياسة الحياد الايجابي التي أقرها مؤتمر باندونغ عام 1955م، وبتصحيح هذا الخلل السياسي في سلوك السياسة الخارجية العراقية، وجدت القضية الجزائرية نفسها في بؤرة اهتمام العمق العراقي حكومة وشعبا.

لقد اعتبرت الحكومة العراقية القضية الجزائرية قضيتها الوطنية، بل الأكثر من ذلك اعتبرت الكفاح الجزائري كفاحها، ومن هذا المنطق سارعت إلى الاستمرار في مواصلة جهودها إلى توفير المال والسلاح إلى الجيش الجزائري للاستمرار في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي.[2]

وأعتبر هذا الدعم بمثابة المحك الحقيقي لدى الجماهير على مدى ثورية النظام لكي يضفي على نفسه صفة التغيير والثورية التي يؤمن بها قادته[3] لذلك كان من الطبيعي أن تحتل الثورة الجزائرية مكان الصدارة في تصريحات المسؤولين وقادة الثورة في كل المناسبات سواء تعلق الأمر بالمناسبات الوطنية أو في المحافل الدولية.

كانت جل التصريحات التي يدلي بها قادة الثورة في العراق تركز على مساندة الثورة الجزائرية وتأييدها والتنديد بتجاوزات الاستعمار الفرنسي، ونتيجة لالتزامه القومي تجاه الثورة الجزائرية، كان العراق أول دولة تعترف بالحكومة المؤقتة في العالم التي أعلن عنها بالقاهرة في 19 ديسمبر 1958، وعلى هذا الموقف الرسمي قام وفد وزاري جزائري بزيادة العراق في شهر أكتوبر لتقديم الشكر للحكومة العراقية على اعترافها المسبق بالحكومة المؤقتة، وتحصل الوفد على مساندة مطلقة من الحكومة العراقية فيما يخص تقديم الدعم المادي والعسكري والديبلوماسي للثورة الجزائرية.[4]

لم تتوقف الحكومة العراقية عند دعمها الدائم للثورة الجزائرية بل أنها كانت الحكومة أشد إعتراضا على سياسة فرنسا بالجزائر وتصاعدت وتيرة إعترافها إلى حد المطالبة بقطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا ووجهت في هذا الصدد العديد من المذكرات الاحتجاجية إلى الجامعة تطالبها بعرض المقاطعة الاقتصادية على الدول العربية.[5]

ولم تمض سنة واحدة على قيام الثورة في العراق حتى تولد شعور لدى قادتها بأن مساندة الثورة الجزائرية وتأييدها قد يضفي على النظام السمة الثورية في ظل تنامي شعور وإحساس شعبي عربي وعراقي بأن الثورة الجزائرية هي ثورة عربية إسلامية وقومية تهدف إلى تحرير الإنسان العربي من الاضطهاد والاحتلال[6]، لذلك أصبح لزاما على الحكومة ترجمة هذا الإحساس والشعور إلى حقيقية وهذا ما أشار إليه العديد من قيادة الثورة العراقية في العديد من المناسبات، فقد أكد «عبد الكريم قاسم» رئيس الوزراء العراقي عند إستقباله «لفرحات عباس» رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية عند زيارته للعراق عام 1959 «أن الثورة الجزائر هي ثورة العراق وشعبه والشعوب العربية المناضلة. إن العراق يبدي كل استعداداته للوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية وتدعيمها

ماديا وسياسيا وعسكريا، وفي المجالات الدولية بكل ما أستطاع إليه سبيلا.»[7]

وعندما أقدمت فرنسا على تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، أصدرت الحكومة العراقية بيانا شجبت فيه عمل فرنسا وتحديها للرأي العام العربي والأفريقي بإقبالها على إجراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية، ونبهت المنظمات الإقليمية والدولية إلى خطورة ما تقوم به فرنسا، ثم إنتقدت الحكومة موقف حلف شمال الأطلسي المؤيد للموقف الفرنسي من قضية الجزائر داعية الحكومات العربية إلى إتخاذ موقف موحد من فرنسا.[8]

ولم يقتصر الموقف الحكومي العراقي على نقد السياسة الفرنسية في الجزائر لوحدها كما كان يحدث في السابق، وإنما تصاعد الموقف لمهاجمة كل الدول الأوربية المعادية للأمة العربية، وأعتبر تلك الدول هي المسئولة عن الكيان الصهيوني نفسه[9] والواضح في هذا الربط بين القضية الجزائرية والقضية الفلسطينية بشكل صريح يوضح أن إحساس الحكومة العراقية كان يعكس اهتمامها بالقضايا العربية والإسلامية، ويعبر أيضا عن التوجه القومي لهاته القيادة.

لقد استمر الدعم الحكومي للثورة الجزائرية طوال مراحلها فأثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية أصدرت الحكومة العراقية بيانا أكدت فيه تأييدها للمفاوضات مؤكدة على «أن وقف إطلاق النار لا بد أن يرتبط كل الارتباط بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، وأن المفاوضات بعد ذلك لن تكون إلا لوضع الأسس وتقرير المصير وبموجب ذلك تحقق الجزائر إستقلالها الكامل.»[10]

ولما أعلنت الجزائر إستقلالها في 5جويلية 1962 صرح عبد الكريم قاسم باسم الحكومة «أننا نعتبر هذا اليوم أول طريق في بداية عهد الاستقلال الوطني للإرادة الجزائرية مؤكدا على تضامن أوثق بين العراق والجزائر.»[11]

أدى قيام الثورة في العراق إلى زيادة محسوسة في حجم المساعدات العراقية إلى الثورة الجزائرية، فقد أصدرت الحكومة مرسوما بتخصيص مليوني دينار سنويا بالحكومة الجزائر المؤقتة، وبلغت المساعدات المالية العراقية حتى إستقلال الجزائر 6 مليون دينار عراقي.[12]

وأرسلت الحكومة العراقية عام 1960 مواد غذائية وألبسة إلى اللاجئين الجزائريين في تونس قدرت بمبلغ 25 ألف دينار وفي عام 1962 بلغ ما قدمته وزارة الصحة من مساعدات غذائية وأغطية صوفية نحو 100 طن، أما المساعدات الطبية فقدرت بحوالي 900 كيلو من الأدوية والعقاقير لجيش التحرير الجزائري.[13]

أما بشأن المساعدات العسكرية فقدرت ثمن الأسلحة التي قدمتها الحكومة العراقية في الفترة الممتدة ما بين 195-8 1960 بمليون وربع مليون دينار.[14]

وكانت هذه الأسلحة تنقل برا إلى الجزائر عن طريق ليبيا وتونس وفتحت الكليات العسكرية أمام الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة الحكومة العراقية حتى بلغ عدد الذين تخرجوا من المعاهد العسكرية نحو 40 طالبا جزائريا يرتبة ملازم أول و 27 طالبا من كلية الطيران من بينهم 5 طيارين التحقوا في أسراب القوة الجوية للتدريب على مختلف أساليب القتال.[15]

أما المساعدات الثقافية، فقد تم فتح الجامعات العراقية أمام الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة الحكومة العراقية حتى بلغ عددهم عام 1962م حوالي 120 طالبا، وكانت الوزارات العراقية تزود مكتبة بعثة الحكومة الجزائرية المؤقتة ببغداد بنسخة واحدة من جميع المؤلفات التي تشتريها الوزارات لمكتباتها، وكانت وزارة الإرشاد ترسل بعض الكتب التي كانت تطبع في العراق عن الثورة الجزائرية مثل «القضية الجزائرية في مرحلتها الأخيرة» حالة العمال الجزائريين في فرنسا إلى ممثل الثورة في العراق، وفي المجال الإعلامي خصصت الإذاعة العراقية برنامجا يوميا خاصا بالثورة الجزائرية بعنوان «كلمة الجزائر»[16]، وكان هذا البرنامج، يهدف إلى نقل ما يحدث في الجزائر من أحداث وتطورات عن الثورة الجزائرية والتعريف بها وبأهدافها، كما كان ينقل صورا عن بطولات الشعب الجزائري، وفي الكثير من الأحيان كان يركز على توجيه إنتقادات لاذعة لفرنسا وللدول الأوربية التي كانت تدعم سياستها الاستعمارية في الجزائر، وكان لهذا البرنامج أثره الواضح في تعبئة وتجنيد الرأي العام العربي وحثه على التبرع لفائدة الثورة الجزائرية وإقامة التظاهرات والمسيرات والمظاهرات المساندة للشعب الجزائري في نضاله ضد الامبريالية الفرنسية.

2- موقف الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية من الثورة الجزائرية

لقد وجدت الهيئات والتنظيمات السياسية مجالا واسعا للتعبير عن أفكارها الداعية للتحرر والوحدة، فقد كانت القوى الوطنية تتبع أحداث الثورة الجزائرية وتطوراتها على الصعيد العربي والدولي، وظهر دورها في رفع المذكرات وإلقاء المحاضرات العامة للتعريف بالثورة الجزائرية، وقد تعددت ألوان الدعم وأشكاله، فقد كانت المجازر الفرنسية في الجزائر محل استنكار الوطنيين والقوميين من أدباء وشعراء ورجال الدين حيث كانوا يصدرون البيانات التي تدعو الشعب العراقي لمقاطعة فرنسا، كما كانوا يطالبون الحكومات العربية أن تقف موقفا حازما من المجازر الفرنسية بالجزائر.[17]

كان لنشاط القوى الوطنية والقومية دورا في تعبئة وتجنيد الرأي العام العراقي على نصرة الثورة الجزائرية، وفي هذا المجال، برز حزب البعث العربي الاشتراكي في طليعة التنظيمات الوطنية والقومية الذي اعتبر معركة الجزائر هي معركة كل الأمة العربية من أجل حريتها وبناء وحدتها القومية، وأن انتصار الثورة الجزائرية هي انتصار للأمة العربية ولحركة الثورة العربية في مختلف الأقطار. وانسجاما مع رؤيته القومية وفلسفته الثورية الوحدوية، وضع حزب البعث العربي الاشتراكي الثورة الجزائرية في قلب المعركة القومية، المعركة التي تقودها حركة الثورة العربية ضد الاستعمار والامبريالية وربيبتيهما الصهيونية والرجعية.[18]

لذلك كان ناضله مركزا على تعبئة وتجنيد الجماهير لتلعب دورها في الضغط على الحكومات العربية لتقديم المزيد من الدعم والمساندة للثورة الجزائرية حتى يكون دعما متناسبا مع حجمها وأهدافها الوطنية والقومية. وقد رسم الحزب لذلك منهجا عمليا لدعم الثورة تجلى في إصدار البيانات والمذكرات، ففي شهر مارس من عام 1956 وزع الحزب منشورا في العراق للتعريف بالمجازر الوحشية التي يرتكبها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، ودعا جميع العراقيين إلى مساندة الثورة الجزائرية، وعندما اختطفت السلطات الفرنسية طائرة الزعماء الخمسة دعا الحزب إلى الإضراب استجابة للدعوة الموجهة من لجنة الاتصال الشعبي. المنبثقة عن مؤتمر الشعب العربي الذي يمثل الأحزاب والمنظمات الشعبية في الوطن العربي.[19]

وبمناسبة مرور سنة على إختطاف طائرة الزعماء الخمسة أصدر الحزب بيانا أكد فيه أن عملية القرصنة التي تعرض لها زعماء الجزائر لن تزيد الثورة الجزائرية إلا إشتعالا وطالب من الحكومة العراقية ومجلس النواب السعي للإفراج عن زعماء الجزائر.[20]

وتزويد الثورة الجزائرية بالمال والسلاح. وفي عام 1960 وبمناسبة إنعقاد المؤتمر القومي للحزب طالب الحزب من الحكومات العربية ب:

1- مقاطعة الحكومات العربية لفرنسا سياسيا وإقتصاديا.

2- تأليف جيش عربي من جماهير المتطوعين العرب والمشاركة في الثورة الجزائرية.

3- تدريب المتطوعين العرب وتسليحهم وإرسالهم إلى الجزائر.

4- إلغاء القواعد العسكرية التابعة لدول قوات الحلف الأطلسي.

5- تأميم حصص الشركات البترولية العاملة في النفط العربي.

6- تسديد كل دولة لحصتها في ميزانية حكومة الجزائر المؤقتة.[21]

وتابع الحزب مساندته للثورة الجزائرية ومراحل نضال الشعب الجزائري حتى إستقلال الجزائر حيث اعتبر أن إستقلال الجزائر لا يعتبر نهاية النضال كما رأته بعض القوى والأحزاب الأخرى، وإنما أعتبر الاستقلال تحقيق هدف يعتبر لبنة من اللبنات الضرورية لتكوين الجبهة الثورية العربية التي يتطلع إليها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج.

وإلى جانب حزب البعث العراقي فقد حذت الأحزاب الأخرى نفس السبيل سواء الحزب الشيوعي أو الحزب الوطني الديمقراطي أو الحزب الوطني التقدمي، حيث ساهمت في شن الحملات ضد الاستعمار الفرنسي.

أما بشأن المنظمات النقابية والاتحادات المهنية، فقد وجدت في أحداث الثورة الجزائرية مجالا واسعا للتعبير عن مساندتها لهذه الثورة، ففي مطلع عام 1960 إستنكر الاتحاد العام لنقابات العمال العراقي سياسة فرنسا المعادية لحقوق الشعب الجزائري، وطال بإعطاء الحرية للشعب الجزائري في تقرير مصيره.[22]

وبمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية 1960 وجه رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال نداء أعتبر فيه أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر هو إستعمار ضد الحركة التحريرية التي تخوضها الشعوب العربية، وأكد أن المعركة التي يقودها الشعب الجزائري هي معركة العمال العراقيين.[23]

ولم تتخلف النقابات الأخرى التي كانت ترى في الثورة الجزائرية مظهرا حيويا للثورة العربية في مساندتها للثورة الجزائرية كنقابة المعلمين وإتحاد أدباء العراقيين وأساتذة الجامعات ورجال الدين والمرأة والطلبة، وقد عبرت هذه التنظيمات جميعها عن تأييدها للثورة؛ فبمناسبة أسبوع «نصرة الجزائر» أصدرت نقابة المعلمين العراقيين بيانا أو ضحت فيه «أن الحرب التي يحمل لواءها جيش التحرير الجزائري هي حرب الأمة العربية جميعها، وطالب المعلمون العراقيون في بيانهم الحكومات العربية إسناد ودعم القضية الجزائرية، وبذل كل المستطاع في سبيل إنتصار هذه القضية القومية العادلة.»[24]

أما إتحاد الأدباء العراقيين فقد أولى أهمية كبيرة للقضية الجزائرية، حيث جند معظم الأدباء أقلامهم وفكرهم لتمجيد الثورة ورموزها الوطنية شعرا ونثرا وقصصا كتعبير عن مساندتهم للثورة الجزائرية والتجاوب مع أهدافها النبيلة؛ فبمناسبة الذكرى السابعة للثورة أصدر الإتحاد بيانا يهيبون فيه بالمفكرين والأدباء العرب ليعبئوا كل طاقاتهم الفكرية من أجل نصرة الشعب الجزائري في كفاحه.[25]

كما لم يتخلف أساتذة الجامعات العراقية عن تعبيرهم وإلتزامهم بمساندة الثورة الجزائرية وقد عبروا عن ذلك بإرسال البرقيات إلى المنظمات الدولية والإقليمية وإلى الحكومة العراقية مشجبين أعمال فرنسا الوحشية في الجزائر داعين الحكومات العربية إلى تقديم المزيد من المساعدات للثورة الجزائرية، وعبر الطلبة بدورهم عن هذا التوجه بألوان مختلفة كجمع التبرعات والقيام بالمظاهرات وإلقاء الخطب وعقد الإجتماعات في النوادي الكبرى ورفع الشعارات ضد فرنسا مطالبين باستقلال الجزائر.[26]

كما كان لرجال الدين الإسلامي في العراق دورا بارزا في مساندة الثورة الجزائرية التي كانوا يرون فيها ثورة لتمجيد روح الإسلام، وانتصارها هو انتصار للأمة الإسلامية،

لذلك اعتمدوا على مناصرتهم للثورة على المناسبات الدينية وغيرها من المناسبات الأخرى للتعريف بأهداف الثورة الجزائرية وعن جهاد الشعب الجزائري وتضمنت العديد من خطب الأئمة المطالبة بمقاطعة شاملة للدول الاستعمارية ودعوة المسلمين إلى الوقوف إلى جانب هذه الثورة والتنبيه إلى خطورة الاستعمار الهادفة إلى القضاء على الإسلام[27]، وساهمت أيضا الجمعيات الدينية والأدبية بإصدار العديد من المؤلفات عن الثورة الجزائرية.

إلى جانب مواقف رجال الدين فقد كانت للمرأة العراقية مساهمتها التي تمثلت في جمع التبرعات وإرسال برقيات الإحتجاج والتنديد بممارسة فرنسا في الجزائر، فقد كان إهتمام المرأة العراقية بالثورة الجزائرية جزءا من اهتمامها بالقضية العربية، ووجدت النساء العراقيات في إطارها التنظيمي رابطة المرأة العراقية[28] مجالا واسعا للتعبير عن موقفها من هذه الثورة ومساندتها. وقد استمرت المرأة العراقية على ولائها للثورة الجزائرية حتى الإستقلال.

مصادر الفصل السابع

هوامش المبحث الأول :

1- حسين جميل، العراق الجديد، دار منيمنة للطباعة والنشر، ط1، بيروت 1958، ص92.

2- وزارة المدفعي، وزارة فاضل الجمالي (الأولى والثانية)، وزارة أرشد العمري الثانية، وزارة نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة، وزارة علي جودت الثالثة، وزارة عبد الوهاب مرجان، وزارة، أحمد مختار بابان.

3- ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة14 تموز 1958 في العراق، دار الرشيد، ط2، 1981، ص 21.

4- El Moudjahid, la Renaissance de l'Etat Algérien, et le Développement de la Guerre de la Libérations, imprime en Yougoslavie, 1962, p.421

5- النواب الذين رفعوا المذكرة إلى رئيس الوزراء هم على التوالي : توفيق المختار، إسماعيل الغانم، عبد العزيز الخياط، عبود الهيمص، أنظر نص المذكرة في جريدة الأخبار الأربعاء 22 آب 1955، العدد 4129.

6- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزراء العراقية، ج9، المصدر السابق، ص 179.

7- وعلق الورتلاني على ذلك قائلا «ولا بأس هنا بالعتب على أولئك الذين تبرعوا بمبالغ متوسطة ثم ذهبوا يراجعون فرنسا نفسها، طالبين من مكارم أخلاقها، أن تسمح لهم بإيصالها إلى المنكوبين في الجزائر ومراكش عن طريق الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، ياسبحان الله، هل كان الذئب يوما من الأيام راعي غنم أمين، هل نصدق في أعماق نفوسنا بأن الإستعمار يمكن أن يساعدنا على مواساة ضحاياه التي لا يسره إلا الإجهاض عليها»، أنظر الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، منشورات بيروت، 1956، ص18.

8- عبد الرزاق الحسني، ج9، المصدر السابق، ص 179.

9- جريدة الأخبار، 27 آب 1955، العدد 4132.

10- جريدة الحرية، 25 آذار 1956، العدد 543.

11- جريدة الحرية، المصدر السابق.

12- جريدة الحرية، الأربعاء 21 آذار 1945، العدد 541.

13- رئيس حزب الاستقلال، وقد تأسس هذا الحزب سنة 1946 حيث برز دوره في جميع المشكلات العربية حتى نهاية الحياة الحزبية سنة 1958 فكرس جزءا كبيرا من نشاطه للدعاية لقضية الجزائر وفلسطين، إذ كان أعضاء الحزب يعملون على إيجاد صلات بينهم وبين الأحزاب والهيئات المهتمة بالشؤون العربية والإسلامية.

14- رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، لقد بدأ مؤسسو الحزب حياتهم السياسية داخل حزب الأهالي، وقد تأسس هذا الحزب الأخر سنة 1946، اتبع أساليب الأحزاب الغربية من حيث نظامه الداخلي ويتضح الخلاف بينه وبين حزب الاستقلال، في أن هذا الأخير يعطي الصدارة للقضايا العربية القومية بينما يبرز الحزب الوطني الديمقراطي في مسألة نظام الحكم والتأكيد على الحياة البرلمانية بالمفهوم الغربي.

15- جريدة البلاد، الأربعاء 30 آذار 1945، العدد 4658.

16- جريدة الحرية، العدد 541، المصدر السابق، ص 308.

18- جريدة البلاد، الأربعاء 30 مارس 1956، العدد 4658.

19- جريدة الحرية، 6 حزيران 1956، العدد 601.

20- وزارة الخارجية ملف رقم 1940، 1956.

21- جريدة الحرية، 19 حزيران 1956، العدد 654.

22- جريدة البلاد، 19 حزيران 1956، العدد 4379.

23- فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953، 1958، دار الرشيد، ص 523.

24- نامق عبد الفتاح، المصدر السابق، ص 523.

25- المصدر نفسه.

26- كتاب السفارة العراقية إلى وزارة الخارجية رقم 2338 في 1956/10/22.

27- جريدة البلاد، 25 تشرين أول 1956، العدد 4789.

28- جريدة الزمان، الاثنين 16 كانون الأول 1957، العدد 6120.

29- جريدة الحرية، الثلاثاء 31 كانون الأول 1957، العدد1070، أنظر وزارة المالية، ميزانية الدولة العراقية لسنة 1958، مطبعة الحكومة، بغداد، 1958، ص 39.

30- مجلس أنشئ في عام 1950 ليكون مسؤولا عن التخطيط والتنمية والعمران في العراق، وكان هذا المجلس مكون من 6 أعضاء متفرغين بالإضافة إلى وزير المالية والإعمار، ورئيس الوزراء الذي هو في نفس الوقت رئيس مجلس الإعمار، أنظر عبد الله شاتي عبهول مجلس الإعمار في العراق 1950-1958 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث غير منشورة 1983.

31- جريدة الأخبار، الأحد جانفي 1958 العدد 4856.

32- المصدر نفسه.

33- المصدر نفسه.

34- المصدر نفسه.

35- المصدر نفسه.

36- فكرت ثائق، سياسة العراق الخارجية، مصدر سابق ص 525.

37- مذكرة أرسلت من قبل الحكومة العراقية إلى قادة الثورة الجزائرية تتعهد فيها بتقديم المساعدة المادية والعسكرية للثورة الجزائرية.

38- سياسي جزائري تولى رسم الثورة الجزائرية بالعراق 1956 - 1958.

39- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مصدر سابق ص 173.

40- مذكرة الحكومة العراقية إلى الجامعة العربية تلتزم فيها برفع مستحقاتها إلى الثورة الجزائرية عام 1958.

https://albordj.blogspot.com

41- جريدة البلاد 13 نوفمبر 1957 العدد 524.

42- مسعود خرنان، العراق والثورة الجزائرية 1954 - 1962 رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة العدد 1988.

43- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق ص 173.

44- مسعود خرنان، المرجع السابق ص 153.

45- نفس المرجع، ص 156.

46- نفس المرجع، ص 157.

47- نفس المرجع، ص 158.

48- نفس المرجع، ص 158.

49- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج3 ط5 المجلد الثاني بيروت 1972 ص 251.

50- خرنان مسعود المرجع السابق، ص 166.

51- فاضل الجمالي، المغرب العربي ومؤتمر باندونغ، المجلة التاريخية العربية عدد 2 السنة 1974 ص 118.

52- فاضل الجمالي، نفس المصدر.

هوامش المبحث الثالث

1- خرنان مسعود. المرجع السابق، ص 139.

2- وزارة الإرشاد، الطريق إلى التحرر العربي، بغداد سنة 1960، ص 30.

3- جريدة اليقضة 23 جويلية 1958 العدد 2913.

4- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 393.

5- خرنان مسعود، المرجع السابق ص 143.

6- جريدة البلاد الأثنين 27 أفريل 1959 العدد 5498.

7- نفس المرجع.

8- خرنان مسعود، نفس المرجع ص 145.

9- جريدة الأخبار 11 سبتمبر 1959 العدد 52127.

10- جريدة البلاد 7 جويلية 1960 العدد 5848.

11- جريدة البلاد الثلاثاء 3 جويلية 1962 العدد 6453.

12- خرنان مسعود المرجع السابق 152.

13- جريدة البلاد الأربعاء 11 جانفي 1962 العدد 604.

14- خرنان مسعود المرجع السابق 155.

15- خرنان مسعود نفس المرجع 158.

16- نفس المرجع ص 159.

17- جريدة الحرية 6 جوان 1956 العدد 601.

18- مصطفى نويصر حزب البعث العربي الإشتراكي في قطر العراق وموقفه من ثورة التحرير الجزائرية 1954 1962 مجلة آفاق عربية ديسمبر، السنة الثامنة عشرة 1993 ص 4.

19- نفس المرجع، ص 8.

20- خرنان مسعود، المرجع السابق ص 163.

21- مصطفى نويصر المرجع السابق ص 8.

22- خرنان مسعود المرجع السابق ص 166.

23- جريدة الإستقلال الخميس 15 سبتمبر 1960.

24- جريدة إتحاد الشعب 10 مارس 1960 العدد 89.

25- جريدة إلبلاد 26 سبتمبر 1960 العدد 5729.

26- جريدة المجاهد الأثنين 18 أوت 1966 العدد 5674.

27- خرنان مسعود المرجع السابق.

28- خرنان مسعود المرجع السابق.

الفصل الثامن :

المملكة الهاشمية الأردنية

والثورة الجزائرية

الفصل الثامن
المملكة الهاشمية الأردنية والثورة الجزائرية

تميز موقف المملكة الهاشمية الأردنية منذ انطلاقة الثورة الجزائرية بوضوح موقفها المؤيد والصريح لدعم الثورة في الداخل عن طريق الإمداد اللوجستيكي والتموين المادي والدعم المعنوي بالمظاهرات والمسيرات الاحتجاجية ضد سياسة فرنسا القمعية المنتهجة في الجزائر، وكذلك الدور الذي لعبته الديبلوماسية الأردنية في الخارج لنصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية والتعريف بها منذ اندلاع الثورة في نوفمبر 1954م حتى تحقيق الاستقلال في جويلية 1962م.

أولا: الدعم الرسمي للمملكة الهاشمية الأردني[1]

في الأردن من الصعب التمييز بين المواقف الرسمية، فهي تعكس موقفا موحدا ومؤيدا للثورة الجزائرية بدءا من مؤسسة العرش ومرورا بالمؤسسة الحكومية ودوائرها المختلفة إلى مجلس النواب.

1- موقف العرش الملكي من الثورة الجزائرية :

أ القضية الجزائرية في خطبة العرش :

في خطب العرش، مافتئ جلالة الملك حسين يؤكد على مساندته ودعمه، للقضية الجزائرية ومعها الحركات الاستقلالية الأخرى في جميع الأقطار العربية الرازحة تحت الاستعمار، بكل الوسائل الممكنة، حتى تحقق حريتها واستقلالها. وقد احتلت القضية الجزائرية مساحات واسعة في خطب العرش التي ألقاها الملك في افتتاح الدورات العادية للبرلمان الأردني طيلة سنوات الثورة الجزائرية، نظرا لما يوليه من عناية واهتمام بالغين لهذه القضية.

....

1. لقد اعتمدنا في هذا الفصل المتعلق بموقف الأردن من الثورة الجزائرية على الدراسة القيمة التي أنجزها الباحث عمر صالح علي العمري بالجامعة الأردنية لأهميتها التاريخية وغنائها بالمعلومات والمصادر الأرشيفية النادرة.

فقد أكد الملك حسين على حفظ حقوق العرب واحترام نضالهم من أجل الحرية والاستقلال[2]، ومحاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية مهما كان لونهما وشكلهما[3]، وعلى تأييد الحركات الاستقلالية العربية، وتعضيد ودعم ومساندة كل كفاح عربي يهدف إلى التخلص من الاستعمار والسيطرة الأجنبية.[4]

في خطاب العرش عام 1958م، عبر الملك عن سروره العميق لتأليف أول حكومة جزائرية حرة، متمنيا أن تكون هذه الخطوة فاتحة يمن وخير على الشعب الجزائري الشقيق نحو الحرية والاستقلال، مؤكدا أن الثورة الجزائرية «مرمى أبصارنا ومحط أفكارنا[5]، وفي خطاب العرش عام 1959م، أكد فيه الملك عن مساندته ودعمه لكل قرار تتخذه تلك الحكومة[6]*، مؤكدا على تقديم كل ما يفرضه الواجب القومي من مساعدات مادية ومعنوية لمساندة ودعم نضال الشعب الجزائري الشقيق مشيرا إلى أن القضية الجزائرية موضع اهتمامه الخاص.[7]

وقد أكد الملك في خطاب العرش عام 1960م، على مواصلة دعم ومساندة الأردن ماديا ومعنويا لنضال الشعب الجزائري الشقيق، والمضي قدما في تأييد ومساندة الجزائر بكل الوسائل الممكنة حتى تحقق الحرية والاستقلال، مشيرا إلى أنه يولي القضية الجزائرية الاهتمام البالغ[8] وفي خطاب العرش لعام 1961م، اعتبر أن القضية الجزائرية

2. ملحق الجريدة الرسمية، حفلة افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع مجلد 1، ع1، 1 تشرين أول 1955م، **خطاب العرش**، ص 1- 3، حفلة افتتاح سورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد2، ع1، 25 تشرين أول 1956م، **خطاب العرش**، ص 2.

3. **ملحق الجريدة** الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الخامس مجلد 2، ع1، 1 تشرين أول 1957م، **خطاب العرش**، ص 3- 10.

4. **ملحق الجريدة** الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس مجلد 3، ع1، 1 تشرين أول 1958م، **خطاب العرش، ص 6.**

5. **المصدر نفسه.**

6.* **على إثر إلقاء الملك** لهذا الخطاب زار العقون الملك شاكرا لما تضمنه خطاب العرش من دعم ومساندة **للقضية الجزائرية، وقد رد عليه الملك قائلا :** «إن ما جاء في خطاب العرش ما هو إلا الواجبات التي تمليها علينا عنايتنا واهتمامنا **بالقضية الجزائرية وتقديرنا لمواقف** حكومة الجزائر الحرة التي برهنت على القدرة والحكمة في تسيير شؤون القطر الجزائري المناضل نحو تحقيق **أهدافه ومراميه** العلمية في السيادة والاستقلال. أنظر : فلسطين، القدس، 11 تشرين أول 1959، الدفاع، القدس، ع 7209، 11 **تشرين أول** 1959م.

7. **ملحق الجريدة الرسمية**، حفل افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 4، ع1، ص 16.

8. **ملحق الجريدة الرسمية**، حفل افتتاح الدورة العادية الخامسة لمجلس الأمة الأردني الخامس، مجلد 5، ع2، 1 تشرين ثاني، **1960م، خطاب العرش**، ص9.

هي قضية الأردن كله شعبا وحكومة، وهي أيضا قضية كل عربي ومسلم، والتزم بمواصلة دعمها ومساندتها حتى الاستقلال، وقال معبرا عن شعوره وشعور الأردنيين قائلا: «والله يعلم أن جراحها لجراحنا، وأن دماء أبنائها المسفوحة على ربى العز وفي ميادين البذل والفداء لدمائنا، وإن جهادها يرفع رؤوسنا عزة وزهوا وفخرا.»[9]

ب القضية الجزائرية في كتب التكليف السامي:

وضع جلالة الملك حسين القضية الجزائرية نصب عيون رؤساء الحكومات الأردنية المتعاقبة، إذ احتلت هذه القضية مساحات واسعة في كتب التكليف السامي لأولئك الرؤساء، نظرا لما يوليه الملك من عناية ودعم ومساندة للقضية الجزائرية.

ففي كتاب التكليف الملكي لسعيد المفتي بتشكيل الحكومة في 21/أيار/1956م، أكد الملك على ضرورة أن تولي الحكومة جل عنايتها واهتمامها بالقضية الجزائرية، وضرورة المساهمة الدائمة والمشاركة الفعالة في دعم ومساندة وتأييد الأقطار العربية التي تجاهد في سبيل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها، للوصول بالأمة العربية إلى الوحدة والحرية والكرامة.[10]

وفي كتاب التكيف الملكي لسليمان النابلسي بتشكيل الحكومة في 29/ تشرين الأول/ 1956م، أكد الملك على ضرورة دعم ومساندة الحكومة لنضال الأقطار العربية التي تكافح من أجل استقلالها وحريتها وسيادتها[11]، ومؤكدا جلالته أيضا على مقاومة الاستعمار بمختلف أشكاله، واعتبار قضايا الأمة العربية قضية واحدة، في كتاب التكليف لحسين فخري الخالدي.[12]

وفي كتاب التكليف الملكي لهزاع المجالي بتشكيل الحكومة في 6/أيار/1959م، أكد الملك على ضرورة مساهمة الحكومة مساهمة فعالة في دعم نضال الأقطار العربية التي ما زالت ترزح تحت الاستعمار، وتجاهد من أجل حريتها واستقلالها، وعلى المساهمة فيما يمليه الواجب نحو تلك الأقطار.[13]

9. ملحق الجريدة الرسمية، حفل افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الأردني السادس، مجلد 6، ع1، 1 تشرين ثاني، 1961م، خطاب العرش، ص 10.
10. الجريدة الرسمية، ع 1276، 22 أيار، 1956م، ص 1597.
11. الجريدة الرسمية، ع 1302، 30 تشرين أول 1956م، ص 2213.
12. الجريدة الرسمية، ع 1325، 15 نيسان، 1957م، ص 383.
13. الجريدة الرسمية، ع 1424، 6 أيار، 1959م، ص 395.

وفي كتاب التكليف الملكي لوصفي التل بتشكيل الحكومة في 28/كانون الثاني/1962م[14]، أكد الملك على ضرورة اعتبار القضية الجزائرية قضية الأردن، وعلى حكومة التل المضي قدما في دعم كفاح الشعب الجزائري، وكل قطر عربي يسعى لنيل حريته واستقلاله بكل قوة وطاقة ممكنة.[15]

أما على مستوى العلاقات الأردنية العربية فقد تناول جلالة الملك حسين القضية الجزائرية في مباحثاته مع جلالة الملك سعود أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية، في نيسان 1957م، أكد البيان المشترك الذي صدر عقب مباحثاتهما على ضرورة مساعدة الأقطار العربية الرازحة تحت نير الاستعمار حتى تنال حقها في تقرير مصيرها وتستكمل حريتها طبقا لميثاق الأمم المتحدة[16] وتناول الملك حسين القضية الجزائرية في مباحثاتهما على ما يلي:

أولا- العمل على تأمين الاستقلال التام المتحرر من كل سيطرة أجنبية وضمان السيادة الكاملة لجميع الأقطار العربية.

ثانيا- مساعدة الأقطار العربية الرازحة تحت نير الاستعمار على نيل حقها في الحرية والاستقلال والسيادة طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

---

14. **كان للسيد وصفي التل رؤيا حول الحرب الدائرة في الجزائر، إذ عبر عن ذلك في رسالته للسيد فاضل الجمالي، عندما كان السيد التل سفيرا للأردن في إيران حيث جاء فيها : قبل شهر وليف كنت للمسؤولين في الأردن محاولا إقناعهم بضرورة القيام بجهد جديد فيما يتعلق بحرب الجزائر، معلوماتي واستنتاجاتي من العمليات الحربية في الجزائر تدل على أن المقاتلين في الجزائر، على بطولاتهم الخارقة يعانون نقصا في القيادة الفنية، وفي التدريب، وفي تخطيط وتوجيه المعارك، وفي فهم الأسلوب الحربي اللازم لقتال من هذا النوع، وإنه يجب أن يعتمد على تخطيط فني، لا مجرد التحامات بأعداد كبيرة من العدو تسبب تحمل ضحايا أكثر من اللازم بدون أن يتكبد العدو بالنسبة لقوته ما يناسب ثمن هذه الضحايا، ومعنى الاستمرار في قتال على ما** هو متبع الآن، هو الوصول مع الزمن إلى وضعية إفناء، **قد لا يتمكن** بعدها الجزائريون من الاستمرار في القتال. إن ما يجب أن يتبع في الجزائر هو (WAR OF ATTRITON) **وبأسلوب ينهك** معه العدو وتفني قوته تدريجيا بدون أن تتكبد خسائر كبيرة... **إن اقتراحي يستهدف البدء بعملية نجدة فنية أصولية تقلب الميزان رأسا على عقب فور اشتراكها بالقتال...** وإني على استعداد **لسفر معها إلى الجزائر والقتال معها** هناك حسب **خطط وأساليب أعرفها تمام المعرفة. أنظر نص** الرسالة المؤرخة في 12 **نيسان، 1958م كاملا في، وصفي التل،** كتاب، أن **في القضايا العربية، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان،** 1980م، ص 4-40 405.

15. **الجريدة** الرسمية، ع 1593، 28 **كانون ثاني، 1962م**، ص 150، الدفاع، القدس، ع 7917، 28 كانون ثاني، 1962م، الجهاد، **القدس، ع** 2621، 28 كانون ثاني، 1962**م، المنار،** القدس، ع 504، 28 كانون ثاني، 1962م.

16. **فلسطين**، القدس، 30 نيسان، 1957**م، الدفاع،** القدس، ع 6448، 30 نيسان، 1957م.

ثالثا- تأييدا وتأكيدا لمبدأ حق تقرير المصير المعترف به لجميع الأمم والشعوب بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يعمل العاهلان على نصرة الشعب العربي الجزائري الشقيق في نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي لتمكينه من بلوغ حريته واستقلاله طبقا للمبدأ المذكور.

رابعا- التأكيد على مقررات ملوك ورؤساء العرب في 27 شباط 1957 [الأقطاب الأربعة].(17)

وفي حزيران 1957م، استعرض الملك حسين تطورات القضية الجزائرية في مباحثاته مع الملك فيصل الثاني أثناء زيارته لبغداد، وقد أكد البيان المشترك لمباحثاتهما على إعلانهما عن مقاومتهما للاستعمار بجميع صوره وأشكاله، وتأييدهما ومؤازرتهما التامة للشعب الجزائري في «نضاله الباسل ضد قوى الاستعمار الفرنسي الغاشم»، وضرورة معاونته على الوصول إلى حقه المشروع في الحرية والاستقلال، مع التأكيد على مؤازرتهما لكافة البلاد العربية الرازحة تحت نير الاستعمار لنيل حريتها واستقلالها وضمان حق تقرير المصير طبقا لميثاق الأمم المتحدة.(18)

2- مواقف حكومات المملكة الهاشمية الأردنية:

بناء على كتب التكليف السامي لجلالته وتوجيهاته السياسية لرؤساء حكوماته المتعاقبة، التزمت الحكومات الأردنية بمختلف توجهاتها السياسية وإيديولوجياتها الحزبية والتزاماتها الخارجية بموقف ثابت ومؤيد تجاه الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها الأولى، فلم تتردد سواء في دعمها السياسي أو اللوجستيكي بشكل رسمي وعلني دون أن تخشى فرنسا أو حلفاءها في الحلف الأطلسي رغم صغر قوتها وضعف مواردها وحداثة عهدها السياسي والديبلوماسي في النظام الدولي.

على أثر الأعمال القمعية التي قامت بها فرنسا بعد اندلاع الثورة مباشرة في محاولة منها للقضاء على الثورة الجزائرية وهي في بداية انطلاقتها، رفعت الحكومة الأردنية برقية احتجاج واستنكار إلى الحكومة الفرنسية، وسكرتير هيئة الأمم المتحدة بناء على

17. فلسطين، القدس، 14 حزيران، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6495، 14 حزيران 1957م.
18. الجريدة الرسمية، ع 1338، 25 حزيران، 1957م، ص 579، فلسطين، القدس، 25 حزيران، 1957، الدفاع، القدس، ع 6504، 25 حزيران، 1957م.

طلب من مجلس النواب الأردني(جلسة 16/ 11/ 1954)[19]، كما سارعت وزارة الخارجية الأردنية إلى استدعاء السفير الفرنسي في عمان، للاحتجاج على الأعمال العدوانية التي تنتهكها فرنسا بحق الشعب الجزائري[20] وناقشت الحكومة الأردنية القضية الجزائرية في جلسة سرية مع مجلس النواب الأردني، للقيام بما يقتضيه الواجب من عمل نحو الثورة الجزائرية[21]، ولنفس الغرض اجتمع فوزي الملقي السفير الأردني في القاهرة مع عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية[22]، كما استدعى رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي السفير الفرنسي في عمان وأبلغه في مكتبه موقف الحكومة الأردنية المعارض للسياسة التي تنتهجها فرنسا ضد الشعب الجزائري.[23]

ونظرا لاحتجاج الحكومة الفرنسية على المظاهرات التي قام بها الشعب الأردني أمام السفارة الفرنسية في عمان في 14 تموز 1956م (عيد الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان في فرنسا)، استنكارا لأعمال البطش الفرنسي في الجزائر، وتجاهل حقوق الإنسان الجزائري في الحرية والاستقلال، فقد استدعي عوني عبد الهادي وزير الخارجية الأردني السفير الفرنسي في عمان، وأبلغه احتجاج الحكومة الأردنية على مذكرة الاحتجاج التي بعثت بها الحكومة الفرنسية، مؤكدا حق الشعب الأردني والشعب العربي في الإعراب عن شعوره نحو الشعب العربي في الجزائر الذي تسفك «دماؤه الزكية» من قبل السلطات الفرنسية مشيرا إلى أبشع أنواع المجازر التي ترتكبها فرنسا في الجزائر، كما رد الوزير مذكرة الاحتجاج إلى السفير الفرنسي.[24]

ومما يذكر أن وزير الخارجية الفرنسي، السيد كرستيان بينو (Christien Pineau)، كان قد استدعى إلى مكتبه يوسف هيكل السفير الأردني في فرنسا، وقدم إليه مذكرة احتجاج الحكومة الفرنسية لسماح الحكومة الأردنية بقيام مظاهرات معادية لفرنسا أمام السفارة الفرنسية في عمان في يوم عيد الحرية وحقوق الإنسان.[25]

19. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الجلسة الخامسة، الثلاثاء، 1954/11/16، ص 37.
20. الدفاع، القدس، ع 3021، كانون أول، 1954م.
21. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الجلسة الثانية، 8 تشرين أول، 1955م، ص 404.
22. فلسطين، القدس، 25 نيسان، 1956.
23. **فلسطين**، القدس، 6 أيار، 1956.
24. **فلسطين**، القدس، 25 آب، 1956.
25. **فلسطين**، القدس، 25 آب، 1956م، 26 آب، 1956م.

كان السفير الأردني في باريس قد زار وزير الخارجية الفرنسي في مكتبه ناقلا إليه احتجاج الحكومة الأردنية على الجرائم التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب الجزائري، معربا عن أمله في وقف إطلاق النار، وضرورة الوصول إلى حل مشرف للقضية الجزائرية، يضمن للجزائريين حقوقهم في الحرية والاستقلال. وعلى اثر هذا اللقاء أصدرت السفارة الأردنية في باريس بيانا بهذا الخصوص، الأمر الذي أثار دهشة الحكومة الفرنسية واعتبرته منافيا للعرف الديبلوماسي.[26]

وبمناسبة احتفال فرنسا بعيد الحرية، أصدرت الحكومة الأردنية بلاغا رسميا أوقفت فيه أعمال جميع الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية الساعة العاشرة من يوم 15/تموز/ 1956م، لمدة خمس دقائق حدادا على أرواح شهداء الجزائر، الذين سقطوا في سبيل الحرية والاستقلال، واستنكارا للجرائم الفرنسية بحق الشعب الجزائري.[27]

وعلى إثر الاعتداء الثلاثي على مصر، واحتجاجا على الجرائم الفرنسية في الجزائر، فقد قطعت الحكومة الأردنية علاقاتها السياسية مع فرنسا[28] وأصدرت في مطلع عام 1957م قرارا منعت بموجبه دخول الفرنسيين إلى الأردن، واستثنت من ذلك السياح في أيام عيد الفصح المجيد، شريطة عدم مكوثهم في الأردن أكثر من أربعة أيام.[29] وعندما أصدرت السلطات الفرنسية حكم الإعدام بحق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، سارعت الحكومة الأردنية إلى إرسال برقية احتجاج إلى المستر داغ همر شولد (Dagh Himer Should)، السكرتير العام للأمم المتحدة، طالبة منه التدخل لمنع تنفيذ الحكم.[30]

على اثر مظاهرات 11 ديسمبر 1960م واستمرار فرنسا في أعمالها الإجرامية بحق الشعب الجزائري، وتنفيذا للرغبة الملكية، فقد استدعى وزير الخارجية الأردني في أواخر عام 1960م، رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية إلى مكتبه، وعبر لهم عن قلق الأردن ملكا وحكومة وشعبا من جرائم فرنسا بحق الشعب الجزائري، مؤكدا استنكار الأردن «للمجازر الدامية» التي يقوم بها الجيش الفرنسي، وطلب إليهم ضرورة الاتصال

26. فلسطين، القدس، 22 آب، 1956م.

27. فلسطين، القدس، 15 آب، 1956م.

28. قرارات مجلس الوزراء الأردني لعام 1956م، قرار رقم (6) تاريخ 1 تشرين ثاني، 1956م، فلسطين، القدس، 3 تشرين ثاني، 1956.

29. فلسطين، القدس، 19 كانون ثاني، 1957م، ص 6.

30. الدفاع، القدس، ع 6691، 2 شباط، 1958م.

بحكوماتهم للتدخل لوقف حرب الإبادة التي تشنها فرنسا ضد الشعب الجزائري، مشيرا إلى أن الدول والشعوب العربية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك المجازر الرهيبة التي يتعرض لها الشعب الجزائري[31] وأصدرت الحكومة الأردنية في اليوم التالي للاجتماع بيانا استنكرت فيه الأعمال الإجرامية التي تقوم بها فرنسا بحق الشعب الجزائري التي أدت إلى مقتل الأعداد الهائلة، وأشار البيان إلى أن هذه الأعمال من شأنها أن ترفع من معنويات الشعب الجزائري وتزيده تمسكا بحقوقه، وتدفعه للاستمرار في نضاله لنيل استقلاله وتقرير مصيره.[32]

وبعث جلالة الملك حسين برقية تعزية ومواساة إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة عبر فيها عن أعمق مشاعر الأسى والحزن لما يقع في الجزائر، مؤكدا أن الحوادث المفجعة التي وقعت مؤخرا، ما هي إلا دليل ناصع على شدة تمسك الشعب الجزائري بحقوقه في الحرية والاستقلال، كما رفع بهجت التلهوني رئيس الحكومة الأردنية برقية مماثلة، عبر فيها عن أصدق تعازي الأردن ملكا وحكومة وشعبا للحكومة والشعب الجزائري وذوي الشهداء، معربا عن أمله في أن يحقق الشعب الجزائري ما يصبوا إليه من رفعة ومجد عما قريب.[33]

لقد اتخذت حكومة المملكة الهاشمية الأردنية الكثير من القرارات والمواقف الداعمة للقضية الجزائرية، واغتنمت كل فرصة عبر الوسائل السياسة والدبلوماسية للاحتجاج على الأعمال الإجرامية والسياسة القمعية التي تنتهجها فرنسا بحق الشعب الجزائري، الذي سيتضح لنا عبر هذه الدراسة.

ولم تبخل الحكومات الأردنية المتعاقبة على تقديم الدعم والمساندة لنضال الشعب الجزائري وعلى تأديته للواجب الذي يضطلع به نيابة عن العرب في صراعهم مع المستعمر من أجل الحرية والاستقلال، حيث شمل ذلك مختلف وسائل الدعم المادي الذي بلغ أقصى حد سمحت به إمكانيات البلد وموارده المحدودة منذ اندلاع الثورة وحتى حصول الجزائر على استقلالها.

31. **فلسطين**، القدس، 16 كانون أول، 1960 م.
32. **فلسطين**، القدس، 17 كانون أول، 1960 م.
33. **فلسطين**، القدس، 15 كانون أول، 1960 م.

فبمناسبة قرب الذكرى السنوية الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، استقبل الأردن الوفد المغربي[34] الذي كان يقوم بجولة في الأقطار العربية لشرح القضية الجزائرية، حيث التقى الوفد سعيد المفتي رئيس الوزراء، وتناول البحث طائفة من الشؤون المتعلقة بهذه القضية، ومن جملتها جمع التبرعات لنصرة المجاهدين في الجزائر وأقطار المغرب العربي.[35]

وعلى أثر هذه الزيارة وافقت الحكومة الأردنية رسميا على السماح للجنة الشعبية لنصرة المغرب العربي في الأردن[36] بجمع التبرعات لمساعدة ومساندة كفاح الشعب العربي في الجزائر وأقطار المغرب العربي[37]وفي خطوة منه لدعم كفاح الشعب الجزائري، ومساندة نضاله من أجل الحرية والاستقلال، وتلبية لنداء الهلال الأحمر الأردني، تم الاتفاق في تموز 1957م على تخصيص أسبوع باسم «أسبوع الجزائر»، تجمع فيه التبرعات من مختلف أنحاء الأردن، وقد أشرفت الحكومة على هذا الأسبوع، حيث ترأس سعد جمعة وكيل وزارة الداخلية لجنة التبرعات، وافتتحت الحكومة التبرعات بخمسة آلاف دينار[38] والجدير بالذكر أن المبالغ التي كانت تجمعها تلك اللجنة، كانت ترفع إلى مجلس الوزراء الذي يقوم بدوره بتحويله إلى مكتب البعثة الجزائرية في عمان.[39]

وفي أواخر عام 1957 م، زار الأردن وفد من جبهة التحرير الجزائرية برئاسة أحمد توفيق المدني، واجتمع بإبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وأطلعه على آخر تطورات القضية الجزائرية، وبحث معه إمكانية تخصيص مبلغ معين في الميزانية العامة سنويا للجزائر[40] وفي مطلع عام 1958 م، خصصت الحكومة الأردنية أسبوعا آخر للجزائر، جمعت فيه التبرعات الشعبية دعما ومساندة لكفاح الشعب العربي الجزائري.[41]

34. كان الوفد المغربي مؤلفا من السادة : محمد حيدر- الجزائر، حسين أحوال- تونس، عبد الرحمن الشنقيطي- مراكش.

35. الدفاع، القدس، ع 5946، 6 أيلول، 1955 م.

36. سيأتي الحديث عن ذلك في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

37. الدفاع، القدس، ع 5946، 6 أيلول، 1955 م.

38. الدفاع، القدس، ع 6510، 2 تموز، 1957م.

39. الدفاع، القدس، ع 6613، 3 تشرين ثاني، 1957م

40. وقد ضم الوفد السادة : أحمد بودا، يوسف بن خده. فلسطين، القدس، 27 كانون أول، 1957 م.

41. فلسطين، القدس، 2 نيسان، 1958 م.

وعلى إثر الزيارة التي قام بها فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية للأردن في ماي 1959 [42]، ترأس الملك اجتماعا هاما حضره رئيس الوزراء، والسادة الوزراء، ورئيس الديوان الملكي، ورئيس مجلس الأعيان، والنواب، والقائد العام للقوات المسلحة الأردنية، خصص لموضوع مساعدة الجزائر.[43]

وقد تقرر في هذا الاجتماع تنظيم المساعدة للجزائر على الصعيدين الرسمي والشعبي على السواء، فعلى الصعيد الرسمي، فقد تقرر أن تقوم الحكومة الأردنية بتقديم جميع المساعدات اللازمة للثورة الجزائرية في حدود إمكانيات وموارد المملكة الهاشمية، أما على الصعيد الشعبي فقد وافق جلالة الملك على أن ينظم تحت رعايته حملة تبرعات شعبية واسعة للجزائر، تشرف عليها هيئات حكومية وشعبية، وافتتح الملك حملة التبرعات الشعبية بأربعة آلاف دينار من مرتبه الخاص، وتبرع طاقمه الحكومي المتكون من السادة: رئيس الوزراء وأعضاء المجلس ورئيس مجلس الأعيان والنواب وقائد الجيش ومدير الأمن العام براتب شهري.[44]

وتنفيذا للرغبة الملكية، أصدر هزاع المجالي رئيس الوزراء بلاغا رسميا، قرر فيه تشكيل العديد من اللجان الرسمية والشعبية في مختلف أنحاء الأردن[45] غايتها جمع التبرعات لدعم ومساندة نضال الشعب الجزائري الشقيق.[46]

وبمناسبة زيارة فرحات عباس للأردن، ودعما ومساندة من الحكومة الأردنية لنضال الشعب الجزائري، فقد سلمت عباس شيكا بمبلغ (30) ألف دينار، كدفعة أولى من المبالغ التي قررت الحكومة المساهمة بها في معركة الحرية والاستقلال التي يخوضها الشعب الجزائري، وأصدرت قرارا بإعفاء جميع الشيكات والحوالات المالية التي يحولها

42. سيأتي الحديث عن هذه الزيارة لاحقا.

43. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959 م.

44. المصدر نفسه.

45. اللجان التي شكلت كانت على النحو التالي : أولا : اللجنة الرئيسة في عمان وتألفت من : رئيس الوزراء رئيسا، وزير الداخلية، أمين العاصمة، وكيل وزارة الشؤون الإجتماعية، مساعد وكيل وزارة التربية والتعليم، الشيخ آب، راهيم القطان، ورئيس الغرفة التجارية، والسادة : محمد علي بدير، عبد اللطيف آب، وقورة، جورج ديب، عبد الكريم العقلة رئيس قسم الواردات في وزارة المالية لتولي مهام أعمال أمانة الصندوق. ثانيا : لجنة فرعية في كل لسواء أو قضاء في المملكة مؤلفة من : المحافظ أو المتصرف أو القائم مقام رئيسا، رئيس المجلس البلدي، رئيس الغرفة التجارية، محاسب المالية ليكون أمينا للصندوق. أنظر : ملحق الجريدة الرسمية، العدد 20، 7 حزيران، 1959 م، ص 7.9

46. الدفاع، القدس، ع 7106 حزيران، 1959 م.

مكتب البعثة الجزائرية في عمان، من التبرعات الأردنية من جميع الرسوم المالية التي تستوفي عادة في مثل هذه الأمور.(47)

لقد تشكلت بالفعل العديد من اللجان الفرعية في مختلف محافظات وألوية وأنحاء المملكة، تنفيذا للرغبة الملكية، ولبلاغ رئيس الوزراء المشار إليه، وبدأت حملاتها الواسعة لجمع التبرعات للثورة الجزائرية. وعلى إثر تشكيل تلك اللجان، قام عبد الرحمن العقون ممثل حكومة الجزائر في عمان بزيارة لهزاع المجالي رئيس الوزراء، حيث رفع شكره وشكر حكومته على تنفيذ الرغبة الملكية بتأليف اللجان الرئيسة والفرعية لجمع التبرعات في مختلف أنحاء المملكة. ووضع العقون نفسه وجميع موظفي مكتبه تحت تصرف تلك اللجان. وقد رد عليه المجالي بقوله: «ثق إنني وحكومتي نعتبر دائما القضية الجزائرية قضيتنا المهمة، ونحن لا نعتبرك ممثلا للحكومة الجزائرية فحسب، بل ممثلا لنا أيضا، لأن قضية الجزائر هي قضيتنا جميعا.»(48)

وفي موازنتها لعام 1959م، رصدت الحكومة الأردنية مبلغ (30) ألف دينارا مساعدة لحكومة الجزائر المؤقتة، تنفيذا لقرارات الجامعة العربية التي اتخذتها دعما ومساندة لحكومة الجزائر الحرة وكفاح الشعب الجزائري.(49)

وبمناسبة الذكرى الخامسة للثورة الجزائرية، وجه وصفي ميرزا وزير الداخلية نيابة عن رئيس اللجنة الرئيسة لجمع التبرعات نداءا إلى المؤسسات التجارية العاملة للتبرع بسخاء لمناضلي الجزائر، وقد جعل من مكتبه مكانا لتلقي تلك التبرعات، وحث الوزير في ندائه تلك المؤسسات للتبرع دعما ومساندة لكفاح الشعب الجزائري الذي يناضل من أجل حريته واستقلاله تحت شعار «الجزائر أو الموت»، وحيا في ندائه عزم الشعب الجزائري وتصميمه على مواصلة نضاله حتى انتزاع حريته واستقلاله، وصموده أمام سياسة الرعب والدمار والهلاك التي تنتهجها فرنسا، وافتتح مبرزا حملة التبرعات بمبلغ من المال دفعه للجنة المسؤولة عن التبرعات في مكتبه.(50)

---

47. فلسطين، القدس، 31 أيار، 1959، ص ....
48. فلسطين، القدس، 10 حزيران، 1959 م.
49. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الجلسة العاشرة، 23 تشرين ثاني، 1959 م، ص 521، فلسطين، القدس، 2 تموز، 195.9
50. فلسطين، القدس، 22 تشرين ثاني، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7245، 22 تشرين ثاني، 1959م، ع 7247، 24 تشرين ثاني، 1959م.

وقد بلغت قيمة التبرعات التي جمعتها اللجنة الرئيسة التي يرأسها رئيس الوزراء حتى أواخر عام 1959 م، مبلغ (40) ألف دينارا، أودعتها اللجنة في صندوق الجزائر الذي ترعاه الحكومة الأردنية[51] واستطاعت اللجان الفرعية المشمولة بالرعاية الملكية جمع مبلغ (35.686) دينار حتى مطلع عام 1960م. حيث سلمها الملك لعبد الرحمن العقون في لقاء بالديوان الملكي، استعرضا خلاله آخر التطورات والمراحل التي تتعلق بالقضية الجزائرية.[52]

وفي أيلول 1960م قام الملك بتسليم ممثل الحكومة الجزائرية الحرة، العقون، مبلغ (30) ألف دينارا، وهي المساعدة التي رصدتها الحكومة الأردنية في ملحق موازنتها لهذا العام دعما ومساندة لنضال الشعب الجزائري، وقد أعرب العقون عن شكره وشكر حكومته للأردن ملكا وحكومة وشعبا على المساعدات التي يقدمها دعما لنضال الشعب الجزائري في معركة الحرية والاستقلال التي يخوضها ضد الاستعمار الفرنسي.[53]

وقد رفع العقون كتابا إلى الحكومة الأردنية، ضمنه شكره وشكر حكومته للأردن ملكا وحكومة وشعبا على المساعدة التي قدمها الملك باسم الأردن إلى المجاهدين في الجزائر، وعبر العقون في كتابه عن مدى تقدير الحكومة الجزائرية لهذه الخطوة، ومدى التأثير الحسن الذي تركته تلك المواقف النبيلة لدى الشعب الجزائري وحكومته.[54]

وبمناسبة الذكرى السنوية السابعة للثورة الجزائرية، تبرع الملك بمبلغ ألف دينار، قام بتسليمها أحمد الطراونة رئيس الديوان الملكي للجنة نصرة الجزائر التي قامت بدورها بتسليمها للعقون.[55]

واستجابة للنداء الذي وجهته لجنة نصرة الجزائر بمناسبة الذكرى السابعة للثورة الجزائرية، بضرورة تخصيص صناديق في الدوائر الرسمية والمؤسسات العامة لجمع التبرعات بشكل اختياري ومنظم، فقد أنشأ معظم الموظفين في دوائرهم ومؤسساتهم

51. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الرابعة 22 كانون أول، 1959 م.

52. فلسطين، 2 آدار، 1960.

53. الجهاد، القدس، ع 2204، 22 أيلول، 1960 م، المنار، القدس، ع 86، 22 أيلول، 1960 م.

54. **المنار**، القدس، ع 87، 23 أيلول، 1960 م.

55. **فلسطين**، القدس، 3 تشرين ثاني، 1961 م، الدفاع، القدس، ع 7844، 3 تشرين ثاني، 1961 م، المنار، القدس، ع 7431، 3 تشرين ثاني، 1961 م.

صناديق خاصة بالجزائر، كانوا يودعون فيه ما تجود به أنفسهم من التبرعات شهريا لدى استلامهم رواتبهم، إسهاما منهم في دعم نضال الشعب الجزائري الشقيق.[56]

وفي موازنتها لعام 1962، خصصت الحكومة الأردنية مبلغ (30) ألف دينار مساعدة منها لحكومة الجزائر الحرة ودعما ومساندة لنضال الشعب الجزائري الشقيق[57]، وقد استمرت الحكومة الأردنية واللجان الرئيسة والفرعية في دعمها المادي للقطر الجزائري حتى بعد نيله استقلاله، مساهمة في عملية البناء والتعمير التي بدأها القطر الجزائري الشقيق عقب نيله استقلاله.

3- موقف الملك والحكومة من اعتقال قادة الثورة :

اهتم الملك حسين أبلغ اهتمام بحادث اعتقال فرنسا للزعماء الجزائريين الخمسة، حيث أوعز إلى حكومته بإجراء اتصالات دبلوماسية مع مختلف الحكومات العربية الأجنبية، للعمل على إطلاق سراحهم ومتابعة قضيتهم حتى النهاية[58]

وتنفيذا للرغبة الملكية فقد استدعى عوني عبد الهادي وزير الخارجية سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقابلهم كل على حدة، واستنكر باسم الحكومة عملية القرصنة الجوية التي قامت بها فرنسا بحق الزعماء الجزائريين الخمسة، وقد طلب الوزير من السفيرين البريطاني والأمريكي إبلاغ حكومتيهما استنكار الأردن ملكا وحكومة وشعبا لحادث الاختطاف والقرصنة التي قامت بها فرنسا، وأوضح لهما مدى الاستياء الذي تركه الحادث في العالم العربي بأسره، وطلب إليهما ضرورة إبلاغ حكومتيهما التدخل لدى فرنسا للإفراج عنهم فورا.[59]

ولدى اجتماعه بالسفير الفرنسي نقل وزير الخارجية احتجاج الحكومة الأردنية على تصرفات فرنسا في الجزائر، وإقدامها على اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة واعتقالهم، ولفت نظره إلى النتائج الخطيرة التي ستسفر عن هذا الاعتداء الصارخ على

56. فلسطين، القدس، 29 تشرين ثاني، 1961 م، الدفاع، القدس، ع 7866، 29 تشرين ثاني، 1961 م، المنار، القدس، ع 403، 29 تشرين ثاني، 1961 م.

57. **فلسطين**، 29 نيسان، 1962 م.

58. **فلسطين**، القدس، 24 **تشرين الأول**، 1956م.

59. **فلسطين**، القدس، 25 **تشرين ثاني**، 1956م، الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

الحريات، موضحا مدى استياء الرأي العام العربي وثورته على هذا الإجراء الفرنسي المغاير لمبادئ الأمم المتحدة وجميع القوانين والأعراف الدولية، وطلب إليه بإلحاح أن تبادر الحكومة الفرنسية إلى إطلاق سراح الزعماء الجزائريين في الحال.

كان موضوع القرصنة الجوية الفرنسية واختطاف قادة الثورة الجزائرية مدار بحث واهتمام جدي لدى اجتماع الوزير بالسفير السوري في عمان أحمد فؤاد قضماني، حيث اتفقا على ضرورة توحيد الجهود العربية ورفع احتجاج عربي مشترك إلى الأمم المتحدة وسائر الهيئات الدولية والإنسانية، وضرورة اتخاذ خطوة موحدة في هذا السبيل، والاتصال بدول الكتلة الآسيوية- الأفريقية في الأمم المتحدة[60]، والطلب إليها السعي لإطلاق سراح الزعماء الجزائريين المعتقلين في سجون فرنسا، واستنكار أسلوب القرصنة العلنية التي لجأت إليه فرنسا في اعتقالهم[61]وأكد الوزير في هذا اللقاء على ضرورة اتخاذ خطوات سريعة وفعالة من قبل الحكومات العربية للمحافظة على حياة الزعماء الجزائريين المعتقلين وإطلاق سراحهم فورا.[62]

وبخصوص هذه القضية أجرى وزير الخارجية اتصالات مع وزير خارجية سوريا ولبنان، تبادل فيها الرأي حول ضرورة الاتفاق على خطة مشتركة فعالة للعمل على إطلاق سراح الزعماء الجزائريين الخمسة، وأبرق الوزير إلى سفراء الأردن في أمريكا وبريطانيا وفرنسا طالبا إليهم الاهتمام بهذه القضية والسعي لدى حكومات تلك الدول لإطلاق سراحهم.[63]

وللغرض نفسه فقد التقى إبراهيم هاشم رئيس الوزراء، وعوني عبد الهادي وزير الخارجية السفير العراقي في عمان بهاء الدين نوري، وبحثا معه هذه القضية[64]، وقد قابل رئيس الوزراء ووزير الخارجية جلالة الملك، وأطلعاه على نتائج اتصالاتهما، والإجراءات الواجب اتخاذها بهذا الصدد.[65]

60. سيأتي الحديث عن دور الكتلة الآسيوية- الأفريقية في دعم ومناصرة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ودور الأردن فيها في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

61. **فلسطين**، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956م، الدفاع، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

62. **نفس المرجع**

63. **الدفاع**، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

64. **الدفاع**، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني، 1956م.

65. **الدفاع**، القدس، ع 6290، 25 تشرين ثاني: 1956م.

كان الملك حسين قد تلقى برقية من جبهة التحرير الوطني الجزائرية على إثر اعتقال الزعماء الجزائريين الخمسة، أوضحت فيها خطورة العمل الذي أقدمت عليه فرنسا، كما استجارت ببرقيتها بالملك وحكومته ومجلس النواب الأردني ليقوموا «سريعا» بالعمل الحازم الذي نوجبه العروبة لإنقاذ الزعماء المعتقلين وإطلاق سراحهم، وقد أكد الملك في رده على البرقية استنكاره الشديد لهذا العمل، ولشريعة الغاب التي تمارسها فرنسا في الجزائر، مشيرا إلى أن معركة العرب مع أعدائهم لن تنتهي إلا بسيادة العرب على أوطانهم وتقرير مصيرهم، مؤكدا أنه لن يدخر وسعا وجهدا في التدخل لإطلاق سراح الزعماء الجزائريين ورفع الحيف عنهم.[66]

وبهذا الخصوص، قام يوسف هيكل السفير الأردني في فرنسا بالاتصال بالحكومة الفرنسية حول ضرورة الإفراج عن الزعماء الجزائريين المعتقلين وتأمين سلامتهم.[67]

وشارك الأردن في اجتماع مجلس الجامعة العربية[68]* الذي عقد بخصوص هذه القضية، واستنكر اعتقال الزعماء الجزائريين، واحتج على هذا التصرف الذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي، وقرر إبلاغ مجلس الأمن الدولي نبأ الاعتقال، وذلك لتأمين سلامتهم، وأرسل المجلس العديد من برقيات الاحتجاج والاستنكار إلى المستر همرشولد سكرتير الأمم المتحدة، والحكومة الفرنسية وسائر الهيئات الدولية، وحمل المجلس الحكومة الفرنسية مسؤولية المحافظة على سلامة الزعماء المعتقلين، مؤكدا على ضرورة الإفراج عنهم.[69]

وحول هذه القضية، أبرقت الحكومة الأردنية إلى مندوبها الدائم في الأمم المتحدة، أوعزت فيها إليه بضرورة الاتصال بالمستر همرشولد سكرتير الأمم المتحدة، والهيئات المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة لاسيما لجنة حقوق الإنسان لحمل فرنسا على التقيد بنصوص الاتفاقيات الخاصة بمعاملة أسرى الحرب فيما يتعلق بمعاملة فرنسا للزعماء الجزائريين المعتقلين وغيرهم من أسرى حرب التحرير الجزائرية.[70]

66. فلسطين، القدس، 25 تشرين ثاني، 1956م.

67. الدفاع، القدس، ع 6289، 24 تشرين ثاني، 1956م.

68.* مثل الأردن فيه السيد فوزي الملقي السفير الأردني في القاهرة ومندوب الأردن في جامعة الدول العربية، وسيأتي الحديث بالتفصيل عن دور الأردن في الجامعة العربية في مناصرة القضية الجزائرية في الفصل الأخير من هذه الدراسة.

69. جامعة الدول العربية، **قرارات مجلس جامعة الدول العربية**، المجلد الثاني، الدورة العادية السادسة والعشرين، قرار رقم 1208، الجلسة الرابعة، 23 تشرين ثاني، 1956م، القاهرة، 1988م، ص 21-3 215.

70. فلسطين، القدس، 20 كانون أول، 1960م، المنار، القدس، ع 163، 20 كانون أول، 1960م.

وقد تابعت الحكومة الأردنية بقلق بالغ تطور الوضع للزعماء المعتقلين الخمسة، وخاصة على إثر إعلان هؤلاء الزعماء الإضراب عن الطعام احتجاجا على الوسائل التي تتبعها فرنسا في معاملتها لهم المخالفة لأبسط القواعد الإنسانية والمبادئ الدولية الموضوعة لمعاملة المعتقلين السياسيين.(71)

استعرضت الحكومة الأردنية في جلستها التي خصصتها لهذه القضية، التقارير الواردة إليها عن حالة الزعماء إثر إضرابهم عن الطعام، وقد ثمنت الحكومة هذه الخطوة باعتبارها حلقة من حلقات سلسلة نضالهم البطولي في سبيل عروبة الجزائر وحرية شعبه المكافح، واستعرضت البرقيات الواردة إليها من الأمانة العامة للجامعة العربية، ومذكرات البعثة الرسمية للحكومة الجزائرية الحرة(72)، وقررت الحكومة الأردنية اعتبار يوم الخميس السادس عشر من شهر تشرين الثاني 1961م، يوم انتصار وتأييد للوزراء الجزائريين المعتقلين، يتضامن فيه الأردن مع الدول العربية في استنكار المعاملة الوحشية التي يلقاها الزعماء المعتقلين في السجون الفرنسية، وشجبت الحكومة الأردنية التعسف الفرنسي المتمادي بوجه المطالب الجزائرية، وحق الشعب الجزائري في تقرير المصير.(73)

4-موقف الملك والحكومة من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :

كان الأردن في طليعة الدول التي اعترفت بالحكومة الجزائرية الحرة المؤقتة، حال تشكيلها، وساندت كل قرار تتخذه في سبيل حرية واستقلال الجزائر، وقد كان هذا الاعتراف خطوة على طريق دعم ومساندة كفاح الجزائر في معركة الحرية والاستقلال التي تخوضها ضد الاستعمار الفرنسي.

فعلى أثر إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية الحرة في أواخر أيلول 1958، عقد مجلس الوزراء الأردني جلسة اعتراف فيها بتلك الحكومة(74)، وصدرت الإرادة الملكية المباشرة

71. فلسطين، القدس، ع 442، 16 تشرين ثاني، 1961م.

72. فلسطين، القدس، 16 تشرين ثاني، 1961م، المنار، القدس، ع 442، 16 تشرين ثاني، 1961م.

73. **المصدر نفسه.**

74. **اعترف الأردن بالحكومة** الجزائرية المؤقتة في 21 أيلول 1958، أنظر : مجلة جامعة الجزائر : المجلة الجزائرية للعلوم **السياسية والعلاقات الدولية**، العدد الأول، الجزائر، 1994م، ص 3.9

بالموافقة على قرار مجلس الوزراء[75]، واعتبر الملك حسين تأليف تلك الحكومة فاتحة يمن وخير للقطر الجزائري، وإيذانا بتحرره المطلق من الاستعمار الفرنسي، وقال الملك حول ذلك «لقد أثلج صدرنا تأليف أول حكومة موحدة للجزائر المناضلة[76]، وعبر الملك عن دعمه ومساندته لكل قرار تتخذه هذه الحكومة.»[77]

ورفع العقون مثل حكومة الجزائر المؤقتة في عمان شكره وشكر حكومته للأردن ملكا وحكومة وشعبا على المبادرة الأردنية بالاعتراف بالحكومة الجزائرية، وعلى المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمها الأردن للجزائر في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، حيث جاء ذلك في كلمة سجلها العقون في سجل التشريفات الملكية في اليوم التالي لاعتراف الأردن رسميا بحكومة الجزائر الحرة[78]، وزار العقون الملك حسين، ورفع إليه شكر حكومته والشعب الجزائري على عطف جلالته ومواقفه الرائعة من نضال الجزائر، وعلى الاعتراف الأردني بالحكومة الجزائرية، وقد أعرب الملك خلال هذا اللقاء عن تأييد الأردن التام للحكومة الجزائرية ولنضال الشعب الجزائري في سبيل تحرير بلاده وتحقيق سيادتها.[79]

وزار العقون سمير الرفاعي رئيس الوزراء ورفع إليه شكره وشكر حكومته للأردن ملكا وحكومة وشعبا على مواقفه من نضال الشعب الجزائري، واعترافه بالحكومة الجزائرية، وقد عبر الرفاعي في هذا اللقاء عن تقدير الأردن وإعجابه بصمود الشعب الجزائري، و الصفحات الرائعة «التي ضرب بها أروع الأمثلة في البطولة والكفاح، مؤكدا على مواصلة دعم الأردن ومساندته بكل الوسائل الممكنة للجزائر حتى يحقق الحرية والاستقلال.»[80]

وبمناسبة إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية الحرة، احتفل الأردن برفع العلم الجزائري فوق مبنى البعثة الجزائرية في عمان، وسط تصفيق حشد من المدعوين

75. قرارات مجلس الوزراء الأردني لعام 1958، قرار رقم 116، الدفاع، القدس، ع 6892، 29 أيلول، 1958م.

76. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الخامس، 1 تشرين أول 1958م، ص 6، هاني خير، خطب العرش 192-9 1972، ط1، عمان، (د.ت)، ص 231.

77. مذكرات، خطاب العرش في افتتاح الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الخامس، 1 تشرين أول 1959، ص 16.

78. **فلسطين**، القدس، 23 أيلول، 1958م، الدفاع، القدس، ع 6887، 23 أيلول، 1958م.

79. **الدفاع**، القدس، ع 6892، 29 أيلول، 1958م.

80. **فلسطين**، القدس، 23 أيلول، 1958م.

والمعتزين بهذه المناسبة التاريخية، وأصبح يطلق على مبنى الممثلية الجزائرية، مكتب ممثلية حكومة الجزائر الحرة منذ ذلك الحين. وقد ألقى العقون كلمة بهذه المناسبة عبر فيها عن شكره وشكر حكومته للأردن على مساندته لكفاح الشعب الجزائري، مؤكدا عزم وتصميم الشعب الجزائري على مواصلة نضاله حتى النصر، وعبر عن أمله أن يرتفع هذا العلم فوق ربوع الجزائر قريبا، وقد حققت استقلالها، وأن يبقى خفاقا للأبد.(81)

وعقد العقون مؤتمرا صحفيا حول تشكيل الحكومة الجزائرية عبر فيه عن شكره وشكر حكومته للأردن على موقفه من الثورة الجزائرية، واعترافه بالحكومة الجزائرية، ومواقفه «النبيلة المشرفة» نحو القضية الجزائرية. وكان العقون قد تلقى رسالة من السيد فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية عبر فيها عن بالغ شكره وشكر حكومته للملك والحكومة والشعب الأردني على الاعتراف بحكومة الجزائر الحرة، وتأييد كفاح الشعب الجزائري في ثورته التحررية ضد الاستعمار الفرنسي.(82)

وزار العقون ومساعده إسماعيل بورغيده رئاسة الوزراء الأردنية وقدما العلم الجزائري هدية ترمز إلى الود والاعتراف بالجميل الذي أسداه الأردن لشقيقته الجزائر في مواقفه الأخوية وتأييده التام لحرب التحرير التي يخوضها الشعب الجزائري، وقد عبر الرفاعي عن شكره، داعيا الله أن يكلل كفاح الشعب الجزائري وحكومته الحرة بالنجاح كي «يرتفع العلم الجزائري قريبا خفاقا فوق ربوع الجزائر»، وزارا أمانة العاصمة وقدما العلم الجزائري هدية للسيد ضيف الله الحمود أمين العاصمة.(83)

81. فلسطين، القدس، 25 أيلول، 1958م.
82. **فلسطين**، القدس، 23 أيلول، 1958م، 12 تشرين أول 1958م، الدفاع، القدس، ع 6888، 24 أيلول، 1958م، ع 6903، 12 **تشرين أول** 1958م.
83. **فلسطين**، القدس، 19 تشرين أول 1958م، الدفاع، القدس، ع 6909، 19 تشرين أول 1958م.

5- الاستقبال الرسمي لرئيس الحكومة الجزائرية :

استقبل الأردن في أواخر أيار 1959م، فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية والوفد المرافق له[84]، حيث أقيم لهم استقبال رسمي وشعبي حافل[85] وقد التقى الملك رئيس الحكومة الجزائرية، والوفد المرافق له، في الديوان الملكي، وأعرب جلالته عن بالغ إعجابه وتقديره بالبطولات الرائعة التي يبديها الشعب الجزائري في حربه التحررية ضد الاستعمار الفرنسي، مؤكدا تأييد الأردن المطلق للشعب الجزائري، ووعد الملك الوفد الجزائري بأنه لن يدخر وسعا في تقديم أقصى العون لدعم القضية الجزائرية التي يعتبرها «قضيته الخاصة»[86]، وقال الملك للوفد الجزائري: «نحن فقراء في هذه الدولة التي ليست لها موارد لكن جهاد الجزائر مقدس وإعانة هذا الجهاد دينا، وعروبة وسياسة أمر واجب محتم، فنحن لا نملك إلا لقمة العيش، وأعلن هنا أمامكم جميعا أننا نقتسمها معكم، مهما كانت.»[87]

وفي هذا اللقاء رفع فرحات عباس شكره وشكر حكومته والشعب الجزائري للأردن ملكا وحكومة وشعبا على موقفه الأخوي، والعون المادي والمعنوي الذي قدمه، ومازال يقدمه للمجاهدين الجزائريين، مؤكدا أن الجزائر تعتبر هذا العون عاملا حيويا في حربها المقدسة في سبيل حريتها واستقلالها، وبسط رئيس الحكومة الجزائرية، تفاصيل الموقف في الجزائر، وأطلع الملك على ما يحتاج إليه جيش التحرير الجزائري من السلاح والعون المادي لمتابعة حربه، حتى يتمكن من انتزاع حرية الشعب الجزائري واستقلاله وسيادته المطلقة.

استعرض عباس نتائج محادثاته التي أجراها بهذا الخصوص مع الحكومات العربية التي زارها قبيل زيارته للأردن، معربا عن ارتياحه لموقف تلك الحكومات من القضية

84. تألف الوفد الجزائري المرافق لرئيس الحكومة من السادة : أحمد توفيق المدني وزير الثقافة، أحمد فرنسيس وزير المالية، عبد الرحمن **اليعلاوي، إبراهيم مزهودي**.

85. فلسطين، **القدس، 29 أيار، 1959م**، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 نيسان، 1959م.

86. **فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م**، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

87. **أحمد توفيق المدني**، حياة كفاح، الجزائر، 1978م، جامعة الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، **العدد الأول، الجزائر، 1994م**، ص 42.

الجزائرية، واستعدادها لتقديم كل مساعدة ومساندة للجزائر في حربها العادلة من أجل الحرية والاستقلال[88]، ومما قاله الملك لفرحات عباس في ختام زيارته للأردنحبذا لو كانت لدى الأردن الإمكانيات اللازمة لما كنت احتجتم زيارة بلد غير الأردن.[89]

زار فرحات عباس أثناء زيارته للأردن دار رئاسة الوزراء، واجتمع والوفد المرافق له بهزاع المجالي رئيس الوزراء[90]، وقد دار الحديث حول تطورات القضية الجزائرية، واستعراض حقيقة الحالة والوضع في الجزائر وما تقتضيه من جهود عربية سريعة لتحقيق النصر والاستقلال.[91]

وبمناسبة زيارة رئيس الحكومة الجزائرية للأردن، ترأس الملك اجتماعا هاما عقد في الديوان الملكي، حضره رئيس الوزراء ورئيسا مجلس الأعيان والنواب، والقائد العام للقوات المسلحة وكبار رجال الدولة، وتناول البحث في هذا الاجتماع مساعدة القطر الجزائري الشقيق، وقد تقرر على الصعيد الرسمي أن تقوم الحكومة الأردنية بتقديم أقصى مساعداتها للقطر الجزائري، وعلى الصعيد الشعبي وافق الملك على رعايته لحملة تبرعات حكومية وشعبية، وشكلت العديد من اللجان الرسمية والشعبية لهذه الغاية.[92]

وعلى أثر هذه الزيارة أدلى هزاع المجالي بتصريح للصحافة المحلية العالمية دعا فيه فرنسا إلى ضرورة الاعتراف بمطالب الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال، كما دعا الجانبين الفرنسي والجزائري للدخول في مفاوضات بهدف حصول الشعب الجزائري على حقه المشروع في الحرية والاستقلال.[93]

88. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

89. فلسطين، القدس، 16 تموز، 1959م.

90. شكل هزاع المجالي وزارته في 6 أيار، 1959م، وكان السيد سمير الرفاعي رئيس الوزراء السابق قد رحب في أواخر شهر نيسان، بزيارة السيد فرحات عباس للأردن حينما أخبره السيد العقون بأمر الزيارة التي أوضح أن الغاية منها رفع الشكر للأردن ملكا وحكومة وشعبا على ما يقدمه للجزائر في حربها التحررية من أجل الحرية والاستقلال، راجع : فلسطين، القدس، 21 نيسان، 1959م.

91. **فلسطين**، القدس، 29 **أيار، 1959م**، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 أيار، 1959م.

92. **للمزيد حول هذا الاجتماع وما تمخض** عنه راجع : ص 8- 9 من هذه الدراسة.

93. **الدفاع**، القدس، ع 7059، **29 أيار**، 1959م.

وقد أقام ضيف الله الحمود أمين العاصمة مأدبة عشاء على شرف الوفد الضيف، حضرها كبار المسؤولين، والعديد من الشخصيات الرسمية والشعبية، قدم خلالها للرئيس الجزائري هدية كانت عبارة عن نموذج مصدف لمسجد قبة الصخرة المشرفة، وسيارة شفروليه كهدية من الأمانة لمكتب بعثة حكومة الجزائر الحرة في عمان، وألقى الحمود كلمة بهذه المناسبة أكد فيها أن الجزائر في قلب كل أردني، وأن الأردن يعتبر القضية الجزائرية قضيته. ورد عليه أحمد توفيق المدني وزير الثقافة الجزائري بكلمة شكر، عاهد الله فيها أن لا تلقي الجزائر سلاحها حتى تنتزع حريتها واستقلالها، مختتما كلمته بقوله «الجزائر اليوم وفلسطين غدا.»[94]

وقبيل مغادرته الأردن أدلى فرحات عباس بتصريح لوكالة الأنباء الأردنية حول زيارته للأردن، عبر فيها عن شكره وشكر حكومته، والشعب الجزائري للأردن ملكا وحكومة وشعبا على دعمهم ومساندتهم لنضال الشعب الجزائري، ومما جاء في تصريحه قوله: «لقد وجدنا عند صاحب الجلالة الهاشمية وعند حكومته وعند شعبه تفهما عميقا لقضية الجزائر، وتجاوبا تاما مع رغبة المجاهدين الجزائريين، واستعدادا -رغم الظروف المالية الصعبة- للإسهام في هذه المعركة إسهاما محسوسا سريعا.»[95] وأدلى السيد بهجت التلهوني رئيس الديوان الملكي مندوب جلالة الملك في وداع رئيس الحكومة الجزائرية للوكالة نفسها بتصريح جاء فيه: «كم كنت أتمنى أن تكون لدى الأردن الإمكانيات الكافية ليساهم مساهمة فعالة كبرى في تغطية أكبر جزء من نفقات حرب التحرير الجزائرية حتى يتم لها الاستقلال والتحرر.»[96]

مما بجدر ذكره أن الوفد الجزائري الذي دامت زيارته للأردن مدة ثلاثة أيام قد حظي باستقبال ووداع رسمي وشعبي حافلين، كما قام الوفد بزيارة مدينة القدس والخطوط الأمامية، وأقيمت على شرفه العديد من المآدب والحفلات، وقد ودع الوفد الزائر بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.[97]

94. لقاء مع ضيف الله الحمود في مكتبه، 19 أيلول، 1959م، فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م.

95. فلسطين، القدس، 31 أيار، 1959م.

96. الدفاع، القدس، ع 7098، 31 أيار، 1959م.

97. فلسطين، القدس، 29 أيار، 1959م، 31 أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7096، 28 ع 7096، أيار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7099، 31 أيار، 1959م..

وتعبيرا عن مدى تلك الحفاوة التي لقيها فرحات عباس والوفد المرافق له، فقد أهدى فرحات عباس في أواخر شهر أيلول 1959م، جلالة الملك ورئيس الوزراء خارطة للجزائر ومجموعة من الكتب التي تتحدث عن تاريخ وبطولات الجزائر.(98)

6- القضية الجزائرية في بيانات رؤساء الحكومات الأردنية :

كانت القضية الجزائرية إحدى المحاور الرئيسة، في البيانات الوزارية التي تقدم بها رؤساء الحكومات المتعاقبة لنيل الثقة على أساسها أمام مجلس النواب الأردني.

ففي البيان الوزاري لحكومة سعيد المفتي، الذي عرضه في 16/آب/1955م، أمام مجلس النواب الأردني وطلب الثقة على أساسه، أكد المفتي على تأييد حكومته، ومساندتها واحترامها لنضال أقطار المغرب العربي، التي تكافح من أجل استكمال حريتها واستقلالها وسيادتها، ودعمها للحركات الاستقلالية في تلك الأقطار.(99)

وفي البيان الوزاري لحكومة سمير الرفاعي الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 26/كانون ثاني/1956م، أكد الرفاعي على دعم حكومته لأقطار المغرب العربي التي تكافح في سبيل الحرية والاستقلال بأقصى الإمكانات، وبكل الوسائل والسبل المشروعة، معبرا عن أمله في أن تنال استقلالها في القريب العاجل، وانضمامها إلى أسرة الدول العربية المستقلة، ودعا الرفاعي في بيانه الوزاري الأمة العربية إلى المزيد من التكاتف، والتعاضد أمام العقبات، التي تعترضها في الميادين القومية والدولية، لتتمكن من فرض مشيئتها وضمان الحق والعدل والسلام.(100)

وفي البيان الوزاري لحكومته الجديدة الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 20/حزيران/1956م، أعرب سعيد المفتي عن شديد أسفه لما هو جار وحاصل في الجزائر، مؤكدا عزم حكومته على دعم ومساندة كفاح الشعب الجزائري حتى يحقق آماله وأمانيه في الحرية والسيادة والاستقلال، ومشيرا إلى أهمية التعاون والتنسيق مع الدول العربية لخدمة القضية الجزائرية.(101)

98. الدفاع، القدس، ع 7194، 23 أيلول، 1959م.
99. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثامنة، 16 آب، 1955، البيان الوزاري لحكومة السيد سعيد المفتي، ص 31-9 321.
100. فلسطين، القدس، 27 كانون ثاني، 1956م.
101. الدفاع، القدس، ع 6186، 21 حزيران، 1956م

وفي بيانه الوزاري لحكومته الذي ألقاه أمام مجلس النواب في 27 /تشرين ثاني/ 1956م، أكد سليمان النابلسي على تعهد حكومته بأنها «لن تدخر وسعا في تقديم العون المادي والمعنوي من أجل دعم كفاح الجزائر، وبلوغ هذا القطر الشقيق أهدافه»، وأشار النابلسي في بيانه الوزاري إلى أن حكومته ستولي كفاح الشعب الجزائري كل عناية وتقدير في معركة التحرر والاستقلال وتقرير المصير.(102)

7- دور الجيش والأمن العام في دعم القضية الجزائرية :

كان للجيش الأردني وجهاز الأمن العام دورا كبيرا في دعم ومناصرة القضية الجزائرية سواء عن طريق حملات التبرعات التي كانت تقوم بين صفوف أفرادهما، أو من خلال تدريب الضباط والطلاب الجزائريين في الكليات، والمعاهد والمدارس العسكرية مجانا، والمشاركة في الكثير من المهرجانات والحفلات التي كانت تعقد لدعم ومساندة تلك القضية.

وفي أواخر عام 1958م، وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، تنفيذا للرغبة الملكية، ومساهمة منها في دعم جيش التحرير الوطني الجزائري، على التحاق عشرة طلاب جزائريين بالكلية العسكرية، ومدرسة الهندسة التابعة للجيش الأردني، على نفقتها، حيث أبلغت القيادة الحكومة الجزائرية عبر ممثلها في عمان بالرغبة الملكية.(103)

وقد وصل الفوج الأول من هؤلاء الطلبة يرافقهم مندوب وزارة الحربية الجزائرية(104) في أواخر كانون الأول من العام نفسه، ووصل باقي الطلبة في مطلع عام 1959، حيث التحق جميعهم بالكلية العسكرية، ومدرسة الهندسة التابعة للجيش الأردني.(105) وفي هذا الصدد، قدمت قيادة الجيش العربي الأردني في أواخر عام 1959م، منحا لخمسة من ضباط الجيش الجزائري لتدريبهم في مدرستي المدفعية واللاسلكي، كما قدمت منحا لعدد آخر من الطلبة الجزائريين للالتحاق بالكلية العسكرية.

102. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة السابعة، 27 تشرين ثاني، 1956، البيان الوزاري لحكومة السيد سليمان النابلسي، ص 31-9 321.

103. الدفاع، القدس، ع 6956، 12 كانون أول، 1958م.

104. زار السيد مندوب وزارة الحربية الجزائرية يرافقه السيد العقون ممثل حكومة الجزائر الحرة في عمان، دار رئاسة الوزراء، ورفعوا شكر حكومتهم على هذه الخطوة، راجع : فلسطين، القدس، 25 كانون أول، 1958م.

105. فلسطين، القدس، 24 كانون أول، 1958م، 3 كانون ثاني، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7035، 16 كانون ثاني، 195.9

و وافقت قيادة الجيش الأردني على التحاق خمسة عشر ضابطا من ضباط جيش التحرير الوطني الجزائري، في معاهد الدراسة العسكرية التابعة للقوات المسلحة الأردنية لتلقي العلوم العسكرية، وقد وصل هؤلاء الضباط والطلبة إلى الأردن في شهر كانون الأول 1959م، والتحقوا جميعا بالكلية العسكرية، ومعاهد ومدارس القوات المسلحة الأردنية، وكانت دراستهم وتدريباتهم على حساب القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية.(106)

وفي مطلع عام 1960م، وافقت القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية على قبول عشرة طلاب جدد للالتحاق بالكلية العسكرية على نفقتها، وقد وصل هؤلاء الطلبة في شهر تموز من العام نفسه.(107)

وفي حزيران 1960م، رعى الملك حسين القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية، حفل تخريج (220) ضابطا من ضباط الكلية العسكرية، كان من بينهم (15) ضابطا جزائريا، وقد حصل على المركز الأول في هذا الفوج أحد الضباط الجزائريين، وأكرمه الملك بجائزة ملكية تقديرا لتفوقه العسكري. وفي هذا الحفل ألقى الضابط الجزائري المتفوق «محمد صالح الوردي» كلمة الضباط الجزائريين، رفع فيها الشكر للملك، والحكومة والشعب الأردني على مساندتهم للقضية الجزائرية وحيا فيها مواقف الأردن المشرفة من هذه القضية، وقد جاء في كلمته «باسم الشعب الجزائري الصامد كالطود الشامخ... باسم العروبة الشامخة بأمجادها... باسم الدم والعرق والنسب أحييكم وأجثوا أمامكم مستكبرا فيكم شهامة النجدة ومستعظما كرم الوفاء.»(108) وقد رد عليه الملك بكلمة مرتجلة، جاء فيها «إن هذا الجيش وهذا البلد في خدمة القضية الجزائرية»، وحيا في كلمته الضباط الخريجين مباركا لهم تخرجهم ومتمنيا لهم التوفيق.(109)

وفي مطلع عام 1959م بدأت الحملة الأولى لجمع التبرعات في معسكرات الجيش الأردني(110)، واستمرت مدة ثلاثة أشهر كان حصيلتها (4.988) دينارا و (335) فلسا.

106. فلسطين، القدس، 4 تشرين ثاني، 1959م، 22 كانون أول، 1959م.

107. لادفاع، القدس، ع 7417، 16 حزيران، 1960م.

108. الدفاع، القدس، ع 7417، 16 حزيران، 1960م.

109. الدفاع، القدس، ع 7417، 17 حزيران، 1960م.

110. الدفاع، القدس، ع 6988، 19 كانون ثاني، 1959م.

وقد قام بتسليم المبلغ للعقون (ممثل حكومة الجزائر في عمان) الفريق حابس المجالي القائد العام للقوات المسلحة الأردنية، وقد أكد الفريق المجالي للعقون أن «الجيش الذي تبرع بهذا المبلغ الزهيد لن يتوانى عن تقديم أرواحه في سبيل نصرة إخوانهم الجزائريين الذين يجاهدون في سبيل حرية بلادهم واستقلالها»، وتمنى الفريق المجالي أن يكون الجيش الأردني في الصفوف الأولى للجيش الجزائري في معركة الشرف والحرية، وأشاد بالجيش الجزائري الذي قدم أروع الأمثلة الحية للدفاع عن «القيم العالية وحرية العروبة وشرفها مما رفع رأس العرب»، نظرا لما يتمتع به هذا الجيش من نخوة عربية أصيلة وشجاعة وإقدام[111] وقد رد العقون شاكرا له هذا الشعور الأخوي الفياض مقدرا هذه الآريحية التي يتحلى بها الجيش العربي الأردني، متمنيا له القوة والتوفيق. وقدم للفريق المجالي كتاب «من وراء القضبان» لمؤلفه العقون، حيث طبع ورصد لمنفعة المجاهدين الجزائريين.»[112]

وفي مطلع عام 1962م، بدأت حملة جديدة لجمع التبرعات للجزائر في معسكر الجيش الأردني استمرت ثلاثة أشهر كان حصيلتها (5085) دينارا، وأرفق المجالي المبلغ ببطاقة تهنئة للقطر الجزائري على ما أحرزه من نصر، وصمود أمام قوات التعسف الفرنسي، وقد أعرب العقون عن شكره للجيش الأردني على هذا التبرع، وعلى ما يبذله من مساندة ودعم للقضية الجزائرية.[113]

وفي حزيران 1962م، قام عدد من أفراد الجيش العربي الأردني بحملة بسيطة على نطاق ضيق ضمن معسكرهم، استطاعوا جمع مبلغ (250) دينارا مساندة منهم لجيش التحرير الجزائري، ونضال شعبه، وقد قام أحد ضباط الجيش الأردني بتسليمها للعقون قائلا «إن جيش الحسين هو جيش عربي، قبل أن يكون جيش الأردن وحده.»[114]

111. فلسطين، القدس، 20 آذار، 1959م، الدفاع، القدس، ع 7039، 20 آذار، 1959م.

112. المصدر نفسه.

113. فلسطين، القدس - الدفاع، القدس، ع 8030 - الجهاد، القدس، ع 2735 - المنار، القدس، ع 617، (17 حزيران، 1962م)

114. فلسطين، القدس، 16 حزيران، 1962م.

ومما يجدر بنا ذكره أن عددا كبيرا من الضباط وضباط صف وأفراد الجيش العربي الأردني قد تطوعوا للقتال في صفوف جيش التحرير الجزائري عندما فتحت الحكومة الأردنية باب التطوع لهذه الغاية، كما قام الجيش الأردني بتدريب المتطوعين المدنيين وإعدادهم للقتال[115] ولعبت المجلة العسكرية التي كانت تصدرها القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية منذ عام 1956م، دورا فاعلا في شرح القضية الجزائرية، ومناصرتها حيث كانت منبرا مفتوحا لكثير من الكتاب والأدباء ومساهمات العسكريين والقراء، الذين تناولوا تلك القضية.

و- دور أمين العاصمة الأردنية في دعم ومناصرة القضية الجزائرية:

استحوذت القضية الجزائرية على اهتمام المحامي ضيف الله الحمود، حيث رأس اللجنة الشعبية لنصرة الجزائر، التي لعبت دورا كبيرا في جمع التبرعات، وإثارة الحماس والتفاعل الشعبي، وعقد العديد من المهرجانات والمؤتمرات الشعبية الداعمة والمساندة للقضية الجزائرية سواء على الصعيد المادي أو المعنوي.

وبتولي الحمود منصبي أمين العاصمة ومحافظها، فقد أصبح للأمانة دور فاعل في دعم ومساندة القضية الجزائرية، وتداخل العمل الرسمي والشعبي لدى الحمود، فجعل من مبنى الأمانة خلية نشطة يرتادها الكثير من مناصري القضية الجزائرية، سواء بالصفة الرسمية أو الشعبية، بحيث أوصلت هذه الخلية الليل بالنهار خدمة لهذه القضية، وقدمت الأمانة ما فاق إمكاناتها ومواردها المحدودة، وجعل الحمود من المستحيل ممكنا في سبيل نصرة هذه القضية، وسخر الكثير من موارد ومرافق الأمانة لخدمة ونصرة ومساندة القضية الجزائرية.[116]

م- المفتي العام وقاضي القضاة والقضية الجزائرية:

دأب سماحة الشيخ عبد الله القلقيلي المفتي العام للمملكة على إصدار النداءات التي ناشد فيها الشعب الأردني البذل والتبرع لدعم ومناصرة كفاح الشعب الجزائري، وخاصة في الأيام والأسابيع التي كانت تخصص للجزائر، حيث كان يبين فيها فضل

115. فلسطين، القدس، 24 تشرين ثاني، 1960م، 25 تشرين ثاني، 1960م، الدفاع، القدس، ع 7570، 13 كانون أول، 1960م، المنار، القدس، ع 157، 13 كانون أول، 1960م.

116. لقاء مع ضيف الله الحمود في مكتبه، 5 أيلول، 1996م.

التبرع والبذل لمساعدة المجاهدين في سبيل الله، مستشهدا بكثير من الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تبين فضل ذلك، وتحث عليه، مؤكدا أن ذلك واجبا شرعيا وقوميا.[117]

وحول إلغاء فرنسا للمحاكم الشرعية في الجزائر، واستبدالها بالمحاكم المدنية الفرنسية، واستصراخ الحكومة الجزائرية لسائر العلماء المسلمين حيث أصدر المفتي العام للمملكة بيانا اعتبر فيه تلك الخطوة الفرنسية بغيا وعدوانا، وخروجا على الشرائع والأديان، ومخالفة لمبادئ حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، داعيا الدول الإسلامية للاحتجاج، ومطالبا الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ضرورة رد فرنسا عن قرارها، وناشد المفتي العام في بيانه المسلمين في كل مكان شد أزر الشعب العربي الجزائري، بالرجال والمال والسلاح، في كفاحه من أجل الحرية والاستقلال.[118]

وكان عبد الرحمن العقون قد رفع لسماحة المفتي العام النداء الذي وجهته الحكومة الجزائرية للعالم الإسلامي حول هذا الموضوع، واستصرخت فيه المسلمين عامة والعلماء خاصة الاحتجاج على ذلك القرار الذي هاجم الشعب الجزائري في عقيدته وتراثه، وجاء في النداء الذي أطلق عليه نداء «الله أكبر». إن الشعب الجزائري المسلم يستصرخكم ويستنهض همتكم ويناديكم أن تدركوا دينكم... أدركوا إسلامكم في الجزائر المسلمة التي صممت أن تعيش حرة مستقلة عربية مسلمة.[119]

وعلى إثر طرح فرنسا لمشروع تقسيم الجزائر عام 1961م (فصل الصحراء عن الشمال) زار الشيخ القلقيلي المفتي العام للمملكة، عبد الرحمن العقون ممثل الحكومة الجزائرية في عمان، وقدم له التهنئة بالنجاح الباهر الذي أحرزته الحكومة الجزائرية في الخامس من تموز المتمثل بالتفاف الشعب الجزائري حولها التفافا اجتماعيا ضد تقسيم الجزائر، وسلب ثروات صحرائها[120] وقال المفتي :

117. للإطلاع على محتوى تلك النداءات راجع : فلسطين، القدس، 23 آب، 1957م، الدفاع، القدس، ع 6552، 23 آب، 1957م، الدفاع، القدس، ع 7746، 12 تموز، 1962م، الدفاع، القدس، ع 6115، 6 نيسان 1956م.

118. أنظر نص البيان في مجلة هدي الإسلام، مجلد4، العدد 1، السنة الرابعة، عمان، 1959م، ص 258-7 2588.

119. أنظر نص البيان في المصدر نفسه، ص 258-6 2587.

120. الصحفي، عمان، ع 637، 21 نيسان، 1996.

«إن هذا الموقف من الشعب الجزائري بالنسبة للحكومة الجزائرية، يدل على المدى البعيد على ما تتمتع به لدى الشعب من الثقة والتمثيل الصحيح لأمانيه الوطنية.»[121]

وقد دأب قاضي القضاة محمد الأمين الشنقيطي على دعوة الأئمة لإقامة صلاة الغائب في جميع مساجد المملكة على أرواح شهداء الشعب الجزائري خاصة، في الذكرى السنوية لانطلاقة الثورة الجزائرية.[122]

ن- الإذاعة الأردنية والقضية الجزائرية:

كان للإذاعة الأردنية دور كبير في خدمة القضية الجزائرية، وذلك من خلال مخاطبتها للمواطن الأردني والعربي في كل مكان، وتبصيره بحقيقة وواقع تلك القضية، حيث جاء هذا الموقف في إطار الدعم الإعلامي الأردني، وامتدادا لموقفه القومي في دعم ومساندة نضال الشعب الجزائري، وفضح السياسة الفرنسية الإجرامية التي تمارسها في الجزائر.

فبمناسبة استعداد الهيئات الرسمية والشعبية لإنجاح يوم الجزائر الذي خصص في الثامن من أيار 1956م، وحرصا من الإذاعة الأردنية على إنجاح هذا اليوم، وشحذ همم المواطن الأردني للتفاعل معه، والتبرع بما تجود به النفس، قدمت الإذاعة الأردنية في رام الله في أواخر نيسان 1956م، برنامجا خاصا بهذه المناسبة، عن المجازر البشعة والوحشية التي ترتكبها فرنسا بحق الشعب العربي الجزائري[123]، وقدمت برنامجا مماثلا في الثامن من أيار، اليوم الذي خصص للجزائر.[124] [125]

وفي آب 1957م قدمت الإذاعة الأردنية برنامجا خاصا بعنوان «الجزائر الباسلة» بمناسبة الأسبوع الذي خصص للجزائر تحدث فيه عدد من المهتمين بالقضية الجزائرية.[126]

121. **المصدر** نفسه.
122. **فلسطين**، القدس، 30 تشرين أول 1959م، فلسطين، القدس، 7 نيسان، 1956.
123. **فلسطين**، القدس، 29 نيسان، 1956م، الدفاع، القدس، ع 6134، 29 نيسان، 1956م.
124. تحدث **فيه السيد** يوسف السفري.
125. الدفاع، **القدس**، ع 6150، 8 أيار، 1956م.
126. الدفاع، **القدس**، ع 6555، 27 آب، 1957م.

ثانيا مجلس النواب الأردني والقضية الجزائرية:

يعبر موقف مجلس النواب الأردني عن المواقف السياسية للقوى الوطنية الأردنية من أحزاب وجمعيات مهنية ونقابات عمالية ورأي عام شعبي، فالمجلس البرلمان هو الذي يمثل الإرادة الشعبية، ويعبر عن تطلعاتها ومواقفها في المسائل الوطنية والقومية والعالمية، بحكم أنه هيئة دستورية منتخبة من الشعب.

1- موقف المجلس من السياسة الفرنسية في الجزائر:

بدأ تفاعل مجلس الأمة الأردني مع القضية الجزائرية مبكرا، نظرا للسياسة الوحشية التي كانت تنتهجها فرنسا في الجزائر، التي تحدت فيها كل القوانين والقيم الإنسانية.

ولما للمجلس من دور يمكن أن يلعبه في دعم ومساندة هذه القضية، فقد بدأت الأصوات تتعالى في مجلس النواب الأردني، احتجاجا على السياسة الفرنسية المنتهجة في المغرب العربي التي تمارس من خلالها أبشع جرائم القتل والسجن والتشريد، حتى قبيل وقوع الثورة الجزائرية.

ففي مطلع عام 1954م، هاجم النائب سعيد العزة «بربرية فرنسا التقليدية» التي تمارسها فرنسا في أقطار المغرب العربي،[127] ورفع مجلس النواب مذكرة احتجاج على السياسة الفرنسية في المغرب العربي للحكومة الفرنسية، والأمم المتحدة، قبيل قيام الثورة الجزائرية بأيام.[128] وعلى إثر قيام الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني 1954م، ومحاولة فرنسا قمعها بشتى الوسائل الإجرامية، رفع مجلس النواب برقية احتجاج على تلك الجرائم إلى الحكومة الفرنسية، وسكرتير عام هيئة الأمم المتحدة، كما رفع توصية للحكومة الأردنية بضرورة الاحتجاج على تلك السياسة.[129]

وفي أواخر الشهر نفسه، عقد مجلس النواب الأردني جلسة استعرض فيها تطورات القضية الجزائرية، وناقش فيها النداء الموجه للمجلس من لجنة تحرير المغرب العربي

---

127. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الثالث، الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الثالثة، الجلسة الرابعة، 30 آذار، 1954م، ص 228.

128. الأردن، عمان، ع 3009، 17 تشرين أول 1954م.

129. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة، 16 تشرين ثاني، 1954م، ص 37.

- التي تتخذ من لبنان مقرا لها- التي تطالب فيه ضرورة الاحتجاج على السياسة الفرنسية الغاشمة التي تمارسها في الجزائر، ومؤازرة الثورة الجزائرية بالمال والرجال[130] وفي هذه الجلسة، هاجم النائب رشاد مسودة السياسة الفرنسية العدوانية التي تمارسها في الجزائر وأقطار المغرب العربي، واقترح على المجلس إرسال برقية استنكار واحتجاج إلى رئيس الجمعية الفرنسية العامة، وبرقية أخرى إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يناشد فيها التدخل لرفع الظلم، ووضع حد للمجازر التي ترتكبها فرنسا في الجزائر وأقطار المغرب العربي[131] وقد أثنى النائب وليد الشكعة على الاقتراح، وأيده سائر أعضاء مجلس النواب، وفي نهاية الجلسة، رفع المجلس برقية احتجاج إلى السفير الفرنسي في عمان، وإلى الحكومة الفرنسية.[132] وإزاء استمرار فرنسا في سياستها التعسفية في الجزائر، وسقوط ضحايا كثيرة من الشعب الجزائري، وقف النواب دقيقتي صمت حدادا على أرواح أولئك الشهداء، ورفع المجلس برقية احتجاج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة، استنكر فيها الأعمال الإرهابية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر، وناشده فيها سرعة التدخل لوقف تلك المجازر، وتلبية مطالب الشعب الجزائري في التحرر والسيادة، ومعتبرا تلك الأعمال خرقا فاضحا لميثاق الأمم المتحدة، وقواعد السلام والأمن الدوليين[133] كما رفع المجلس برقية مماثلة إلى رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، استنكر فيها بشدة السياسة التعسفية الفرنسية في الجزائر وأقطار المغرب العربي، مؤكدا أن استمرار هذه السياسة الإرهابية يدعو العرب جميعا للوقوف صفا واحدا للدفاع عن كرامتهم، وناشد المجلس في برقيته الجمعية الوطنية الفرنسية العودة للحق والعدالة، وإجابة المطالب المشروعة للشعب الجزائري في الحياة الحرة والاستقلال.[134]

130. الأردن، عمان، ع 3021، 1 كانون أول، 1954م.

131. الأردن، عمان، ع 3021، كانون أول، 1954م.

132. الأردن، عمان، ع 3021، 1 كانون أول، 1954م.

133. أنظر نص البرقية في مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الأولى، الجلسة الثامنة، 16 آب، 1955م، ص 318.

134. المصدر نفسه.

ونظرا لاستمرار فرنسا في سياستها العدوانية في الجزائر، عقد مجلس النواب الأردني جلسة سرية مع الحكومة[135]*ناقش فيها تطورات القضية الجزائرية، ومخاطر تلك السياسة على الشعب العربي الجزائري.[136]

واحتج مجلس النواب الأردني على حكم الإعدام الذي صدر بحق المناضلة الجزائرية جميلة بوحيرد، وأبرق إلى السكرتير العام للأمم المتحدة ناشده فيها التدخل لمنع تنفيذ الحكم.[137]

وفي أواخر عام 1960م، وقف مجلس النواب الأردني دقيقة صمت حدادا على أرواح شهداء المجزرة الذين سقطوا صرعى برصاص الجيش الفرنسي في الاضطرابات التي حدثت في الذكرى السادسة للثورة الجزائرية الباسلة.[138]

وفي أواخر عام 1959م، قدم النائب عبد الباقي جمو، اقتراحا بإنشاء صندوق باسم الجزائر المجاهدة، بحيث تكون له واردات ثابتة*[139]* ومستمرة حتى تنال الجزائر استقلالها وسيادتها، وقد أكد النائب جمو أمام مجلس بأن «معركة الجزائر هي معركتنا»، وأن نتائجها ستصيب الأردن وكل بلد عربي، وطالب الحكومة والسادة النواب ضرورة مضاعفة مساعداتهم المالية للجزائر، وإيداعها في الصندوق المشار إليه، وطالب الحكومة بضرورة تبني جميع التبرعات من مختلف أنحاء المملكة، داعيا الحكومة والمجلس إلى القيام بالواجب، وتبني اقتراحه، ووضعه موضع التنفيذ، تماشيا مع روح الإسلام، وواجب الأخوة والدين.[140]

135.* النواب الذين تقدموا باقتراح لمناقشة السياسة الفرنسية في جلسة سرية مع الحكومة هم : ضيف الله الحمود، عيسى عقل، مصطفى إرشيد، محمد أبو الغنم، وليد الشكعة، عيسى قعوار، سابا الشكعة، سعود القاضي، عبد الفتاح درويش، عبد العزيز السويطي.

136. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة العادية الثانية، الجلسة الثانية، 8 تشرين أول 1955م، ص 404.

137. الدفاع، القدس، ع 6691، 2 شباط، 1958م.

138. الدفاع، القدس، ع 7576، 20 كانون أول، 1960م.

139.* واردات هذا الصندوق كما اقترحها النائب جمو كانت على النحو التالي : أولا- اقتطاع مبلغ من رواتب الجيش والموظفين شهريا، ثانيا- الأعيان والنواب والوزراء وأصحاب، الرتب العليا في الجيش يترك لهم تحديد قيمة المبلغ الذي يرغب باقتطاعه شهريا. ثالثا- فرض ضريبة على الباصات والسيارات، والدخان ورخص الاستيراد والتصدير، ودور السينماو الكماليات... إلخ. للإطلاع على نص الإقتراح، وقيمة المبالغ المقترحة اقتطاعها، وقيمة الضرائب المقترح فرضها، راجع : مذاكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة الرابعة الجلسة العاشرة. 22 كانون أول، 1959م، ص 51-9 520.

140. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة العاشرة، 22 كانون أول، 1959م، ص 51-9 520.

وقد رد رئيس الوزراء هزاع المجالي على اقتراح وتساؤلات النائب جمو، مؤكدا أن الحكومة قد خصصت هذا العام مبلغ (40.000) دينار من موازنتها دعما للجزائر، مشيرا إلى توفر هذا المبلغ في صندوق الحكومة المخصص لهذه الغاية، وأنه جاهز وفي طريقه للدفع، ووعد رئيس الوزراء بأن الحكومة لن تتوانى عن دعم ومساندة الجزائر حتى يكتب الله النصر للإخوة الجزائريين، وحث رئيس الوزراء مجلس النواب والشعب الأردني على المزيد من التبرع والدعم لمساندة نضال الشعب الجزائري الشقيق، وأبدى رئيس الوزراء ارتياحه لقيام الشعب الأردني بواجبه تجاه هذه المسألة.

وشدد النواب في مناقشاتهم للحكومة على ضرورة استمرارية تخصيص مبلغ (30.000) دينار[141]* في الموازنة العامة، دعما ومساندة لنضال الشعب الجزائري حتى تحقق الجزائر استقلالها وسيادتها.[142]

2- مجلس النواب والدعوة لمقاطعة فرنسا:

على الرغم من الاحتجاج الصارخ لمجلس النواب الأردني على السياسة الفرنسية الوحشية في الجزائر، ورغم ما أولاه من أهمية بالغة لموضوع المساعدة المالية للشعب الجزائري، فإنه رأى في مقاطعة فرنسا خطوة هامة على طريق دعم ومساندة النضال الجزائري في معركته العادلة من أجل الحرية والاستقلال.

فعلى أثر تزايد أعمال فرنسا الإجرامية بحق الشعب الجزائري، تعالت الأصوات في مجلس النواب الأردني مطالبة بضرورة سحب السفير الأردني من فرنسا، ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا[143] وعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع، قرر على أثرها بالإجماع مقاطعة فرنسا ورفع بذلك توصية للحكومة للموافقة عليه وتنفيذه.[144] [145]

141.* المبلغ الذي دأبت الحكومة على رصده في موزنتها لمساعدة الجزائر سنويا.

142. مذكرات ومناقشات مجلس الأمة الأردني، الخامس، الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 23 نيسان، 1961م، ص 24.

143. أنظر نص اقتراحات السادة النواب ومناقشاتهم حول هذا الموضوع في : مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الرابعة 24 نيسان، 1956م، ص 49.9

144. أنظر نص الكتاب، الذي رفعه السيد أحمد الطرواله رئيس مجلس النواب للسيد سعيد المفتي رئيس الوزراء لإجراء المقتضى القانوني في : فلسطين، القدس، 22 حزيران، 1956م.

145. مذكرات مجلس الأمة الأردني الرابع، الدورة الاستثنائية الثالثة، الجلسة الرابعة 24 نيسان، 1956م، ص 499، مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الأولي، 25 تشرين أول 1956م.

وقد طالب العديد من النواب منع الاستيراد من فرنسا، كخطوة على طريق قطع العلاقات الاقتصادية معها، وقد استجابت الحكومة لذلك، وأصدرت أمر دفاع منعت بموجبه الاستيراد من فرنسا، وأمر دفاع آخر منعت بموجبه إرسال تحاويل العملة إلى فرنسا ومستعمراتها مشفوعا ببعض الاستثناءات[146] وطالب عدد من النواب أكثر من مرة منع دخول الأفلام السينمائية الفرنسية إلى الأردن[147] باعتبارها موردا هاما من موارد فرنسا المالية[148] وضرورة منع استيراد السيارات الفرنسية إلى الأردن، واتخاذ موقف صريح وواضح من قبل الحكومة الأردنية تجاه المقاطعة الاقتصادية لفرنسا.[149]

وتابع مجلس النواب الأردني موضوع مقاطعة فرنسا اقتصاديا، واستمر النواب بمطالبة الحكومة ضرورة قطع علاقتها الاقتصادية والثقافية مع فرنسا في معظم دورات المجلس، ونوقش هذا الموضوع أكثر من مرة، وقد اتخذ مجلس النواب الأردني في أواخر عام 1959م قرارا بالإجماع، بمقاطعة فرنسا اقتصاديا، ورفع بذلك توصية للحكومة.[150]

وفي أواخر عام 1961م، عقد مجلس النواب جلسة خاصة، حول مقاطعة فرنسا اقتصاديا وثقافيا، تخللها نقاش مستفيض بين النواب والحكومة، وجاءت هذه المناقشة في ضوء ورود كتاب للمجلس من اتحاد الغرف التجارية الأردنية، تطالب فيه بضرورة اتخاذ قرار المقاطعة الاقتصادية لفرنسا انسجاما مع تأييد الأردن المطلق لنضال الشعب الجزائري، من أجل حريته واستقلاله، وتمادي فرنسا فير بربريتها ووحشيتها ضد الشعب الجزائري الشقيق.

146. الجريدة **الرسمية، ملحق** رقم 1، عدد 1303، 8 تشرين ثاني، **1956م، أمر دفاع** رقم 15، 16، ص 2237.

147. جاء في **رد رئيس** الحكومة على موضوع الأفلام الفرنسية، «إن **الأفلام الفرنسية** التي تعرض في المملكة قديمة، اشترتها دور السينما **ودفعت ثمنها قبل قرار المقاطعة، وإن منع عرضها لا يضر فرنسا شيئا، بل يكون ضرره على أصحاب، دور السينما** الأردنية» أنظر : رد رئيس **الوزراء في كتاب، رقم 1/27/نواب، /10714/3، تاريخ 8 كانون أول، 1959م**، على **كتاب، رئيس مجلس النواب** رقم 6414/1/7/3، تاريخ 30 **تشرين ثاني، 1959م، في مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس**، الجلسة **التاسعة، 15 كانون أول، 1959م، ص 480**.

148. مذكرات **مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية** الرابعة الجلسة التاسعة، 15 كانون أول، 1959م، ص 480، مذكرات **مجلس الأمة** الخامس، الدورة **العادية الخامسة، الجلسة العاشرة، 22** كانون أول، 1959م، ص 51-9 523، مذكرات مجلس الأمة الخامس، **الدورة العادية الخامسة، الجلسة السادسة عشرة، 30 كانون ثاني، 1960م**، ص 117-9 1180، مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة الاستثنائية **الأولى من الدورة العادية الخامسة، الجلسة الثالثة، 3 نيسان، 1960م**، ص 132.

149. مذكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الخامسة، الجلسة الثالثة عشرة، 12 كانون ثاني، 1960م، ص 718، مذكرات، الجلسة العاشرة من الدورة العادية الرابعة 22 كانون أول، 1959م، ص 51-9 520، مذكرات، الجلسة السادسة عشرة، 30 كانون ثاني، 1960م، ص 117.9

150. مذكرات مجلس الأمة الخامس، الدورة العادية الرابعة الجلسة العاشرة، 22 كانون أول، 1959م، ص 523.

وفي هذه الجلسة تساءل النائب إسماعيل حجازي عما إذا كانت الحكومة قد اتخذت إجراء بهذا الموضوع، فرد بهجت التلهوني رئيس الوزراء بالطلب بإحالة التساؤل للحكومة، لتتمكن من الإجابة عليه في جلسات قادمة، مذكرا بأن الأردن قد قطع علاقاته السياسية مع فرنسا منذ مدة[151] وفي هذه الجلسة أكد النائب عبد الباقي جمو ضرورة مقاطعة فرنسا اقتصاديا باعتبارها السلاح الوحيد بيد العرب. كما طالب بمقاطعة فرنسا ثقافيا، وإغلاق المدارس التي تمولها فرنسا في الأردن.

أما النائب ضيف الله الحمود فقد طالب بإمهال الحكومة بعض الوقت لتقديم اقتراحاتها حول كيفية المقاطعة، في حين طالب النائب عاكف الفايز بضرورة تبني الحكومة لموضوع المقاطعة الاقتصادية لفرنسا وإثارته في الجامعة العربية.[152]

3- موقف المجلس من اختطاف قادة الثورة الجزائرية :

استنكر مجلس النواب الأردني بشدة اختطاف الزعماء الجزائريين الخمسة، واعتبر ذلك مخالفة دولية، وانتهاكا لمواثيق حقوق الإنسان، وأنه عملا من «أعمال القرصنة، واستغلال الشعوب المتعطشة للحرية» التي أقدمت «فرنسا المجرمة» على اقترافه، ضاربة بحقوق الإنسان، والمواثيق الدولية عرض الحائط.[153]

وفي هذا الصدد أبرق مجلس النواب إلى الحكومة الفرنسية، مستنكرا ومحتجا على الاعتداء على حرية الزعماء الجزائريين، واعتقالهم بصورة تخالف أبسط مبادئ القوانين الإنسانية، وعلى الأعمال التعسفية والعدوانية التي تقوم بها فرنسا في الجزائر[154] وأبرق بهذا الخصوص إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وملك المغرب محمد الخامس، راجيا منهما مواصلة الجهود لإنقاذ الزعماء من الأسر، وشاكرا لهما جهودهما إزاء وموقفهما من العدوان الفرنسي على الجزائر.[155]

151. **الجهاد**، القدس، ع 2576، 6 كانون أول، 1961م.

152. **المصدر** نفسه والصفحة.

153. **فلسطين**، القدس، 27 تشرين أول 1956م.

154. أنظر نص البرقية في : مذاكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الخامسة، 25 تشرين أول 1956م، ص.9

155. أنظر نص البرقية في المصدر نفسه، ص.9

وإزاء المعاملة القاسية التي يلقاها الزعماء الجزائريون المعتقلون في سجون فرنسا، وإعلانهم الإضراب عن الطعام، استنكر مجلس النواب بشدة تلك المعاملة، وأبرق إلى الأمم المتحدة طالبا التدخل لوقف التعسف الفرنسي في معاملة هؤلاء الزعماء، والعمل على إطلاق سراحهم، لئلا يسفر الإضراب عن حوادث مميتة، وضرورة الضغط على فرنسا للتسليم بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال[156] وأعلن المجلس في بيان استنكاره الشديد للمعاملة التي يلقاها الزعماء الجزائريون المعتقلون في سجون فرنسا «المستعمرة الغادرة».

4- موقف المجلس من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :

رحب مجلس النواب بالقرار الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي أعلنت فيه العزم على تشكيل حكومة جزائرية حرة في المنفى، وقد حث الدكتور مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب الدول العربية على احتضان هذه الحكومة ومساندتها حتى يحقق الشعب الجزائري حريته واستقلاله.[157]

وعندما تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة، أبرق مجلس النواب إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية مهنئا بقيام تلك الحكومة، وحيا المجلس في برقيته الشعب الجزائري على كفاحه وبطولاته في سبيل الحرية والاستقلال، مؤكدا دعمه ومساندته لهذه الحكومة، ومتمنيا لها التوفيق.[158]

وفي تصريح للدكتور خليفة للصحافة المحلية عبر عن دعمه ومساندته لتلك الحكومة، التي رأى فيها خطوة أعلن فيها الشعب الجزائري عن وجوده، وعن أمله في أن يعقب قيام هذه الحكومة هزيمة مريرة لفرنسا، وناشد خليفة الدول العربية والصديقة احتضان هذه الحكومة، حاثا الدول والشعوب العربية على مضاعفة تقديم المساعدات المالية والعينية للشعب الجزائري، وحيا بطولات الشعب الجزائري الذي ضرب أروع

156. أرسل المجلس بهذا الصدد برقيتين إحداهما إلى سكرتير هيئة الأمم المتحدة، والأخرى لرئيس مجلس الأمة الدولي، أنظر نص البرقيتين في مذاكرات مجلس الأمة الأردني السادس، الدورة العادية الأولى، الجلسة الثانية، 7 تشرين ثاني، 1961م، ص 101.

157. الدفاع، القدس، ع 6813، 26 حزيران 1958م.

158. فلسطين، القدس، 22 أيلول 1958م.

الأمثلة بالبسالة والتضحية بجماجم أبنائه في سبيل حريته واستقلاله، وختم رئيس مجلس النواب حديثه، بدعوة الأمم المتحدة للاعتراف بهذه الحكومة لما في ذلك من خير للأمن والسلام العالميين.[159]

وتقديرا لموقف مجلس الأمة الأردني من قيام الحكومة الجزائرية الحرة، ومساندته لكفاح الشعب الجزائري، قام عبد الرحمن العقون ممثل الحكومة الجزائرية في عمان بتقديم علم الجزائر إلى مصطفى خليفة رئيس مجلس النواب وسعيد المفتي رئيس مجلس الأعيان هدية من الشعب الجزائري وحكومته[160] وقد طلب المفتي وخليفة من العقون نقل شكرهما وشكر مجلس الأمة الأردني لفرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية، مقرونا بأصدق تمنيات الشعب الأردني للشعب الجزائري وحكومته بالنصر القريب، معربين عن أملهما بارتفاع العلم الجزائري قريبا خفاقا فوق ربوع الجزائر.[161]

هـ- موقف النواب من التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية:

على إثر عزم فرنسا على إجراء تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية، وقيامها بتفجير إحدى قنابلها في تلك الصحراء، فقد عقد مجلس النواب الأردني جلسة لمناقشة هذه المسألة، دار فيها نقاش شارك به عدد من النواب، واستعرض فيها البرقية الواردة إليه من رئيس مجلس النواب حول هذه القضية.[162] [163]

وفي هذه الجلسة، أكد النائب محمد عبد الرحمن خليفة استنكاره لهذا العمل الذي تقوم به فرنسا «العدوة المجرمة»، مناشدا الحكومة مقاطعة فرنسا اقتصاديا واغتنام كل فرصة لإيقاع الأذى بفرنسا، مشيرا إلى الأعمال الوحشية التي ترتكبها يوميا بحق الشعب العربي الجزائري، ومذكرا بأنها حليفة إسرائيل عدوة العرب. أما النائب عبد القادر الصالح

159. فلسطين، القدس، 21 أيلول، 1958م.

160. فلسطين، القدس، 24 تشرين أول، 1958م.

161. فلسطين، القدس، 24 تشرين أول، 1958م.

162. أنظر نص برقية مفتاح عريقيب رئيس مجلس النواب الليبي في ملحق الجريدة الرسمية، العدد 17، مجلد 4 لسنة 1960م، الأحد6 آذار، 1960م، ص 7.

163. مذاكرات مجلس الأمة الأردني الخامس، لدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الرابعة الجلسة الأولى، الخميس 3 آذار، 1960م، ص 8.9-

فقد استنكر ذلك العمل «الوحشي»، الذي من شأنه إلحاق الأذى ليس بالجزائر فحسب، بل يتعدى القارة الإفريقية، وناشد الحكومة مقاطعة فرنسا اقتصاديا، مشيرا إلى ما يلحقه ذلك من ضرر بفرنسا اقتصاديا.[164]

وإزاء هذه القضية، رفع مجلس النواب برقية إلى سكرتير عام الأمم المتحدة استنكر فيها هذا العمل، واستصرخ المجلس في برقيته الأمم المتحدة، وجميع الدول للعمل للحيلولة دون إجراء فرنسا تجاربها الذرية في الجزائر، مشيرا إلى ما يتعرض له الملايين من البشر من مخاطر كبيرة جراء ذلك.[165]

وفي مطلع عام 1961م، عقد مجلس النواب جلسة خاصة، تناول فيها موضوع تفجير فرنسا لقنبلتها الثالثة في الصحراء الجزائرية، وعزم فرنسا على الاستمرار في إجراء تجاربها الذرية في تلك الصحراء، واستعرض في جلسته آخر تطورات القضية الجزائرية[166]كما تابع مجلس النواب الأردني أحداث وتطورات القضية الجزائرية حتى استقلال الجزائر في تموز عام 1962م.

164. المصدر نفسه، ص9.

165. أنظر نص البرقية في المصدر نفسه، ص 10.

166. المنار، القدس، الإثنين، 9 كانون الثاني، 1971م.

الفصل التاسع :

المملكة العربية السعودية

والثورة الجزائرية

(1962-1954)

الفصل التاسع
المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية (1954-1962)

يقول الأستاذ محمد عبد الله الدوسري في مقدمة كتابه (ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي) الصادر سنة 2007 ما يلي :

«كانت ثورة الجزائر قد اندلعت في العام *1374*هـ الموافق *1954*، وهو ما ترافق مع تولى الملك سعود بن عبد العزيز مقاليد الحكم بعد أبيه المؤسس الملك عبد العزيز، وكان الملك سعود وفيا لإرث أبيه الذي كان يدرك، بدوره، أن مملكته لا تنفصل عن أي من الأقطار العربية، وترتبط بها ارتباطا حيويا ووجوديا، كما كان الملك سعود وفيا لشعار الكيان الفتى الذي ينظر إلى المدى العربي، مهما كان قصيا، بوصفه امتدادا طبيعيا له، ناهيك عن الحديث عن الدافع الديني الذي كان محركا فاعلا في تشكيل الروابط بين المملكة والدول العربية والإسلامية، ولدا فقد أولى الملك سعود أهمية مركزية لقضية الجزائر وثورتها في الضمير السياسي لقيادة المملكة وفي الوجدان الشعبي الذي سرعان ما تفاعل مع القضية وفاض بمكنونه نحوها.»[1]

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن مذكرات الشيخ الأستاذ **أحمد توفيق المدني الموسومة** ب **(حياة كفاح- في ركب الثورة التحريرية)**، تعد وتعتبر أهم مصدر لكل من يريد معرفة مظاهر الدعم والمساندة التي قدمتها الشعوب والحكومات العربية للثورة الجزائرية، ومن ضمنها حكومة المملكة العربية السعودية في عهد ملكها الراحل **سعود بن عبد العزيز**، حيث عرض الشيخ توفيق المدني في هذه المذكرات تفاصيل مهمة حول المواقف الكبرى للملك سعود بن عبد العزيز في مساندة الثورة الجزائرية ومظاهر الدعم المادي والسياسي والدبلوماسي التي قدمها لها، وهي المواقف التي أسهمت بشكل فاعل وحاسم في الدفع بالقضية الجزائرية إلى المحافل الدولية والعربية.

لقد ابرز لنا الشيخ أحمد توفيق المدني دور المملكة العربية السعودية في عهد الملك سعود في دعم ونصرة القضية الجزائرية على نحو يمكن عده أقوى دعم عربي إلى جانب الدعم المصري، وهو ما اعترف به الملك حسين حين خاطب الشيخ المدني بقوله:

«... إنكم تعتمدون على ركنين أساسيين، هما مصر، والسعودية، ومن بعدهما سوريا والعراق، فاعتقدوا أنكم ما ازددتم جهادا، إلا ازدادت الإعانات تدفقا...»[2]

إذن، لقد تفاعلت المملكة العربية السعودية، كباقي الأقطار العربية الأخرى مع الثورة الجزائرية تفاعلا كبيرا إلى درجة أن الملك سعود عند استقباله وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة السيد **فرحات عباس**، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1959 خاطبه بقوله:

«... لستم جزائريين أكثر مني...وبان القضية الجزائرية هي قضية مقدسة وبذلك هي فوق القانون وتشريع الدولة، ولذلك تعطل القوانين إذا هي وقفت في وجه ما تتطلبه من الجهاد في الجزائر...»[3]

أولا- الدعم الدبلوماسي وأبرز مظاهره

تعتبر سنة 1955 المنطلق الفعلي لمظاهر الدعم الدبلوماسي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية ويتجلى ذلك بشكل واضح في الطلب الذي تقدمت به حكومة المملكة يوم 5 جانفي (يناير) من تلك السنة- أي بعد شهرين فقط من اندلاع الثورة في الجزائر- بإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.[4]

وقد لعب رئيس الوفد السعودي لدى هيئة الأمم المتحدة يوم ذاك السياسي والمناضل الفلسطيني الكبير (**أحمد الشقيري**)[5] دورا عظيما من خلال مرافعاته عن الجزائر، التي أصبحت اليوم مرجعا لدارسي القانون والسياسة الدولية، كما أنها كانت غاية في البلاغة الأدبية باللغة الانجليزية، فقد كان الشقيري مثقفا ومناضلا مجربا.[6]

ومنذ ذلك التاريخ والمملكة العربية والسعودية مافتئت تعمل جاهدة لتقديم الدعم المادي و المعنوي للثورة، وظلت تتابع باهتمام تطور الأوضاع في الجزائر، وتقوم بنصرة القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية[7] وهذه بعض المحطات البارزة لمظاهر الدعم الدبلوماسي الذي قدمته المملكة للثورة الجزائرية.

في سنة 1956، جددت المملكة مطلبها المتمثل في إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مدعمة من الكتلة الآفرو- أسيوية. وقد كشف الوفد السعودي برئاسة الأستاذ أحمد الشقيري جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

وفي الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة المنعقدة سنة 1959، طالبت المملكة العربية السعودية من خلال وفدها بضرورة تطبيق كل القرارات المتعلقة بالجزائر وأكد في الوقت ذاته بأن الثورة الجزائرية ماضية إلى الأمام، ومن ورائها كل شعوب العالم التواقة إلى الحرية والاستقلال.(8)

وفي الدورة الموالية (دورة 1960) صعدت المملكة من مواقفها المؤيدة للثورة الجزائرية وهاجمت الدول المؤيدة للموقف الفرنسي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت على علاقة جيدة بالمملكة، بحيث لم تبد أي تحفظ في تأييدها للقضية الجزائرية حتى ولو أدى ذلك إلى التأثير السلبي على علاقاتها الودية مع الغرب، ذلك ما يمكن إبرازه مثلا من خلال تأكيد الملك سعود لدى استقباله الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة السيد هامر شولد يوم 9 جانفي 1958، حيث أكد له مايلي:

«... إن علاقاتنا السياسية مع فرنسا متوقفة على حل القضية الجزائرية حلا يعيد لأهلها العرب حريتهم واستقلالهم، وإن العرب مرتبطون برابطة الأخوة التي لا تنفصم (....) وأن البلاد العربية لن تكتفي بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين، بل إنني اقترح على الدول العربية اتخاذ خطوة إيجابية جديدة وهي مقاطعة فرنسا حتى تقر حق إخواننا الجزائريين في حريتهم واستقلالهم...»(9)

ونظرا لهذا الدور الذي قام به الملك سعود بين عبد العزيز تجاه الثورة الجزائرية، فقد أصبحت له مكانة خاصة عند قيادتها، التي صنفته ضمن كبار الساسة الذين يمكن التعويل عليهم في دعم الثورة في المحافل الدولية، ومن دلائل ذلك ما ورد صراحة قي نص الرسالة التي بعثت بها جبهة التحرير الوطني إلى الملك سعود والتي جاء فيها مايلي:

«نغتنم هذه الفرصة يا صاحب الجلالة، لإحاطتكم علما بأن قضية الجزائر ستكون محل درس هيئة الأمم المتحدة يوم 17 نوفمبر الحالي، و المعركة السياسية لها مثل أهمية المعركة العسكرية، ولجلالتكم حفظكم الله وأبقاكم للعروبة والإسلام، ولدولتكم الرفيعة العماد نفوذ كبير في الدوائر الغربية السياسية، ولكلمتكم مكانتها العظيمة المرموقة بعين الاحترام ولنا اليقين يا صاحب الجلالة أنكم تستعملون نفوذكم العظيم و كلمتكم النافذة على بعض الجهات السياسية المعينة، وهي التي تخضع لها فرنسا، ولا تستطيع أن تعصي لها أمرا، وبهذا الضغط الملكي السعودي يمكن أن يتغير وجه القضية لدى هيئة الأمم المتحدة، ويمكن أن تخرج بقرار صالح يفت في عضد الاستعمار، ويعين الجزائر على كسب استقلالها.»(10)

وفي ختام الرسالة ناشدت جبهة التحرير الوطني الملك سعود بمايلي:

«هذا ملتمس المجاهدين الجزائريين يا صاحب الجلالة المعظم، وأنهم لينتظرون في نوالكم السريع، كما ينتظرون مسعاكم السياسي النافع، وإننا لنلتمس شرف المثول بين أيديكم الكريمة لنشرح لجلالتكم شفويا ما قصرنا عن شرحه كتابة، ونحن تحت أمركم.

وتفضلوا يا صاحب الجلالة المعظم بقبول تحياتنا المخلصة، وأقصى ما تكنه قلوبنا لكم من التعظيم والإجلال والتقدير.»

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عن جبهة التحرير الوطني(11)

أحمد توفيق المدني

ثانيا- الدعم المادي والمعنوي

1- الدعم المادي(المالي) :

كما كان الدعم الدبلوماسي فعالا ومعتبرا فإن الدعم المادي للثورة كان هو الآخر مهما وفعالا وملموسا، وقد كان هذا الدعم حكوميا وشعبيا في الوقت نفسه، وقد ذكرت صحف تلك المرحلة الكثير من مظاهر الدعم، ومنها على سبيل المثال ما أوردته جريدة «الأخبار» القاهرية في عددها الصادر يوم 29 يوليو سنة 1956 حيث نشرت الخبر التالي:

«الملك سعود يتبرع للجزائريين بمليون ريال، والسعوديون يتبرعون بأكثر من خمسة ملايين ريال في يوم واحد»[12]

أما جريدة «**الأهرام**» القاهرية، فقد نشرت في عددها الصادر في نفس ذلك اليوم، من مراسلها في مدينة جدة، خبرا يفيد بان لجانا خاصة تكونت في كل مدينة وقرية لجمع التبرعات، وذكر المراسل أن وزير الدولة (**حسن شربتلي**) قد تبرع بمبلغ 900 ألف ريال، والشيخ (سالم بن محفوظ) بمائة ألف ريال، ومعالي الشيخ (**محمد بن لادن**) بمائة ألف ريال.[13]

ونسبت الجريدة في ذات الخبر إلى وكالة أنباء الشرق الأوسط من جدة أن مجموعة التبرعات الشعبية ليوم الجزائر بلغ في يوم واحد 5 ملايين و276 ألف ريال، يضاف إليه المليون ريال الذي أفتتح به جلالة الملك سعود الاكتتاب[14]

ومن مظاهر الدعم المالي أيضا الذي كانت المملكة العربية السعودية تقدمه للثورة الجزائرية، تخصيصها مبلغ **250 ألف جنيه سنويا** لدعم هذه الثورة حيث كان هذا المبلغ يصلها عن طريق جامعة الدول العربية.

وإلى جانب هذا المبلغ المالي القار، فقد كانت المملكة تتبرع للثورة باستمرار وفي مناسبات عديدة، ونذكر بعضها على سبيل المثال.

بتاريخ 11 ديسمبر من عام 1957 أرسلت جبهة التحرير الوطني وفدا إلى المملكة العربية السعودية، وقد حظي هذا الوفد باستقبال حار من طرف الملك سعود الذي

وقف بنفسه على المطالب التي قدمها له الوفد الجزائري، وكلف وزير ماليته الشيخ سرور الصّبان للقيام بالواجب تجاه الأشقاء الجزائريين، مع دراسة كل الإمكانيات التي تمكن من تحقيق مطالب الوفد الجزائري[15]

وفي هذا الإطار يقول الشيخ احمد توفيق المدني عن هذا اللقاء الذي جمع وفد جبهة التحرير الوطني بالعاهل السعودي الملك سعود:

«...قصدنا الرياض، كان الاستقبال حارا، وكانت الضيافة- لولا آلام قومنا المبرحة- ممتعة، وقابلنا الملك سعود بن عبد العزيز مقابلة حارة، واستمع إلى كلامي في تفهم عميق- وقال : ابشروا، سيكون لكم بحول الله ما تطمئن إليه قلوبكم إني أكلف بكم وزير المالية الشيخ محمد سرور الصبان، وإنني أدرس معه كل الإمكانيات، فكونوا على ثقة من أننا نعمل ما يوجبه الله والضمير، كان ذلك يوم *11* ديسمبر *1957*م (*1377/5/19*هـ)..»[16]

وفي(مطلع عام 1958) عاد الوفد إلى المملكة، واستقبل ثانية من طرف الملك سعود، الذي قال له هذه المرة:

«...لقد أرسلت لكم كشفا بكل ما دفعناه للجزائر إلى اليوم...نحن معكم إلى النهاية، ولا نتخلى عنكم أبدا، إنما ليست لنا الآن إمكانيات مالية، فقررت أننا نقوم بعد شهر بفتح اكتتاب شعبي عام[*]، أبدأ فيه بنفسي واضع فيه مقدارا جسيما، ويشارك فيه الأمراء، ويشارك فيه الشعب، وستكون النتيجة فوق ما تتصورن، وسيخبركم الصبان بتفاصيل هذا القرار...»[17]

وبالفعل فقد أخبر الشيخ الصبان أعضاء الوفد الجزائري بتفاصيل الموضوع الذي كلفه به الملك بقوله:

«الملك قرر أن يفتح الاكتتاب بمبلغ مئة مليون فرنك على أن يكون نصيب الحكومة *250* مليون وهو يضمنها- أن يكون الدفع لكم رأسا حسبما طلبتم يوضع في حسابكم بدمشق- مهما أردتم سلاحا أو مالا، أو مسعى سياسيا، فاتصلوا بالملك رأسا بواسطة رسالة أو رسول وهو موجود لتحقيق دلك، حسب الجهد و الطاقة.»[18]

وقد تم التوقيع خلال هذه الزيارة على اتفاق مبدئي بين الوفد الجزائري الزائر، والوفد السعودي ممثلا في وزير المالية الذي كلفه الملك شخصيا بمتابعة الموضوع والسهر عليه، ويتمثل هذا الاتفاق- من جملة ما تم الاتفاق عليه- بافتتاح الاكتئاب بمبلغ مائة مليون فرنك، على أن يكون نصيب الحكومة هو 250 مليون بضمانة الملك نفسه.[19]

وقد ذكر الشيخ احمد توفيق المدني بان الملك سعود بن عبد العزيز هو الذي أمر للوفد الجزائري بمليار فرنك كتحية قدوم يدفع لحساب الثورة في دمشق، وصرح قائلا:

«انتم تدفعون ضريبة الدم ونحن ندفع ضريبة المال.»[20]

وفي عام 1959، زار وفد كبير من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المملكة، و التي حل بها يوم 6 مارس، وقد مكنته هذه الزيارة التاريخية أيضا من التطرق إلى قضية الدعم المادي وسبل إنجاحه بناء على توصيات العاهل السعودي شخصيا، وهي الزيارة التي عبر فيها العاهل السعودي لأعضاء الوفد عن ما خاطبهم بقوله:

«...إنكم لستم أكثر جزائرية مني.»[21]

وخلال هذه الزيارة سلمت الحكومة السعودية الوفد الزائر مبلغ مليار فرنك فرنسي، مع التعهد بدعم مالي آخر كضريبة مالية مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون.[22]

ومن بين المساعدات المالية التي قدمتها المملكة للثورة الجزائرية، تقديمها خلال سنة 1960 **مليون جنيه استرليني** للحكومة الجزائرية المؤقتة، وبهذه المناسبة وجه السيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة رسالة إلى الملك سعود[*] جاء فيه قوله:

«لا يسعني يا صاحب الجلالة أن أرفع إلى جلالتكم شكري الصادق، واعتراف وتقدير حكومتي وشعب الجزائر لما بذلتم وتبذلونه في سبيل نصرة قضيتنا التي هي قضية الأمة العربية التي باعتزازها يعز الإسلام، وإن حكومة وشعب صاحب الجلالة الذي ناصر قضيتنا ولا يزال يناصرها منذ البدء لا يستغرب منه أن يظل النصير الأول لقضيتنا العادلة.»[23]

وفي موقع آخر، وضمن سياق الدعم المالي الذي كانت المملكة تقدمه للجزائر ذكر الشيخ أحمد توفيق المدني في مذكراته ما يلي:

«... أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية بالرياض سنة 1962، (1382هـ) ذهبت لأقدم باسم الجزائر لكل العرب التهاني المخلصة من شعب أرجع للعرب كرامتهم، وأعاد لهم مكانتهم، وأشرقت به من جديد شمس نهضتهم التي أفلت منذ عهد بعيد.»(24)

ثم يعرض لنا الشيخ توفيق الموقف الذي أبداه الملك سعود تجاه الانتصار الباهر الذي حققته الثورة الجزائرية فيقول:

«أقام جلالة الملك سعود حفل عشاء فاخر ممتاز لكل المشاركين في جلسة الجامعة، وعند تناول القهوة أمسك بيدي - وكان يحيط بي عدد من رجال الوفود- وهنأني تهنئة فائقة بهذه النتيجة التي أوصلنا إليها الجهاد والاستشهاد، وقال بصوت مرتفع: كما كنت أول متبرع للجزائر المجاهدة، فسأكون أول متبرع للجزائر المستقلة. لقد أصدرت أمري بوضع مليار فرنك حالا في حسابكم، وأرجو أن يقتدي بذلك بقية الإخوان.»(25)

ومن مظاهر الدعم والتأييد الذي لقيته الثورة من المملكة العربية السعودية، التنسيق الواضح الذي كان قائما بين الحكومة السعودية والحكومة الجزائرية المؤقتة سواء داخل المملكة أو خارجها، كالسماح مثلا لسفارات المملكة في بعض الأقطار العربية بتقديم المساعدات اللازمة للثورة(26) أو استقبال بعض ممثلي الثورة(27) أو من خلال الاهتمام المتميز الذي أعطاه الملك - أثناء زيارته إلى سوريا في أكتوبر سنة 1957 إلى ممثلي جبهة التحرير الوطني، مؤكدا مساندته المستمرة للقضية الجزائرية ومبرزا عمله المشترك مع الرئيس السوري شكري القوتلي من أجل نصرة الجزائر(28) كما برز هذا أيضا في مساندة المملكة لكل مطالب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في مفاوضاتها مع الفرنسيين في إيفيان (مارس 1961).(29)

فضلا عن كل ذلك فقد أقرت الحكومة السعودية بأمر وتوجيه من الملك سعود بجعل الخامس عشر من شهر شعبان من كل عام يوما للتضامن مع الجزائر، وهذا اليوم هو عبارة عن مهرجان خطابي وشعري، يشارك فيه مسؤولون حكوميون، ومثقفون وشعراء، وتجار، وجمهور المواطنين، وينتهي بتحصيل ما أنفقه مجموع أولئك في سبيل جهاد الجزائر حيث يضاف إلى الدعم المادي الذي كان الملك قد سبقهم إليه.(30)

وبمناسبة الذكرى السابعة للثورة (سنة 1961) ألقى الملك خطابا عبر أمواج الإذاعة السعودية قال فيه بأن «**المملكة العربية السعودية لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا إلا بعد استقلال الجزائر.**»[31] وأكد أيضا بأنه «**سيبقى السند المتين للثورة الجزائرية.**»[32] وقد اغتنمت البعثة الجزائرية بجدة هذه المناسبة ونظمت مهرجانا كبيرا حضره سمو الأمير عبد الله بن سعود مندوبا عن جلالة الملك سعود. وألقيت فيه عدة خطب وقصائد كثيرة تحيي كفاح الشعب الجزائري. وعرضت في نهاية الحفل أفلام جزائرية تصور كفاح جيش التحرير البطولي ومظاهر القمع الاستعماري المسلط على رقاب الشعب الجزائري المناضل.

وقد تلقت البعثة الجزائرية بهذه المناسبة برقيات عديدة من مختلف الشخصيات والهيئات في المملكة[33] وصدرت الصحف وكلها حديث عن مختلف مظاهر الكفاح الجزائري التحريري العادل.[34]

أما على المستوى الشعبي، فيمكن القول أيضا أن شعب المملكة العربية السعودية قد أيد مواقف حكومته وتبناها، واستجاب لكل الدعوات التي كانت تدعو إلى مساندة شعب الجزائر وثورته المجيدة.

وفي هذا الإطار فقد قام العلماء وخطباء المساجد بدور معتبر في دعوة الشعب السعودي إلى نصرة الثورة الجزائرية، من خلال خطبهم ومواعظهم الدينية التي كانوا يحثون فيها الناس على أداء الواجب المتمثل في التبرع للمجاهدين الجزائريين حتى يتمكنوا من النصر على أعدائهم.

ومن أمثلة ونماذج تلك الخطب التي كانت تلقى المساجد نذكر نموذجا واحدا كعينة.

قال الشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله في خطبة ألقاها بمناسبة التفجيرات النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء:

«**... أيها المؤمنون: إن دين الإسلام يفرض على أهله أن يكونوا كالبنيان يشد بعضه بعضا، وكالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى.**

https://albordj.blogspot.com

وبلاد المسلمين واحدة وإن تباعدت أقطارها ووجهاتها، والاعتداء على بلد واحد منها اعتداء على جميع بلاد المسلمين. وقد علمتم ما يفعل الفرنسيون بأهل الجزائر من التقتيل والتشريد والتنكيل. فهم يقتلون أقوياءهم ويرملون نساءهم، وييتمون أولادهم. بل لقد تجرأ هؤلاء الاستعماريون على الأديان، ومنعوا الجزائريين من مصالح الأوطان، وشردوهم إلى كهوف الجبال ووهاد الشعاب. وما فعلوا ذلك إلا بغيا وعدوانا، واسترقاقا لحريتهم وإرهاقا وخذلانا. فما نقموا منهم إلا أنهم كانوا يطالبون بالاستقلال ومجاراة الشعوب، ويلتمسون رفع الظلم عنهم واسترداد الحقوق. فتسلطت عليهم الدولة الفرنسية الظالمة. وقد فعلت في هذه السنة الفعلة القبيحة النكراء، فناورتهم باصطناع القنبلة الذرية، وفجرتها في الصحراء الكبرى؛ إظهارا للقوة. لكن الجزائريين لم يضعفوا ولم يذلوا؛ بل ظلوا مثابرين صابرين ينتظرون الفرج من رب العالمين»[35] ثم ختم هذا الإمام خطابه بدعوة الناس إلى التبرع لأهل الجزائر فقال: «فتبرعوا - رحمكم الله- بما طابت به أنفسكم لله مخلصين. وفي هذا التبرع مصالح عظيمة منها أن في هذا دفاعا عن أوطان المسلمين، ونصرة لهؤلاء المظلومين، وإرغاما للدولة الفرنسية الظالمة.»[36]

وكما كان للعلماء وأئمة المساجد دورهم الواضح في الدعوة إلى مساندة الشعب الجزائري والتبرع له بما يساعده على أداء واجبه النضالي، كان للكتاب والشعراء والأدباء دورهم أيضا، في ذلك المجال[37] والمقالات التي كتبها الكتاب، والقصائد التي ألقاها الشعراء، ليس من اليسير إحصاؤها أو التطرق إليها في هذا البحث.

- الدعم المعنوي (الصحافة):

تمثل الدعم المعنوي الذي قدمته المملكة العربية السعودية للثورة الجزائرية في ما قامت به وسائل إعلامها، المتمثلة يوم ذاك في الصحافة المكتوبة والإذاعة.

وبمراجعة الصحافة السعودية -كما يقول الدوسري- منذ بدايات العام 1974هـ/1954م إلى ما بعد انتهاء ثورة الجزائريين مكللة بالنصر والاستقلال وقيام حكومة جزائرية وطنية عام 1381هـ/ 1962م، يتضح من كم الأخبار، والتصريحات، والتغطيات الصحفية، والبيانات المالية والسياسية مدى حضور الجزائر في التفكير السياسي والشعبي السعودي؛

فقد واكبت جميع مظاهر المساندة المادية والشعبية والدبلوماسية متابعة إعلامية حثيثة -على قدر إمكانات الصحافة في الجزيرة العربية يومذاك- تستقي أخبارها من الإذاعات، ومن المتابعين لأحداث الثورة ومجريات وقائعها، ومن التسريبات والبيانات الحكومية، ومن الإخوة الجزائريين الذين كانت الصحافة السعودية تحرص على نشر ما يمدونها به من أخبار عن فضائع الاستعمار الفرنسي على الأرض، وعن الضربات الموجعة التي يكبلها الثوار والمجاهدون لجنود الاستعمار ومواقعه، وببعض الصور التي تسعفهم إمكاناتهم بالتقاطها وإرسالها، وببعض القصائد التي تنتظم في سياق الحماسة الرسمية والشعبية والشعرية في المملكة العربية السعودية، ومن هنا يمكن القول بأن **الصحافة السعودية** أسهمت في دعم الثورة الجزائرية وإبقاء جذوتها متقدة من خلال متابعة نشر القصائد التي تركز اهتمامها على ثورة الجزائر المشتعلة، ونشر المقالات والأخبار والتعليقات التي تبرز مطالب الجزائريين وتطورات قضيتهم، وتحشد الأصوات لدعمهم ومناصرتهم، وعلى سبيل المثال فقد كانت مجلة (**اليمامة**) الأسبوعية تفرد بابا بعنوان (**صوت من الجزائر**) تنشر فيه القصائد التي قيلت في القضية الجزائرية، سواء كانت لشعراء سعوديين وهم الأغلب، أو كانت لشعراء جزائريين، أو كانت لعرب غير جزائريين. كما كانت مجلة (**المنهل**) الشهرية، ذات اتصال وثيق بأصدقائها الجزائريين الذين كانوا وفيين لها إبان الثورة بمراسلاتهم، ثن أصبحت، فيما بعد، من أهم نوافذ الإعلان الصحفي للجزائر على البلاد السعودية.[38]

مصادر الفصل التاسع

أولا : المصادر :

- المدني، أحمد توفيق: حياة كفاح -الجزء الثالث- في ركب الثورة التحريرية، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط 1، 1982.
- مجلة المجاهد ع27(غرة فيفري 1958).
- مجلة المجاهد، ع39(الخميس 2أفريل 1959).
- مجلة المجاهد، (2 أفريل 1959) لسان حال جبهة التحرير الوطني.
- مجلة المجاهد، ع40(الخميس 16أفريل 1959).
- مجلة المجاهد، ع 108 (13 نوفمبر 1961).

ثانيا: المراجع :

- الخالدي، سهيل: جيل قسما -تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، الجزائر، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين- 2007.
- دبش، إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة، ط1- 2003.
- الدوسري، محمد عبد الله، ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي- مختارات ومهاد نظري، الرياض، ط1، 2007.

ثالثا: الرسائل الجامعية :

- سعيود، أحمد: «العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1958)»، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، 2003.
- صغير، مريم: «موقف الدول العربية من القضية الجزائرية : 1945-1962»، رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1995-1996.

رابعا: الأبحاث والمقالات :

- مراخ، محمد عبد الكريم، «موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية»، مجلة البصائر، ع 329 (الاثنين 5- 12 مارس 2007).

- العثيميين، عبد الله الصالح: «ملامح من العلاقات بين بلدين متوادين» محاضرة غير مطبوعة.

(1) - ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي- مختارات ومهاد نظري .الرياض، ط-1 2007.

(2) محمد عبد العزيز مراح «موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية»، البصائر، ع309(الاثنين 5-12 ماي2007)، ص06.

(3) نقلا عن إسماعيل دبش: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،ط-1 2003، ص64.

(4) كان مجلس الجامعة العربية في دورته التاسعة قد أوكل هذه المهمة إلى المملكة العربية السعودية، وكلفها برفع القضية الجزائرية إلى مجلس الأمن.

(5) ضمن الشقيري مرافعاته عن الجزائر في كتاب له تحت عنوان (دفاعا عن فلسطين والجزائر)

(6) سهيل الخالدي: جيل قسما- تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر، طبعة خاصة، 2007، ص67.

(7) أحمد سعيود «العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، 1954-1958»، رسالة ماجستير نوقشت بقسم التاريخ سنة 2003.

(8) لمزيد من التفاصيل حول دور الوفد السعودي في مناصرة القضية الجزائرية، يمكن الرجوع إلى احمد الشقيري في كتابه (أربعون عاما في الحياة العربية والدولية).

(9) نقلا عن إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص78..

(10) نقلا عن محمد عبد الكريم مراح «موقف الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من القضية الجزائرية» مجلة الدارة، س32، ع4 (شوال 1427هـ)

(11) المرجع نفسه.

(12) نقلا عن سهيل الخالدي: جيل قسما -تأثير الثورة الجزائرية في الفكر العربي المعاصر مرجع سابق، ص66

(13) المرجع نفسه، ص66

(14) نفسه، ص67.

(15) مريم صغير «موقف الدول العربية من القضية الجزائرية، 1954-1962» رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ 1996/1995، نقلا عن أحمد توفيق المدني.

(16) حياة كفاح- الجزء الثالث، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982، ص359.

(*) وقد كتبت مجلة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني في عددها رقم 27 الصادر يوم 1فيفري 1958 مايلي: «أذاعت المديرية للإذاعة والصحافة السعودية بيانا جاء فيه : (تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بالأمر باعتبار يوم الخامس عشر من شعبان هذا العام (يوم الجزائر)، تقوم فيه الحكومة والشعب بأسره في جميع أنحاء المملكة لأداء واجب التبرع من أموالها لإنقاذ ذلك القطر العربي المجاهد في كفاحه العظيم الذي يقوم فيه الشعب الجزائري كله اليوم في السهل و الجبل وتلك البلاد الشقيقة الغالية، وستؤلف لهذه الغاية النبيلة لجان حكومية والشعبية في كل مدينة ومركز من وطننا السعدي الكبير تحت إشراف رئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم الذي تفضل حفظه الله، فافتتح الاكتتاب الجزائري من الآن بمبلغ مليون ريال سعودي بسم جلالته شخصيا، كما تبرعت حكومته من الآن لهذه الغاية القومية العظيمة بمبلغ مليونين ونصف مليون ريال).»

(17) المصدر نفسه،ص362

(18) نفسه، ص413

(19) مريم صغير، مرجع سابق.

(20) انظر الجزء الثالث من حياة كفاح- في ركب الثورة الجزائرية مصدر سابق، ص413

(21) أنظر مجلة (المجاهد)، العدد الصادر في 2 أفريل 1959،ص9

(22) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص79.

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر مجلة «المجاهد» في مقالها المعنون ب «المملكة العربية السعودية تكرم وفد الحكومة الجزائرية»، ع39 (الخميس 2 أفريل 1959). وأيضا انظر مجلة المجاهد «هدية إلى المجاهدين» ع40 (الخميس 16 أفريل 1959).

(23) المرجع نفسه، 79.

(24) المدني، حياة كفاح، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص338.

(25) نفسه، ص 338.

(26) **ذكر الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي في إحدى المناسبات على هذه الحقيقة فقال:** «.. كان هناك إخوان يعيشون في مصر ويدافعون عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، سلمت لهم بعض الجوازات السعودية لا يزالون يحتفظون بها إلى اليوم...» نقلا عن محمد عبد الكريم مراح، البصائر، ع 329 (الاثنين 12 مارس 2007)، ص6.

(27) مثل اللقاء الذي جرى بين السيد كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة مع السفير السعودي لدى المملكة المغربية.

(28) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 79.

(29) المرجع نفسه، ص 79.

(30) محمد عبد الله الدوسري: ذاكرة الجزائر، مرجع سابق، ص 11.

(31) انظر مجلة المجاهد، ع 108 (13 نوفمبر 1961)، ص 10.

(32) المصدر نفسه، ص 10.

(33) نفسه.

(34) نفسه.

(35) عبد الله العثيمين «**ملامح من العلاقات بين بلدين متوادين**» (محاضر غير مطبوعة).

(36) المرجع نفسه.

(37) أنظر في هذا الصدد كتاب (**ذاكرة الجزائر في ديوان الشعر السعودي - مختارات ومهاد نظري**) الرياض، ط1، 2005م.

(38) الدوسري، مرجع سابق، ص 12 و 13.

فهرس الموضوعات

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين السيد محمد الشريف عباس .. 3

تقديم بقلم مدير المركز د: جمال يحياوي........................ 5

المقدمة 6

الفصل الأول: الثورة الجزائرية وعوامل نجاحها 8

أولا: متغيرات البيئة الداخلية وتفعيل قدرة المجتمع على المقاومة 10

ثانيا: أثر المتغيرات الداخلية على الاعتراف الدولي بالثورة الجزائرية 18

ثالثا: دور العمق العربي في نجاح الثورة والتعريف بها 24

الفصل الثاني: الدعم التونسي للثورة الجزائرية 1954-1962..........28

أولا: مرحلة الكفاح والنضال المشترك 1952 1956...31

1- الكفاح العفوي 1952-1954.. 32

2- الكفاح المنظم 1954-1956.. 34

رسالة من طاهر لسود إلى الثوار في الجزائر.. 37

ثانيا: الدعم الشعبي للثورة وأبرز مظاهره 1956-1962...39

1- الدعم الشعبي ومظاهره 39

2- دور وسائل الإعلام التونسية في التعريف بالثورة....................................... 50

3- دور المنظمات والهيئات الشعبية والنقابية 51

4- حادثة اختطاف طائرة الوفد الخارجي للثورة و تعميق التضامن و التعاطف 57

ثالثا : الدعم الحكومي والمواقف الرسمية...58
1- الدعم الرسمي وأبرز مظاهره 58
2- الدعم العسكري واللوجيستيكي 61
3- المواقف الرسمية للحكومة التونسية ومساعيها لتدويل القضية الجزائرية.......... 70
4- تطور المواقف الرسمية التونسية 74
الفصل الثالث: الدعم المغربي للثورة الجزائرية 80
أولا : مرحلة التضامن المشترك 1947 1956..81
ثانيا :الدعم الشعبي المغربي ومظاهره 1954 1962.................................85
1- التنسيق بين المقاومتين الجزائرية والمغربية.. 90
2- تنظيم عمليات التمويل بالسلاح 95
3- دور الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية في المغرب 101
4- مؤتمر طنجة ودعم الثورة 106
ثالثا: الدعم الرسمي المغربي للثورة...110
1- محمد الخامس والثورة الجزائرية.. 110
2- الجهود الدبلوماسية والوساطة المغربية التونسية 113
الفصل الرابع: الدعم الليبي للثورة الجزائرية.........................116
أولا : دور الشعب الليبي في دعم الثورة 119
ثانيا : الدعم الحكومي 126
1- الدعم العسكري 129
2- الدعم المعنوي.. 133

الحكومة الليبية والدفاع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 137

الفصل الخامس : جمهورية مصر العربية والثورة الجزائرية 144

أولا: موقف قيادة ثورة 23 يوليو 1952 من اندلاع الثورة الجزائرية...................145

1- تطور موقف قيادة الثورة المصرية تجاه الثورة الجزائرية.......................148

2- الدعم المصري العسكري للثورة الجزائرية..........................150

3- رد الفعل الفرنسي على المساعدات المصرية للثورة الجزائرية 161

ثانيا : موقف الحكومة المصرية من الثورة الجزائرية 170

1- الموقف الحكومي : 170

2- دور الحكومة المصرية في التعريف بالثورة الجزائرية: 172

3- الوساطة المصرية لحل القضية الجزائرية : 174

4- موقف الحكومة المصرية من اختطاف قادة الثورة: 176

5 الموقف الحكومة المصرية من تشكيل الحكومة المؤقتة : 178

6- دور الحكومة المصرية في تعبئة الرأي العام العربي : 179

ثالثا : الموقف الشعبي المصري من الثورة الجزائرية 183

1- الهيئات السياسية والتشريعية:..183

2- التنظيمات غير السياسية : 184

3- الهيئات الدينية :...186

4- الإضرابات والمظاهرات والتبرعات : 187

الفصل السادس: الجمهورية العربية السورية والثورة الجزائرية. 210

صدى الثورة الجزائرية في سوريا 211

أولا: موقف الحكومة السورية من الثورة الجزائرية............................212

1- الدعم المالي السوري للثورة الجزائرية :................................ 219

2- الدعم العسكري السوري للثورة الجزائرية:................................ 220

3- الوحدة المصرية السورية وأثرها على الكفاح الجزائري:..................... 224

ثانيا : موقف مجلس النواب السوري من الثورة الجزائرية...........................228

ثالثا : موقف الشعب السوري من الثورة الجزائرية 242

1- موقف الأحزاب :.. 243

2- موقف النقابات العمالية :.. 248

3- موقف العلماء ورجال الدين : 249

4- مساهمة المرأة السورية في الثورة الجزائرية: 254

5- موقف الطلبة السوريين تجاه الثورة الجزائرية:................................ 256

6 الاجتماعات والمظاهرات والتبرعات الشعبية:................................... 259

7- موقف الأطباء السوريين تجاه الثورة الجزائرية:................................ 264

الفصل السابع : العراق والثورة الجزائرية............................280

أولا : علاقة الجزائر بالعراق قبل اندلاع الثورة.......................................281

ثانيا : النظام الملكي في العراق والثورة الجزائرية......................................284

1- موقف الوزارات العراقية : 284

2- المساعدات المادية والدبلوماسية : 289

ثالثا: موقف العراق في العهد 291

1- موقف النظام الجمهوري:.. 291

2- موقف الأحزاب والمنظمات المهنية والنقابية من الثورة الجزائرية 295

https://albordj.blogspot.com

طباعة : مطبعة الديوان

307، حي الملحة – عين النعجة – الجزائر

https://albordj.blogspot.com

رقم الإيداع: 2007-4880

ردمك : 978-9961-846-73

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث

31/10/2017
هدية من مدير المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر [illegible]

طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

الدعم العربي للثورة الجزائرية

رئيس المشروع

أ.د. عمار بن سلطان

الأعضاء

د. مصطفى نويصر

د. صالح لميش

أ. حاج موسى بن عمر

أ. أحمد سعيود

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى 45 لعيد الإستقلال و الشباب

منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

http://albordj.blogspot.com

الفصل الثامن : المملكة الهاشمية الأردنية والثورة الجزائرية........ 304

أولا: الدعم الرسمي للمملكة الهاشمية الأردني..305

1- موقف العرش الملكي من الثورة الجزائرية :......................... 305

2- مواقف حكومات المملكة الهاشمية الأردنية: 309

3- موقف الملك والحكومة من اعتقال قادة الثورة :..................... 317

4-موقف الملك والحكومة من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :.............. 320

5- الاستقبال الرسمي لرئيس الحكومة الجزائرية :.......................... 323

6- القضية الجزائرية في بيانات رؤساء الحكومات الأردنية :...................... 326

7- دور الجيش والأمن العام في دعم القضية الجزائرية :......................... 327

ثانيا: مجلس النواب الأردني والقضية الجزائرية..333

1- موقف المجلس من السياسة الفرنسية في الجزائر:.......................... 333

2- مجلس النواب والدعوة لمقاطعة فرنسا: 336

3- موقف المجلس من اختطاف قادة الثورة الجزائرية :.......................... 338

4- موقف المجلس من تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة :.......................... 339

الفصل التاسع: المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية........342

المملكة العربية السعودية والثورة الجزائرية (1954-1962) 343

أولا- الدعم الدبلوماسي وأبزر مظاهره 344

ثانيا- الدعم المادي والمعنوي...347